وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Te' ssa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences



قســـــم: التاريخ والآثار

تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

تطور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر (1962-1965) من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطالبة:
- إلهام غريبي

إشراف الاستاذ:
- أ.د مها عيساوي

الاســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
عبد الوهاب شلالي	أستاذ التعليم العالي	رئيســـــا
مها عيساوي	أستاذ التعليم العالي	مشرفـا ومقررا
بختة وابل	أستاذ محاضر أ	عضوا ممتحنـا

السنة الجامعية: 2025/2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Te' ssa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences



قســـــم: التاريخ والآثار

تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

تطور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر (1962-1965) من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

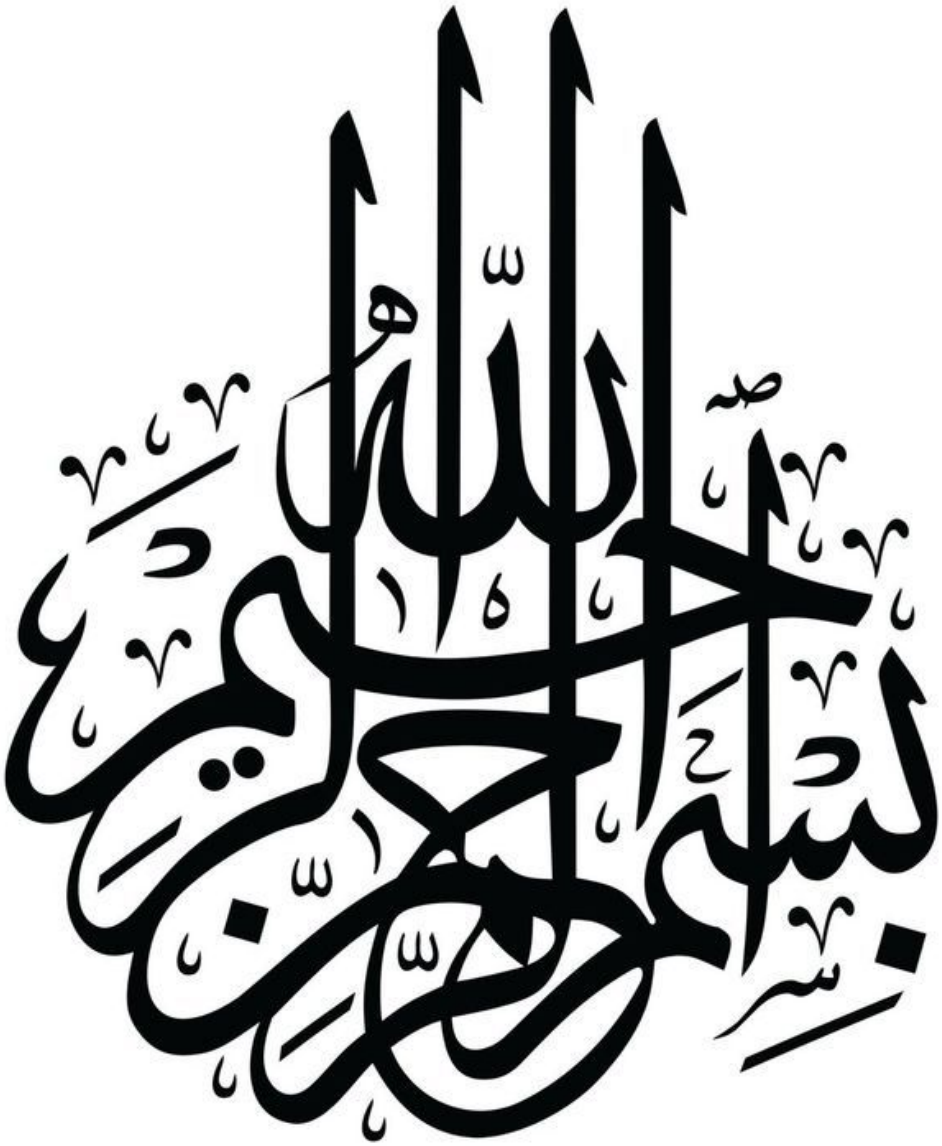
مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطالبة:
- إلهام غريبي

إشراف الاستاذ :
- أ.د مها عيساوي

الاســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
عبد الوهاب شلالي	أستاذ التعليم العالي	رئيســـــا
مها عيساوي	أستاذ التعليم العالي	مشرفـا ومقررا
بختة وابل	أستاذ محاضر أ	عضوا ممتحنـا

السنة الجامعية: 2025/2024


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

سورة المجادلة الآية: 11

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic OF Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي- تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

تصريح شرفي

يتضمن الأمانة العلمية لانجاز البحوث
القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أسفله الطالب/ ة / : غريبي لمياء رقم التسجيل 202034012707

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم 110010364021 المؤرخة في: 2024.03.16

الصادرة عن بلدية/دائرة : تبسة

و المسجل في ماستر : تاريخ الثورة الجزائرية خلال السنة الجامعية :2025/2024

و المكلف/ة/ بإنجاز مذكرة ماستر معنونة بـ:

تطور القطاع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر (1962-1965) من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

تحت إشراف الأستاذ (ة) مسعد عبد السلام

أصرح بشرفي أنني التزمت بالمعايير العلمية و المنهجية و الأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها ، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار و كل ما يترتب عنه من عواقب قانونية.

تبسة في 20 ماي 2025

توقيع المعني

مصادقة البلدية

رئيس المجلس الشعبي البلدي وبتفويض منه عون إدارة المقاطعة الإداري

شكر و عرفان

قال تعالى : " ولئن شكرتم لازيدنكم ".

أشكر الله و أحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة و النافعة نعمة العلم

و البصيرة و الحمد لله أقصى مبلغ الحمد على فضله و توفيقه لي على إتمام هذا العمل

أما بعد يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل و العرفان الى أستاذتي المشرفة مها عيساوي على كل المجهودات التى بذلتها و على ثقتها التامة بقدراتي

- كما أتوجه بعظيم الشكر الى من مهدو لنا طريق العلم و المعرفة جميع

أساتذة قسم التاريخ و الاثار لجامعة الشيخ العربي التبسي على مجهوداتكم

الطيبة في تأطيرنا منهجيا و إثراء رصيدنا العلمي.

أخص بالذكر البروفيسور شلالي عبد الوهاب الذي ساعدني على إنجاز هذا العمل فبارك الله فيه و جزاه كل خير

و الشكر موصول أيضا الى موظفي مكتبة الجامعة وكذا موظفي متحف المجاهد محمود قنز

الإهـــداء

من قال انا لها نالها

لم تكن الرحلة قصيرة و لاينبغي لها أن تكون و لم يكن الحلم قريبا و لا الطريق محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها

الحمد لله حبا و شكرا و إمتنانا الذي بفضله ها أنا اليوم أنظر الى حلما طال انتظاره و قد أصبح و اقعا أفتخر به

أهدي عملي هذا الى من دعمني بلا حدود و أعطاني بلا مقابل الى من علمني أن الدنيا كفاح و سلاحها العلم و المعرفة و الى من غرس في روحي مكارم الأخلاق داعمي الأول في مسيرتي و قوتي بعد الله " أبي الغالي".

الى قدوتي الأولى و معنى الحب و التفاني الى بسمة حياتي و سر الوجود الى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي الى من أرشدتني و رافقتني في كل مشاعر حياتي و لا تزال تفعل الى الآن، اللهم أحفظها و أرزقها الصحة و العافية " أمي الغالية ".

الى نفسي التي صبرت و تحدت كل الصعاب و أمنت دائما ان الأمل في كل صباح و أن النجاح في كل مساء كنت هنا لا حصد مازرعته من جهد فهذا التخرج ليس مجرد ورقة بل ثمرة عزيمتي.

شكرا لمن دعمني و لو بكلمة والى كل من يحبني دون مقابل.



فهرس المحتويات

- **شكر و عرفان**
- **الإهداء**
- **فهرس المحتويات**
- **قائمة المختصرات**

– مقدمة : ..... أ

الفصل التمهيدي : الأوضاع السياسية في الجزائر قبل الاستقلال (1960–1962)

المبحث الأول: المفاوضات الغير رسمية 2

المطلب الأول: مرحلة مفاوضات الغير الرسمية 3

المطلب الثاني : مرحلة المفاوضات الرسمية 5

اعلان وقف اطلاق النار 19 مارس 1962: 11

المبحث الثاني: استفتاء الاستقلال 13

أ– شروط الاستفتاء : 13

ب- نتائج الاستفتاء : 14

ج– علان الاستقلال 05 جويلية 1962 14

خلاصة الفصل: 16

– الفصل الأول : ظروف وصول أحمد بن بلة إلى الحكم (1962–1965)

المبحث الأول: السيرة الذاتية لأحمد بن بلة إلى الحكم 19

1– النشأة والتعليم: 19

2– تعليمه: 19

3– نضاله: 20

4 – وفاته : 21

المبحث الثاني: الظروف الداخلية 22

1 – أسباب الظروف الداخلية : 22

مراحل الدعم الداخلي : 22

المبحث الثالث: الظروف الخارجية 23

أ– مصر: 23

ب– المغرب : 24

ج– فرنسا : 24

المبحث الرابع : الصراعات السياسية و مراحل تثبيت السلطة في الجزائر بعد الاستقلال 25

مؤتمر طرابلس (27 ماي1962– 07 جوان 1962) : 25

اجتماع زمورة و أزمة صائف 1962: 26

إنتخابات المجلس التأسيسي و تولي أحمد بن بلة الحكم : 27

– الفصل الثاني : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية و دورها في توثيق تاريخ الجزائر

المبحث الأول: نشأتها 32

المبحث الثاني: تطورها 33

المبحث الثالث: محتوى الجريدة الرسمية 35

– الفصل الثالث : تطور الأوضاع اللإقتصادية من خلال الجريدة الرسمية

المبحث الأول : الأوضاع الاقتصادية عشية الاستقلال 40

أ– الجانب الاقتصادي: 40

ب – الجانب الزراعي : 40

ج – الجانب الصناعي : 41

المبحث الثاني: تطور الأوضاع الإقتصادية من خلال الجريدة الرسمية 42

أ – القطاع الزراعي (1962–1965) : 42

ب – القطاع الصناعي (1962–1965) : 45

ج – القطاع التجاري (1962–1965) : 48

الفصل الرابع : تطور الاوضاع الاجتماعية من خلال الجريدة الرسمية

المبحث الاول : الاوضاع الاجتماعية عشية الاستقلال 54

أ – الواقع السكاني : 54

ب – التعليم: 55

ج – الصحة: 55

المبحث الثاني : تطور الأوضاع الإجتماعية من خلال الجريدة الرسمية 56

أ – المجال القضائي (1962–1965): 56

ب – القطاع الصحي (1962–1965) : 58

ج – قطاع التعليم (1962–1965) : 61

د– قطاع السكن (1962–1965) : 64

ر– قطاع النقل (1962–1965) : 66

خاتمة : 70

قائمة المصدر و المراجع 71

الملاحق


مقدمة

مقدمة :

1 - التعريف بالموضوع :

يعد الاستقلال نقطة تحول مفصلية في تاريخ الجزائر المعاصر إذ لم يكن مجرد انفصال سياسي عن السلطة الاستعمارية بل أصبح تأسيسا لكيان جديد كلف بإعادة بناء دولة و مجتمع معا، وإذ كانت الثورة التحريرية قد عبرت عن الإرادة الجماعية للشعب الجزائري في استعادة سيادته فمرحلة ما بعد الاستقلال واجهت تحديات من نوع مختلف تمثلت أساسا في صياغة رؤية اقتصادية واجتماعية شاملة وبناء مؤسسات قادرة على تجسيد تطلعات الدولة الوطنية الحديثة .

وقد انطلقت الدولة الجزائرية في ظل ظروف داخلية و خارجية معقدة إتسمت بفراغ مؤسسي وبنيوي واقتصادي ناتج عن سنوات طويلة من الحرب التي أنهكت المجتمع و رغم كل الصعوبات . فقد شهدت المرحلة حركة قانونية و دينامكية لافتة عكست توجه القيادة السياسية نحو إعادة توجيه الاقتصاد و بناء مجتمع متماسك على أسس وطنية جديدة.

ومن هنا جاء موضوع بحثنا الموسوم بـ "تطور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر 1962-1965 من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ".

- أهمية الموضوع :

تكمن أهمية هذا الموضوع في دراسة تطور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر بين سنتي 1962-1965 من خلال ما نشر في الجريدة الرسمية بإعتبارها مصدرا أساسيا يمكن من خلاله تتبع توجهات الدولة الجزائرية المستقلة.

2 - أسباب اختيار الموضوع :

- أسباب ذاتية:

اخترت هذا الموضوع بناء على رغبتي الشخصية في دراسة مرحلة ما بعد الاستقلال في الجزائر،لاسيما وأنها اعتبرت فترة مهمة في تاريخ البلاد ، كما لاحظت أن الجريدة الرسمية رغم أنها مصدرا أساسي يعكس سياسيات الدولة و توجهاتها لكنها لم تدرس من قبل بشكل أكاديمي معمق ولم أجد

دراسات سابقة تناولتها كمرجع رئيسي لتحليل الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية خلال هذه الفترة و هذا ما شجعني على اختيار هذا الموضوع و محاولة تقديم إضافة في هذا المجال.

- أسباب موضوعية:

يكتسب هذا الموضوع أهميته من كونه يتناول مرحلة حساسة في تاريخ الجزائر و هي مرحلة ما بعد الاستقلال التي شهدت بداية بناء الدولة الجزائرية الحديثة بين سنتي 1962-1965 كانت الجزائر تسعى جاهدة لإعادة بناء هياكلها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية وسط ظروف معقدة من التحديات الداخلية والخارجية وفي هذا السياق تمثل الجريدة أداة أساسية لفهم أولويات الدولة وتوجهتها الرسمية.

3- الإشكالية :

تتمثل الإشكالية الرئيسة للموضوع فيما يلي :

- فيما تمثلت أهم التطورات التي عرفها القطاع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر غداة الاستقلال انطلاقا من النصوص القانونية و التشريعية الصادرة في الجريدة الرسمية في الفترة الممتدة مابين 1962-1965؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسة أسئلة فرعية هي :

- ما هي أبرز ملامح الأوضاع السياسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1960 إلى 1962؟
- فيما تمثلت العوامل السياسية و الظروف الداخلية التي ساهمت في صعود أحمد بن بلة الى السلطة في الجزائر بين سنتي 1962-1965؟
- كيف ساهمت الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في حفظ وتوثيق مسار تطور الدولة الجزائرية منذ الاستقلال ؟
- كيف تعكس الجريدة الرسمية تطور الأوضاع الاقتصادية في الجزائر خلال فترة ما بعد الاستقلال؟
- ما مدى مساهمة الجريدة الرسمية في توثيق تطور الأوضاع الاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال؟

4- خطة البحث:

للإجابة على هذه التساؤلات قسمت بحثي هذا الى مقدمة و فصل تمهيدي و أربع فصول و خاتمة وجملة من الملاحق الهامة التي تضيف قيمة علمية للدراسات و تدعمها .

الفصل التمهيدي والذي تناولت فيه الأوضاع السياسية في الجزائر قبل الاستقلال (1960-1962) و قد قسمته الى مبحثين حيث تطرقت في المبحث الأول إلى إتفاقية إيفيان ووقف إطلاق النار، أما المبحث الثاني الذي تناولت فيه استفتاء الاستقلال ونتائجه والإعلان عن الاستقلال.

الفصل الأول بعنوان ظروف وصول أحمد بن بلة الى الحكم (1962-1965) قسمته الى أربعة مباحث فالمبحث الأول يضم السيرة الذاتية لاحمد بن بلة و المبحث الثاني و الثالث الذي تطرقت فيه الى الظروف الداخلية والخارجية لوصول أحمد بن بلة الى الحكم أما المبحث الرابع وضحت فيه أهم الصراعات السياسية حول السلطة في الجزائر بعد الاستقلال.

الفصل الثاني أدرجته تحت عنوان الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ودورها في توثيق تاريخ الجزائر وبدوري قسمتها الى ثلاثة مباحث الأول نشأة الجريدة، أما الثاني يبرز مدى تطورها والمبحث الثالث يضم محتواها من (مراسيم ، قرارات ، قوانين).

الفصل الثالث، تطور الأوضاع الاقتصادية من خلال الجريدة الرسمية الذي جمع بين مبحثين المبحث الأول ، الأوضاع الاقتصادية عشية الاستقلال أما الثاني بعنوان الأوضاع الاقتصادية من خلال الجريدة الرسمية و الذي قسم إلى ثلاثة قطاعات الزراعي و الصناعي و التجاري لسنتي (1962-1965).

الفصل الرابع و الأخير الذي ضم تطور الأوضاع الاجتماعية من خلال الجريدة الرسمية أيضا قسمته الى مبحثين الأول الأوضاع الاجتماعية عشية الاستقلال والمبحث الثاني الأوضاع الاجتماعية من خلال الجريدة الرسمية الذي ضم خمسة قطاعات (القضاء، الصحة، التعليم، السكن، النقل) سنتي (1962-1965) .

بالإضافة الى الخاتمة التي تتضمن حوصلة لأهم النتائج المهمة التي توصلت لها في هذا البحث.

5 - منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات وبناء على الخطة المقدمة اعتمدت على المناهج التالية :

المنهج التاريخي الوصفي: دراسة الأوضاع السياسية ومجريات اتفاقيات إيفيان وإعلان الاستقلال بالإضافة الى دراسة القوانين والمراسيم الصادرة في الجريدة الرسمية ووصف مضمونها و أهدافها.

المنهج التحليلي: الذي يضم تحليل النصوص القانونية بشكل منهجي مع التركيز على كيفية تأثيرها على مختلف القطاعات مثل الزراعة والصناعة والتعليم و الصحة والقضاء والسكن.

أهم المصادر و المراجع المعتمدة:

اعتمدت لانجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر و المراجع منها الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية كمصدر أساسي و المتمثل في صلب موضوع مذكرتي و تعتبر لسان الدولة الجزائرية لما تحمله من قوانين و قرارات صادرة من طرف الدولة الى مختلف الهيئات و التنظيمات بالإضافة الى كافة فئات الشعب الجزائري وقد تطرقت فيها الى دراسة ثلاثين عدد باللغة الفرنسية و خمسة و أربعون عدد باللغة العربية.

❖ كتاب اتفاقيات إيفيان ليوسف بن خدة والذي يعتبر من أهم المصادر التي اعتمدت عليه في دراستي لفترة المفاوضات.

❖ كتاب أحمد منصور ، " الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة "، والذي زودني بالكثير من المعلومات المهمة عن الرئيس الراحل أحمد بن بلة وفترة حكمه و الى جانبه كتاب روبيرل ميرل مذكرات أحمد بن بلة.

أما عن الدراسات السابقة فلا توجد .

إعتمدت أيضا على العديد من المراجع أهمها :

❖ كتاب الثورة الجزائرية لصالح بلحاج وجدت فيه معلومات مفصلة عن إتفاقيات إيفيان و إجتماع زمورة

بالإضافة الى العديد من المجالات أبرزها:

❖ مبروك غريس، إلياس نايت قاسي بعنوان ، "المفاوضات الفرنسية الجزائرية1956-1962". فيها معلومات من المفاوضات الغير رسمية الى غاية نهاية المفاوضات

و غيرها مثبت في ببلوغرافية البحث.

7- الصعوبات والعر اقيل

ككل بحث علمي لا يخلو من وجود صعوبات، ومن أبرز الصعوبات التي واجهتها أثناء إنجازي للبحث وهي كلها صعوبات علمية أوجزها فيما يلي:

- كثافة المادة القانونية وتنوعها ما تطلب مني وقت وجهد كبير في التصنيف والتحليل.
- اعتماد العديد من النصوص باللغة الفرنسية ما استدعي ترجمتها بدقة مع الحفاظ على المصطلحات والسياق القانوني الأصلي.
- غياب دراسات سابقة متخصصة في موضوع تحليل الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

شكروامتنان

– ولا يسعني في ختام المقدمة سوى أن أقدم شكري لكل من ساندني في إنجاز مذكرتي.

الفصل التمهيدي :

الأوضاع السياسية في الجزائر قبل الاستقلال

(1962-1960)

تمهيد:

المبحث الأول: اتفاقية ايفيان ووقف إطلاق النار

المطلب الأول: مفاوضات غير الرسمية

المطلب الثاني: مفاوضات الرسمية

المطلب الثالث: وقف إطلاق النار19مارس 1962

المبحث الثاني: استفتاء الاستقلال

المطلب الأول: شروط الاستفتاء

المطلب الثاني: نتائج الاستفتاء

المبحث الثالث: إعلان استقلال 05 جويلية 1962

خلاصة الفصل

تمهيد:

أدركت فرنسا حتمية المفاوضات وقررت البدء بها على مرحلتين الغير رسمية والتي تهدف الى استكشاف مواقف الطرف الأخر ثم انتقلت المفاوضات الى المرحلة الرسمية التي حملت عدة لقاءات وتوجت في النهاية بالتوقيع على اتفاقيات ايفيان.

مرت المفاوضات بعدة مراحل طويلة لأن فرنسا لم تكن جادة في بداية لكن انتصارات الجبهة والتفاف الشعب حولها كان كفيلا بإغرام فرنسا على الاستجابة لمطالب جبهة التحرير الوطني و يمكن نتبع تطور المفاوضات عبر المراحل التالية.

المبحث الأول : المفاوضات الغيررسمية

يعود أول اتصال بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية الى أفريل 1956، لكن هذه المفاوضات ألغيت بسبب اختطاف طائرة الزعماء الخمسة من قبل الطيران الفرنسي و كانت هذه المحادثات غير مجدية لكن نضال الثوار الجزائريين والضغط الدولي اجبر الرئيس الفرنسي ديغول بالاعتراف يوم 16سبتمبر 1956بمبدأ تقرير المصير الذي رفضته جبهة التحرير لما كان يحتويه من خطر على السيادة الوطنية.[1]

المطلب الأول: مرحلة مفاوضات الغير الرسمية

1 محادثات مولان 25 جويلية 1960:

ألقي الجنرال ديغول خطابا دعا فيه قيادة الثورة القدوم الى باريس قال فيه "أنني أتوجه مرة أخرى باسم فرنسا الى زعماء الثورة، فنحن بانتظارهم هنا لنجد مخرجا مشرفا للقتال الذي ما يزال مستمرا "وقبلت الحكومة المؤقتة هذا الطلب[2].

وفي 25 جويلية 1960 وصل كل من بومنجل و بن يحي الى باريس وتم نقلهم مباشرة بطائرة مروحية الى عمالة مولان ولم يكن لهم اي اتصال مع الصحافة وقد تبادلوا الآراء مع المندوبين الفرنسين الوالي روجي موريس و الجنرال قاسيناس وقد تمسكوا بخطة ديغول.[3]

مما اتضح لبومنجل وبن يحي ان فرنسا تريد فرض رؤيتها للحل و ما على الجزائريين إلا ان يقبلوا الأمر الذي رفض من قبل ممثل الحكومة الجزائرية.[4]

كانت الانتفاضات الشعبية التي جرت في 11ديسمبر 1960 في الجزائر العاصمة وبعض المدن الكبرى منعرجا حاسما في مسيرة الثورة و تاريخ المعركة المسلحة وفي سير المفاوضات والتي ظهرت من خلال

[1] عمار عمورة ، موجز في تاريخ الجزائر ، ط1، الجزائر،2002 ،ص207.

[2] مؤلف جماعي ،السياق التاريخي للثورة الجزائرية 1954 1962 وإبعادها السياسية و الاجتماعية و العسكرية، مركز الخطابي للدراسات ،2022 ،ص200.

[3] دحلب سعد ، المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر،منشورات دحلب ، الجزائر ، 2007،ص117.

[4] الملحمة الجزائرية ، مرجع سابق، ،ص 200.

روح الكفاح والقدرات النضالية التي ظلت مرتفعة لدى الجماهير برغم من القمع البوليسي و العسكري ومن هنا اقتنع ديغول بضرورة التعجيل في المفاوضات.[1]

2 لقاء لوسارن 20 فيفري 1961

وفي 20 فيفري 1961 التقى السيد جورج بومبيد وممثل الجنرال ديغول بالسادة بومنجل وبولحروف ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بلوسارن، وقد التقوا مرة أخرى في نوفشاتل في 5مارس1961.[2]

وقد ناقشت النقاط التالية:

- المؤسسات الموقتة.
- ضمانات تقرير المصير.
- جنسية الأقلية الاوربية.
- مفهوم و شكل السلطة التنفيذية المؤقتة.
- ضمانات و تمثيل الاقليات.

وأكد الوفد الجزائري تمسكه بما تقره الحكومة المؤقتة.[3]

[1] بن يوسف بن خدة ،اتفاقيات ايفيان ،ديوان المطبوعات الجامعية ، 2002 ، ص19.

[2] دحلب سعد ، مرجع سابق ، ص 123.

[3] بن يوسف بن خدة ، مرجع سابق ، ص20.

المطلب الثاني: مرحلة المفاوضات الرسمية

1 - مفاوضات إيفيان الأولى:

يعد بيان مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 15 مارس 1962 بدأ المفاوضات وأدلى فرحات عباس يوم 23 مارس تصريح قال ان المفاوضات ستنطلق قريبا وان التفاوض ليس معناه السلام وان الحرب يمكن ان تستمر[1] وقد قبلت الحكومة الفرنسية ان تكون جبهة التحرير الوطني هي المفاوض الشرعي للشعب الجزائري.[2]

- وفي يوم 30 مارس 1961 نشر في باريس و تونس بيانات أعلنت فيهما الجانبان المحادثات في إيفيان يوم 07 أفريل 1961م.

ولكن ظهرت عدة أسباب عرقلة هذه المحادثات:

- إقدام متطرفون على اغتيال رئيس بلدية إيفيان كاميل بلان لأنه كان يستعد لإستظافة الجولة الأولى من المفاوضات الرسمية[3]
- تصريح لويس جوكس وزير الدولة المكلف بالجزائر أثناء الندوة الصحفية بوهران ان المفاوضات ستجرى أيضا مع الحركة الوطنية الجزائرية وردت الحكومة المؤقتة في الحين بأنها لا توافق على هذه المفاوضات و لن تحضر مفاوضات ايفيان يوم 07 أفريل.

❖ محاولة جنرالات شال،جوهر، سالان، زيلير، الإطاحة بحكم ديغول بانقلاب عسكري و لولا فشل الانقلاب لدخل الفرنسيون في مواجهة دموية وقد أدرك ديغول الخطر الذي سببته حرب الجزائر على نظامه و بلده

❖ انقسام فرنسا الى قسمين أنصار ومعارضين التفاوض و بالتالي أرغم على حل الأزمة لأنه إذا لم ينهي الحرب فإنها ستقضي عليه و تدخل الأمة الفرنسية في غمار الحرب الأهلية[4].

---

[1] صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب الحديث ، 2009، ص 268.

[2] بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية جنرال ديغول 1958 1962 ، سنوات الحسم و الخلاص ،منشورات بونة للبحوث و الدراسات ،الجزائر، 2012، ص 433.

[3] صالح بلحاج ، مرجع سابق ، ص ص 268، 269.

[4] - بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص23.

وبعد هذه الأسباب تخلى ديغول عن فكرة إشراكه لأي تيار أخر في التفاوض جرت هذه المفاوضات على الحدود السويسرية الفرنسية.[1]

في 20ماي 1961 بين الوفد الجزائري برئاسة كريم بلقاسم والسادة: سعد دحلب ،الطيب بولحروف، محمد الصديق بن يحي، احمد فرانسيس، احمد بومنجل، احمد قايد، علي منجلي رضا مالك.[2]

الوفد الفرنسي برئاسة لويس جوكس.[3]

وقد أرادت الحكومة الفرنسية ان تعطي ضمانات للانفراج و ظهرت في النقاط التالية :

- السماح لـ 2.500.000 من المعتقلين في المحتشدات ان يخرجوا من المحتشدات الموضوعية تحت مراقبة الجيش الفرنسي.
- إطلاق سراح 6000 معتقلا.

❖ تحسين وضعية الوزراء الخمسة للحكومة المؤقتة المعتقلين في فرنسا.[4]

تناولت المفاوضات ضمانات حول الاستفتاء ووضع المستوطنين الأوربين في الجزائر بعد الاستقلال ثم مشكلة الصحراء.[5]

وفي 12 جوان أوقفت فرنسا المحادثات أثر خلاف تمثل في ثلاثة نقاط :

- عدم اعتبار الصحراء كجزء من الجزائر.
- تسليم السلطات الجزائرية بضرورة اقرار وضع خاص للجالية الاوربية المقيمة في الجزائر.
- قضية توقيع اتفاق لوقف اطلاق النار.

وقد جعلت هذه النقاط المفاوضات تدور في حلقة مفرغة مما جعل الطرفان يلتقيان في مدينة لوغران في 20 جويلية 1961

[1]- صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر، من عهد الفنيقين إلى خروج الفرنسين 814 ق،م 1962 م، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص285.
[2]-محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص227.
[3]-محمد بلعباس، المرجع نفسه، ص228.
[4] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق ،ص24.
[5] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص228.

2 لقاء لوغران (20 -28 جويلية 1961) :

إلتقى الوفد الجزائري برئاسة كريم بلقاسم والوفد الفرنسي برئاسة لويس جوكس يوم 20 جويلية 1961 بقصر لوغران بايفيان الفرنسية القريبة من الحدود السويسرية.

كانت خطة الحكومة المؤقتة بان تقطع المفاوضات بسب الصحراء لان مسألة الوحدة الترابية يسهل فهمها لدي الرأي العالمي.[1]

وظهر هذا من خلال مقاطعة كريم بلقاسم بقوله "**لن يكون هناك نقاش حول الصحراء دون اعتراف مسبق بالسيادة الجزائرية على هذه المنطقة أصبح الكفاح من اجل وحدة التراب الجزائري مهما مثل الكفاح من اجل الاستقلال ودعت جبهة التحرير الوطني إلي مظاهرات في جميع أنحاء الجزائرحتى لا يكون هناك تقسيم**".[2]

-أما على مستوى الداخلي فيسمح بتعبئة أكثر للطاقات.[3]

وفي هذه الفترة حاول بورقيبة استرجاع مطار القاعدة الجوية البحرية لبنزرت بتعبئة المواطنين لاقتحامها ورد ديغول بعنف على هذه التعبئة التي أدت الى قتل 1000 مواطن تونسي و ما يزيد عن 2000 جريحا 2000 أسيرا.[4]

وقد عبرت جبهة التحرير الوطني عن تضامنها الكامل مع تونس باقتراح وضع قوات الجيش التحرير الوطني تحت تصرفها.[5]

3. بال الأولى(28 و29 أكتوبر 1961):

جرت هذه المفاوضات بسويسرا بين الوفد الجزائري المتمثل في محمد الصديق بن يحي ورضا مالك والوفد الفرنسي برونود لوس وكلود شايي حيث جرى اللقاء الأول في 28 و29 أكتوبر 1961.[6]

---

[1] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق ، ص25.

[2] مبروك غريس، الياس نايت قاسي، المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956 1962 من خلال الكتابات الجزائرية والفرنسية والوثائق الارشيفية السويسرية، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 02، المدرسة العليا للاستاذة، الجزائر،2021، ص799.

[3] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص27.

[4] محمد بلعباس، المرجع السابق، ص229.

[5] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق ، ص28 .

[6] مبروك غريس، الياس نايت قاسي، المرجع السابق ، ص799.

وقدم المندوبان بعض الاقتراحات التي تضمنت على المستوى الاستراتيجي يعني الأمر بالنسبة لفرنسا المحافظة على المرافق العسكرية التي تمكنها من إبقاء الاتصالات بإفريقيا السوداء ومتابعة تجاربها القضائية والنووية.[1]

على المستوى الاقتصادي تبقى المسألة المسيطرة وهي استغلال الثروات الصحرواية والتأكيد على الحقوق المكتبسة ومنح الرخص للتنقيب المنجمي.

وهكذا دعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الشعب لتنظيم يوم وطني بمناسبة أول نوفمبر 1961 ليعبر عن تمسكه بالاستقلال والوحدة الترابية واستجاب الجزائريون كتلة واحدة لهذا النداء.

و بعد بحث الحكومة المؤقتة في الموضوع أكدت رد الى الجانب الفرنسي يوم 10 ايام في اجتماع سري آخر.[2]

4 - بال الثانية 9 نوفمبر1961:

كلف محمد بن يحي ورضا مالك بتقديم الأجوبة بنيابة عن الحكومة المؤقتة

4-1-الأقلية الأوربية:

- حق الاختيار و رفض ازدواجية الجنسية
- يخضع حق التجمع للرقابة
- مراقبة تنقيل الأموال الى فرنسا[3]

4-2-في المجال العسكري:

- يستأجر المرسى الكبير بعقد قابل للتجديد.
- توقف التجارب النووية.
- عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة.
- أجلاء القوات الفرنسية وفق جدول زمني محدد.

[1] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص ص 29، 30.
[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 403.
[3] بن يوسف بن خدة، المرجع نفسه، ص 32.31.

4-3-المرحلة الانتقالية:

- من وقف إطلاق النار الى الاستقلال و لمدة ستة أشهر
- هيئة موقتة يرأسها مسلم لا فرنسي
- الموافقة على ان تبقى الجزائر تحت السيادة الفرنسية خلال فترة انتقالية.[1]

4-4-البترول:

يكون وضع قانون البترول من صلاحيات الدولة الجزائرية وتكون وظيفة الهيئة التقنية تقنية بحتة ويخضع لمنح رخص التنقيب والاستقلال لصلاحية الدولة الجزائرية.[2]

وإثناء المحادثات قام المعتقلون الجزائريون من بينهم القادة الخمسة بإضراب الطعام في 10 نوفمبر ورغم صدى الإضراب إلا انه تسبب في سد المفاوضات ونقل الزعماء الخمسة الى قصر اولنوي قرب مولان حتى يسهل الاتصال بهم وبعد الإضراب استنافت المحادثات في 09 ديسمبر 1961[3]

5- محادثات لي روس (11 الى 19 فيفري1962):

تعتبر هذه المرحلة من المفاوضات من المراحل المصيرية والأكثر حساسية في تاريخ المفاوضات الفرنسية الجزائرية حيث تدهورت الوضعية بكل من الجزائر وفرنسا بسبب منظمة الجيش السري OAS والعمليات الإرهابية والخسائر البشرية والمادية الناتجة عن أعمالها التخريبية بمختلف الأساليب والوسائل.[4]

وفي 11 فيفري 1961 التقى الوفدان بصفة سرية في مكان يسمى لي روس بفرنسا بقرب الحدود السويسرية.[5]

جمعت هذه المفاوضات كلا من كريم بلقاسم وسعد دحلب وبن طوبال ومحمد يزيد وثلاث وزراء فرنسيس :لويس جوكس،جان دي بروغلي، روبيرت بيران.

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 404.

[2] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 32.

[3] سبلعي سيدي عبد القادر، الثورة الجزائرية 1954 1962، مطبوع بيداغوجي لطلبة الثانية ماستر تاريخ المقاومة وحركة وطنية، تاريخ معاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، بشار ، 2021 ، ص 107.

[4] مبروك غريس، الياس نايت قاسي، المرجع السابق، ص 800.

[5] احدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية، (1954 -1962)، منشورات دحلب، الجزائر، 2012، ص 88.

ونتج عنه مشروع اتفاق كان الواجب المصادقة عليه من طرفين قبل مناقشته في ندوة جريدة إيفيان يتلخص في:

- ملف التعاون؛
- الصحراء؛
- البنود العسكرية؛
- الفترة الانتقالية.[1]

وقد تم الاتفاق على هذه النقط في 19 فيفري 1962 واعترفت الحكومة الفرنسية بسيادة الجزائر على جميع التراب الوطني واستقلالها داخل وخارج قبل وقف القتال وإجراء الاستفتاء هي شكلية قانونية ترضي الجانب الفرنسي.[2]

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 22 الى 27 فيفري 1962، لدراسة نص اتفاقيات ايفيان في كل جزئياتها حيث كان سعد دحلب هو المقرر وتم التصويت على مشروع نص اتفاقيات إيفيان من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في هذا الاجتماع بإجماع ماعدا أربعة قادة في القيادة العامة والرائد مختار بويزم من الولاية الخامسة وهران.[3]

والخمسة الموجودين باولنوي فقد صوتوا بتأييد الاتفاقيات وهم آيت حمد بن بلة، بيطاط بوضياف، خيضر.

[1] مراد بوعباش ،قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية اتفاقيات ايفيان نموذجا، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد 34، المدرسة العليا للاستاذة، الجزائر، 2018، ص 234.

[2] حدادن زهير، المرجع السابق، ص 89.

[3] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 37.

6- مفاوضات ايفيان الثانية:

افتتحت المفاوضات مجددا يوم 07 مارس 1962 وبصفة رسمية تراس كريم بلقاسم الوفد الجزائري الذي يتكون من: بن طوبال، دحلب، يزيد، بن يحي، بولحروف، رضا مالك، الصغير مصطفاوي، الرائد بن مصطفى.[1]

الوفد الفرنسي برئاسة جوكس وضمت: برون، دوبروقلي، دي كاما، دلوست، شايي، فليبي تيتو، فرانس بليران.[2]

استمرت الاجتماعات 12 يوم حتى أنجزت المسائل المطروحة.[3]

منها:

- القوة المحلية التي ستشرف على المرحلة الانتقالية
- الهيئة التنفيذية المؤقتة
- المسائل العسكرية :دخول جيش التحرير الوطني، وضع القوات العسكرية الفرنسية في الجزائر.[4]

وبعد الاتفاق على التفاصيل تم توقيع على اتفاقيات من قبل كريم بلقاسم ولوي جوكس.[5]

7-إعلان وقف إطلاق النار19 مارس 1962:

دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ يوم 19 مارس 1962 منتصف النهار، وقد حاولت منظمة شن بعض العمليات الإرهابية من اجل عرقلة المسار الاستقلالي ولكن لم يتحقق لها هذا.[6]

وقد التزم الطرفان الجزائري والفرنسي بعدم اللجوء الى أعمال العنف سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.[7]

---

[1] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 37.

[2] مبروك غريس، الياس نايت قاسي، المرجع السابق، ص 800.

[3] رضا مالك، الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956 1962 ،تر: فارس غصوب، ط1، دار الفارابي، الجزائر، 2003، ص 302

[4] -عبد الرحمان بوقارة، مكانة اتفاقيات ايفيان في العلاقات الجزائرية الفرنسية، 1962 1989، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2020/2021، ص 111.

[5] -زهير حدادة، المرجع السابق، ص 90.

[6] -تاريخ الجزائر المعاصر 1830/1989 ، ج2 ، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 126.

[7] -عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الخدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 261.

بالإضافة الى اطلاق سراح المعتقلين من بينهم المختطفين الخمسة: أحمد بن بلة، محمد خيضر محمد بوضياف، حسين آيت احمد، رابح بيطاط، والذين توجهوا من سويسرا الى المغرب ثم مصر وحظيو باستقبال كبير.[1]

وتم الاتفاق على تنظيم استفتاء تقرير المصير في مدة 03 الى 06 أشهر

وإنشاء لجنة تنفيذية مؤقتة برئاسة عبد الرحمان فارس وممثل للجانب الفرنسي للحفاظ على الأمن العام والمواطنين والممتلكات.[2]

[1]-الطاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخين 1929/1962، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، ص 268.

[2]-تبرس سعاد، الإعلان عن وقف إطلاق النار 19 مارس 1962 في الأوساط الرسمية مواقف وأراء، المجلد 14، العدد 02 ، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة جيلالي ليباس، الجزائر، ص 199.

المبحث الثاني: استفتاء الاستقلال

ان الهدف من استفتاء تقرير المصير هو معرفة ما ان كان الناخبون يرغبون في الاستقلال عن فرنسا أم لا.[1]

وجرى الاستفتاء في كل من فرنسا و الجزائر على مرحلتين في فرنسا والأقاليم التابعة لها جرى الاقتراع يوم 08 أفريل 1962 م.

"ففي هذا اليوم توجه 20 مليون جزائري وثمنامئة ألف فرنسي وفرنسية الى صنادق الاقتراع اي بنسبة 75% من المنتخبين المسجلين وقد اجاب منهم 17 مليون وسبعمائة ألف بكلمة نعم التي تعنى منح الاستقلال للمستعمرة ومليون وثمانمائة ألف بكلمة لا ،وكان ثمة مليون ورقة بيضاء أو ملغاة، فكان الجواب ايجابيا وبنسبة 97% من الأصوات المعبر عنها.[2]

أما في الجزائر جرى الاستفتاء في الولايات التالية : الجزائر، باتنة، عنابة، قسنطينة، مدية، مستغانم، الواحات، وهران، الأصنام، سعيدة، ساؤورا، سطيف، تيارت، تيزي وزو، تلمسان.[3]

أ-شروط الاستفتاء:

- يشارك جميع الجزائرين الذين يمتلكون حق التصويت في استفتاء تقرير المصير اما الجزائريون المقيمون في الخارج يمكنهم التصويت عبر المراسلة او الوكالة
- تتولى الهيئة التنفيذية المؤقتة الاشراف على الانتخابات
- تنظيم و ادارة الحملة الانتخابية
- وضع الية لمراقبة قوائم الانتخابات
- تشكيل لجان لمراقبة عملية الاستفتاء وتحديد اختصاصاتها
- الحفاظ على النظام يوم التصويت.[4]

وقد اجري الاستفتاء حول تقرير المصير يوم 01 جويلية 1962.[5]

[1] بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص 88.
[2] عثماني مسعود ، الثورة التحريرية امام الرهان الصعب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص 712.
[3] بن يوسف بن خدة ، المرجع السابق ، ص 88.
[4] عمار ملاح ، المرجع السابق، ص 261.
[5] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 286.

وطلب الرد على السؤال التالي: هل تريدون استقلال الجزائر في إطار التعاون مع فرنسا حسب الشروط المحددة في تصريحات 19 مارس 1962.[1]

ب-نتائج الاستفتاء:

- عدد المسجلين 6549736.
- عدد الناخبين 6017680.
- عدد الاصوات المعبر عنها 5992115.
- عدد المصوتين بنعم 5975581 .
- عدد المصوتين بلا 16534.
- عدد الاصوات الملغاة 25565.[2]

وقد أعلنوا عن نتائج الاستفتاء يوم 03 جويلية 1962.[3] وبناء على النتائج بعث الرئيس ديغول الى رئيس لجنة الاستفتاء ان فرنسا تعترف باستقلال الجزائر.[4]

ج-إعلان الاستقلال 05 جويلية 1962

تم تحديد يوم 05 جويلية 1962 كموعد رسمي لإعلان الاستقلال.[5]

وقد خرجت الجماهير إلى الشارع تعبيرا عن فرحتها فيما كان الأطفال الجزائريون يحتفلون أيضا حاملين بنادق رشاشة خشبية مقلدين بطولات المجاهدين بدت الجزائر وكأنها تعيش مهرجان كبيرا حيث غطت الإعلام الخضراء والبيضاء إرجاء المدينة وتعالت هتافات **عاشت الجزائر**.[6]

وقد أصبح يوم 05 جويلية يوم عظيم في تاريخ الشعب الجزائري لأنه يحمل معنى القوة و الكرامة والتضحية في سبيل الوطن.[7]

---

[1] تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 127.

[2] احمد بداني، الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس 05 جويلية 1962، مذكرة ماجستر، جامعة وهران، 2012/2013، ص 64.

[3] عثماني مسعود، المرجع السابق ، ص 714.

[4] جنرال ديغول، مذكرات الامل والتجديد 1958/1962، تر: سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، شارع بدارو، بيروت، 1971 ، ص 146.

[5] عمار عمورة ، المرجع السابق، ص 209.

[6] ستورا بنجامين، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962/1988، تر : صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة الثقافية، دمشق، 2012، ص 10.

[7] محمد الصالح الصديق، ايام خالدة في حياة الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص 298.

احدث إعلان الاستقلال صدى واسعا حيث توافدت برقيات التهنئة على رئيس السلطة التنفيذية والحكومة المؤقتة من قبل 33 دولة سبق وان اعترفت بحكم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفي خضم هذه اللحظات التاريخية، جاءت مفأجاة غير متوقعة تمثلت في برقية تهنيئة من رئيس الحكومة الإسرائيلية ليقي اشكول وهو حدث لم يكن في الحسبان.[1]

وفي 23 جويلية أعلن بن خدة استعداد الحكومة لتسليم السلطة الى المكتب السياسي في تلمسان بشرط ان يتم ذلك عبر المجلس الوطني للثورة ورغم تجديده لهذا الاقتراح في 30 جويلية إلا انه لم يلقي استجابة من احمد بن بلة وفي 27 أوت 1962 قدم بن خدة استقالته معترفا بالمكتب السياسي في تلمسان مما مهد لبداية مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر.[2]

[1] رضا مالك ، المرجع السابق، ص 339.

[2] -احدادن زهير، المرجع السابق، ص 97.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن استنتاج النقاط التالية:

- شهدت اللقاءات السرية الأولى بين ممثلي الحكومة الجزائرية والسلطات الفرنسية طابعا استكشافيا وبرغم من اللقاءات إلا انها لم تحقق نجاح أنذاك.
- ومثلت المفاوضات الرسمية مرحلة محورية في سيرورة محادثات ايفيان حيث انطلقت بشكل رسمي في 20 ماي 1961 مع الجولة الأولى من مفاوضات ايفيان تلتها محادثات لوغران لكنها لم تكلل بنجاح وبعد فترة من التوقف استؤنفت المحادثات في جولتين بمدينة بال ما فتح الطرق أمام الاتفاقيات النهائية وخضعت هذه الاتفاقيات لدراسة معمقة خلال لقاء ليروس قبل ان يتم التوقيع عليها في الجولة الثانية من مفاوضات ايفيان.
- و أعقبها إعلان وقف إطلاق التار في 19 مارس 1962 نتج عليه إجراء استفتاء تقرير المصير في 01 جويلية 1962.
- وصولا الى إعلان الاستقلال في 05 جويلية 1962 بعد احتلال دام لمدة مئة وثلاثين عاما.

الفصل الأول : ظروف وصول أحمد بن بلة إلى الحكم (1962-1965)

تمهيد

المبحث الأول: السيرة الذاتية لأحمد بن بلة

أ- النشأة و التعليم

ب- نضاله

ج- وفاته

المبحث الثاني: الظروف الداخلية

أ- أسباب صراع الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان

ب- مراحل الدعم الداخلي

المبحث الثالث: الظروف الخارجية

أ- مصر

ب- المغرب

ت- فرنسا

المبحث الرابع: الصراعات السياسية ومراحل تثبيت السلطة بعد الاستقلال

أ- مؤتمر طرابلس (27 ماي -07جوان 1962)

ب- اجتماع زمورة و أزمة صائفة 1962

ت- انتخابات المجلس التأسيسي و تولى بن بلة الحكم

خلاصة الفصل

تمهيد:

شهدت الجزائر خلال القرن 20 أحداث كبرى شكلت مسارها السياسي و كان احمد بن بلة احد الشخصيات البارزة التي لعبت دورا محوريا في هذه التحولات فمنذ شبابه تأثر بظروف التي عاشتها البلاد تحت الاستعمار الفرنسي مما دفعه الى خوض غمار النضال من أجل تحرير الوطن و بعد الاستقلال واجهت الجزائر تحديات داخلية و خارجية ساهمت في رسم ملامح السلطة الجديدة.

- وفي هذا الفصل سنتناول شخصية بن بلة ومسيرته التعليمية و النضالية إضافة الى العوامل التي مهدت لوصوله الى الحكم.

المبحث الأول: السيرة الذاتية لأحمد بن بلة إلى الحكم

1- النشأة و التعليم :

ولد في 25 ديسمبر 1913 بمغنية بالغرب الجزائري قرب الحدود مع المغرب.[1]

ينتمي الى عائلة مراكشية الاصل.[2] كان ابوه فلاحا يشتغل في حقل بالقرب من مغنية.[3]

كان لاحمد بن بلة اربعة إخوة :الاخ الاكبر عمر، الذي شارك في الحرب ضمن كتيبة المدفعية الجزائرية 14-18 أصيب بجروح خطيرة في الجبهة ، ثم اعيد الى ارض الوطن حيث توفي في تلمسان، اما اخوه الثاني عبد القادر توفى مريضا في مغنية ، بينما كان الثالث الرحال يعمل في شمال فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث تزوج هناك لكنه اختفى عام 1940 و لم يعثر عليه رغم البحث المستمر، اما الاخ الرابع وسيني فقد سمي على إسم الولي الصالح سيدي محمد وسيني من مغنية ، وفي عام 1949 ، تم تجنيده في الجيش الفرنسي لكنه توفي بمرض السل بالاضافة الى ذلك كان له شقيقتان.[4]

2- تعليمه :

كانت بداية تعليمه في الكتاب بمغنية و في نفس الوقت درس في المدارس الفرنسية كان في الصباح يدرس في مدرسة فرنسية وفي المساء في الكتاب الشئ الذي ارهقه و جعله يكمل الدراسة في مدرسة فرنسية و متخلى عن الكتاب[5]

إجتاز إمتحان شهادة الابتدائي بشهادة مزورة[6] ثم غادر الى تلمسان لكي يكمل تعلمه الثانوي [7] و في سن الرابعة عشلر من عمره تعرض أحمد بن بلة لحادث خلال دراسته الثانوية مع أحد أستاذته الذي كان

---

[1] نور الدين حاروش، رؤساء الجزائر، ط1، شركة دار الأمة للطباعة و النشر والتوزيع ، الجزائر، 2012، ص 130.

[2] أحمد منصور، الرئيس احمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط2 دار الاصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 41.

[3] عاشور شرفي، معلمة الجزائر، قاموس موسوعي، دار القصبة للنشر، 2009، ص 235.

[4] روبير ميرل، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، ص 31.

[5] أحمد منصور، المرجع السابق ن ، ص 42.

[6] روبير ميرل ، المرجع السابق، ص 33.

[7] عاشور شرفي ، المرجع السابق، ص 235.

معروفا بعدائه الشديد للاستلام حيث كان يعتمد سب وشتم الدين الإسلامي ترك هذا الحادث أثرا عميقا في نفسيته ما دفعه الى الانتقال الى مغنية ، حيث غير مساره و بدأ في البحث عن تاريخ الجزائر و شعبها.[1]

3- نضاله :

إلتحق بالجيش الفرنسي متطوعا و شارك في الحرب الامبرالية الثانية برتبة مساعد ثم سرح من الخدمة العسكرية سنة 1947.[2]

انضم الى حزب الشعب و حركة انتصار الحريات الديمقراطية و نظرا لما تميز به فأصبح مستشار بلدي في مغنية أكتوبر 1947 و شارك في الانتخابات البلدية 4 أفريل 1948 للجمعية الجزائرية.[3]

وفي عام 1949 أصبح بن بلة رئيس المنظمة الخاصة التي أساسها محمد بلوزداد في 1947 و مهمتها جمع المساعدات المالية و الأسلحة والتكوين العسكري للجزائر و كانت أول عملية هي الهجوم على بريد وهران في 04 افريل 1949.[4]

وبعد إكتشاف المنظمة السرية ألقي القبض في ماي 1950 وحكم عليه بسبع سنوات سجنا وفر من سجن البليدة رفقة محساس و لجأ الى فرنسا منها القاهرة .

وبذل جهود كبيرة في كسب دعم الخطابي و جمال عبد الناصر ووضع استراتيجيات لادخال السلاح الى الجزائر عبر ليبيا.[5]

كما أصبح ضمن قيادة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني و ألقي القبض عليه في 1956 في عملية القرصنة الجوية التي نفذها الطيران العسكري الفرنسي.[6]

وعين وهو في السجن عضو في لجنة التنسيق و التنفيذ ابتداء من أوت 1957 و لما تأسست الحكومة المؤقتة عين نائب لرئيسها فرحات عباس.[7]

---

[1] روبيرل ميرل ، المرجع السابق ، ص 34.

[2] محمد العربي الزبيري ، قراءة في كتاب عبد الناصر و الثورة الجزئر ، ط1 ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، 2014 ص 223.

[3] عاشور شرفي ، المرجع السابق ، ص 236.

[4] نور الدين حاروش ، المرجع السابق ، ص 132.

[5] مقلاتي عبد الله ، قاموس أعلام شهداء و أبطال الثورة الجزائرية ، ط1 ، الجزائر ، 2009 ، ص 93.

[6] لزهر بديدة ، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية و أبعادها الافريقية ، ط1 ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2009 ، ص 223.

[7] محمد العربي الزبيري ، المرجع السابق ، ص 224.

إنتخب في 15 سبتمبر 1962 كأول رئيس للجمهورية الجزائرية الديمقراطية و إنقلب عليه وزير الدفاع هوراي بومدين في 19 جوان 1965 و فرض عليه الاقامة الجبرية الى غاية 1980.[1]

4 - وفاته :

- توفي يوم 11 افريل 2012 في الجزائر عن عمر يناهز 96 سنة في منزل اسرته بمدينة الجزائر بعد إصباته بوعكة صحية و أعلنت الحكومة الجزائرية الحداد في البلاد لمدة 8 أيام و أقامت له جنازة وطنية لائقة بتضحايته و دفن في مقبرة العالية في الضاحية الشرقية للعاصمة.[2]

[1] لزهر بديدة ، المرجع السابق ، ص 233.

[2] نور الدين حاروش ، المرجع السابق ، ص 150.

المبحث الثاني: الظروف الداخلية

1 – أسباب الظروف الداخلية :

شهدت الثورة الجزائرية خلال فترة 1960-1962 خلافات حادة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني وتعود أسباب الخلافات الى عدة عوامل رئيسية منها خليط الأحزاب والتوجهات السياسية المختلفة و الخلافات الواقعة بين الجناح العسكري والسياسي.[1]

وقد ازداد الخلاف حدة مع مفاوضات ايفيان لاختلاف اديولوجيات بين الطرفين أهمها :

الموقف الرافض: يرى ان الحل الوحيد يكمن في تحقيق انتصار عسكري على جيش الفرنسي معتبرا ان التفاوض مع العدو يمثل تنازلا خطيرا بل و خيانة يجب مواجهتها بحزم و صرامة

الموقف القابل : يعتقد ان الحل العسكري غير ممكن و ان التفاوض مع فرنسا هو السبيل الوحيد والصحيح لوقف إطلاق النار مما يسمح بإسترجاع استقلال البلاد.[2]

وقد تصاعد الخلاف بين قيادة الأركان العامة و الحكومة المؤقتة خاصة بعد إسقاط طائرة الاستطلاع الفرنسية على الحدود داخل الأراضي التونسية و أسر طيارها في جوان 1961 مما أصر الرئيس بورقيبة على تسليمه الطيار و أمرت الحكومة المؤقتة هيئة الأركان بتنفيذ الطلب و بعد أيام من التردد قام هوراي بومدين بتسليم الطيار مما أدى الى حدوث قطيعة بينه وبين الحكومة المؤقتة.[3]

مراحل الدعم الداخلي :

سعت هيئة الأركان العامة لكسب تعاطف الزعماء الخمسة المسجونين فأرسلت إليهم عبد العزيز بوتفليقة في السجن ليعرض عليهم تفاصيل الأزمة التي نشأت بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان ونجح بوتفليقة في إقناع أحمد بن بلة بالتحالف مع هيئة الأركان خاصة بعد تأييده لموقفها بشأن أزمة الطيار الفرنسي، وهكذا نشأ تحالف مع هيئة الأركان و جيش الحدود من جهة و كتلة بن بلة ومن جهة أخرى إنضم الى هذا التحالف قادة الولايات الأولى و الخامسة و السادسة إضافة الى جزء من الولاية الثانية.[4]

---

[1] أحمد منصور ، المرجع السابق ، ص182.

[2] محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج2 ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2007 ، ص 201.

[3] الطاهر الزبيري ، مذكرات اخر قادة الاوراس ، مرجع سابق ، ص 275.

[4] الطاهر الزبيري ، المرجع السابق ، ص 276.

وبعد تأكد بن بلة ان الوضع العسكري لصالحه و قيادة الأركان تتحكم في الميدان كما ينبغي تفرغ هو الى التعبئة السياسية و استطاع جمع عدد كبير من المسؤولين ومن بينهم السيد فرحات عباس الذي كان محاطا بالإطارات القيادية في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري سابقا.[1]

- بالإضافة الى انضمام محمدي سعيد وعمر او عمران القائد الأسبق للولاية الرابعة و عضو لجنة التنسيق و التنفيذ بالإضافة الى ياسف سعدي الذي عينه بن بلة لاحقا مسؤلا عن منطقة الجزائر.[2]

المبحث الثالث: الظروف الخارجية

كان بن بلة متفوقا على منافسيه من ناحية الدعم الخارجي الذي كان يأتيه من ثلاث جهات وهم:

أ- مصر:

أسس أحمد بن بلة خلال لجوئه الى القاهرة في 1952 شبكة علاقات قوية مع شخصيات مقربة من الرئيس جمال عبد الناصر كان أبرزها رئيس الاستخبارات المصرية فتحي ذيب مما سهل تواصله مع عبد الناصر و بفضل هذة العلاقات كلفته القيادة الجزائرية بإستثمار تلك الروابط لجعل القاهرة قاعدة خلفية لدعم الثورة.

و قد ساهمت علاقته بجمال عبد الناصر في تعزيز مكانة بن بلة و شهرته متفوقا على غيره من باقي قيادة الثورة الجزائرية.[3]

و مما يؤكد متانة العلاقات مع القاهرة رسالته في 12 فيفري 1962 الى فتحي ذيب التي إلتمس فيها دعم عبد الناصر للوصول الى الحكم غداة وقف القتال و استفتاء تقرير المصير.[4]

ومن مظاهر الدعم تصريح عبد الناصر خلال جريدة الاهرام الناطقة الشبه رسمية بإسم الحكومة المصرية بأن بن خدة كان جزء من حزب مصالي الحاج الذي شبهه ب بورقيبة الجزائر بينما رأى في حركة بن بلة تجسيدا للارادة الثورية للشعب الجزائري.[5]

---

[1] محمد العربي زبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج3 ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، 2015 ، ص 200.

[2] الطاهر زبيري ، المرجع السابق ، ص 277.

[3] نور الدين حاروش، المرجع السابق ، ص 134.

[4] محمد عباس، نصر بل ثمن الثورة الجزائرية ،(1954-1962) ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007 ،ص 874

[5] علي هارون ، خيبة الانطلاق فتنة صيف الجزائر 1962 ، تر: الصادق عماري ، امال فلاح ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2013 ، ص 107.

ب- المغرب :

أظهر المغرب تعاطف نضاليا مع بن بلة لأسباب موضوعية و عاطفية فمن الناحية الموضوعية كان لهذا التعاطف جذور في علاقات الكفاح المشترك التي عززت الروابط الشخصية بين بن بلة و بعض القادة السياسين مثل علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال و كذلك مع شخصيات ثورية بارزة مثل عبد الكريم الخطابي

أما من الناحية العاطيفية فقد ارتبط هذا التعاطف بأصول بن بلة المراكشية و هو ما تجلى في مواقف الشخصيات المغربية مثل :المهدي بن بركة ، الذي عبر عن هذا الميل بوضوح في أواخر عام 1959 خاصة بعدما رفضت فرنسا التفاوض مع بن بلة.

ظلت الرباط تشعر بنوع من الذنب اتجاه بن بلة و رفقائه نتيجة إختطافهم في 22 اكتوبر1956 أثناء سفرهم على متن طائرة التي استأجرتها لنقلهم الى تونس

حرصت الرباط على الحفاظ على علاقة شبه دائمة مع بن بلة و رفاقه منذ احتجازهم في سجن لاسانتي و عقب الافراج عنهم بادرت الرباط الى إستقبالهم قبل اي بلد اخر

و عندما احتدم الصراع على السلطة وجدت المغرب نفسها منحازة بالكامل الى المكتب السياسي و يؤكد ذلك محمد الازغي القيادي في حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حيث قال :" كنا نرى انه من واجبنا دعم المكتب السياسي و الرئيس أحمد بن بلة ، لانه كان المرشح الاكثر قدرة على توحيد صفوف الاغلبية النضالية حوله."

ج- فرنسا :

ساهمت فرنسا منذ بداية الثورة الجزائرية في تلميع صورة بن بلة دون قصد منها من خلال إعتباره محرك الثورة منذ انطلاقه في القاهرة و كانت تنسب إليه كل شئ من حوادث أو مؤمرات او حتى في معركة الجرف عند عثورهم على رسالة من احمد مهساس الى الشيحاني بشير فقد سارعت صحيفة لوموند بنشرها و نسبها الى احمد بن بلة .

حتى إضرابات التى هزت السجون كانت الصحافة الفرنسية تبرز شخصية بن بلة و تؤكد على معاملته معاملة خاصة مقارنة برفاقه.[1]

[1] محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 877.

المبحث الرابع : الصراعات السياسية و مراحل تثبيت السلطة في الجزائر بعد الاستقلال

شهدت البلاد مرحلة حاسمة تميزت بصراعات سياسية حادة حول شكل نظام الحكم و توزيع السلطة فكان مؤتمر طرابلس محطة أساسية لرسم ملامح دولة جديدة لكن سرعان ما كشف عن انقسامات داخلية استمرت الى إجتماع زمورة و أزمة صائف حيث تصاعدت الخلافات بين مختلف القوى السياسية و أخيرا مع إنعقاد المجلس التأسيسي حسمت المعركة لصالح أحمدبن بلة

مؤتمر طرابلس (27 ماي1962- 07 جوان 1962) :

إنعقد المجلس الوطني في طرابلس أواخر ماي و بدايات شهر جوان 1962 من أجل المصادقة على برنامج سياسي لبناء الجزائر بعد الاستقلال إنتخاب قيادة جديدة تطبيقا للمادة 08 من الفصل الرابع من القانون الأساسي لجبهة التحرير الوطني و إقامة مؤسسات نهائية.[1]

ولكن سرعان ما اندلعت خلافات داخل المؤتمر لينتقل المشاركون الى عملية اختيار أعضاء المكتب السياسي دون التوصل الى توافق بين الأطراف المتنازعة و بلغت الأزمة ذروتها عندما غادر بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة طرابلس دون إبلاغ مكتب الحكومة المؤقتة.[2]

مما نتج عليه انقسام الى مجموعتين الأولى تلمسان تضم بن بلة وهوراي بومدين و الطاهر زبيري محمد الشبعاني أما الثانية تيزي وزو و كانت تضم بوضياف و كريم بلقاسم.[3]

- و هكذا إختتمت الجولة الأخيرة من المجلس الوطني بين الفصائل المتصارعة مما أسفر عن انقلاب في موزاين السلطة و الخروج عن الإجماع الثوري الذي كان يحافظ على وحدة الصف لتحقيق السيادة.[4]

---

[1] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكرين والسياسين، دار المعرفة، الجزائر، ص 58.57.

[2] بورغدة رمضان، المرجع السابق ، ص 474

[3] الطاهر الزبيري، نصف القرن من الكفاح، (مذكرات قائد أركان جزائري)، ط1، الشروق للاعلام والنشر، الجزائر، 2011، ص 14.

[4] أحمد مسعود سيد علي، قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، (1959–1962) ، ج2 ، أماني للنشر و التوزيع ، 2022، ص 378.

اجتماع زمورة و أزمة صائف 1962:

بعد اجتماع طرابلس جرت إتصالات بين الولايات المناهضة لهيئة الاركان أدت الى إجتماع إنعقد يومي 24،25 جوان 1962.[1] في زمورة.[2]

ضم الاجتماع ممثلي من الولاية الثانية و الولاية الثالثة و الولاية الرابعة بالاضافة الى منطقة الجزائر المستقلة و فيدرالية الجبهة بفرنسا.[3]

وقد اتخذ الحاضرون قرارين حاسمين يتعلق الاول بإنشاء لجنة تنسيق بين الولايات تتلخص مهمتها في وحدة البلاد و يمكن الثاني في نداء موجه الى كل أعضاء الحكومة للمحافظة على وحدة التراب الوطني و حماية مصالح الأمة و دعى أيضا الى إنتخاب مجلس تأسيسي.

إلا ان قيادة هيئة الاركان العامة إعتبرت ان الاجتماع مناورة من طرف الحكومة المؤقتة و لم تتجاوب معه و بعد حل هيئة الاركان العامة 05 جويلية 1962 هذا الامر الذي زاد احتدام الوضع.[4]

أخذت الازمة منعرجا خطيرا حيث فتحتالطريق لشبح الحرب الأهلية من أجل السباق نحو استلام السلطة و بعدها شهد تطور الأحداث ما أطلق عليه **صائفة 1962**

أهم وقائع أزمة صائفة 1962 في شكل نقاط :

1. أدى انشقاق الحكومة المؤقتة بسب إستقالة أغلب وزارئها الى فشل بن خدة في إستمالة ولايات الداخل.
2. نجاح هيئة الأركان وبن بلة في بسط نفوذهم على الولايات الداخلية بإستثناء الولاية الثالثة والرابعة.
3. إنقسام الى تحلفات متصارعة **الاولى** جماعة وجدة **(تلمسان)** والتي ضمت بن بلة وهواري بومدبن **الثانية** جماعة تيزي وزو تزعمها كريم بلقاسم و محمد بوضياف .

[1] صالح بلحاج ، مرجع سابق ، ص 559.

[2] زمورة مدينة صغيرة في ناحية سطيف تقع في بقعة حدودية بين الولايات الاولى والثانية والثالثة، صالح بلحاج المرجع نفسه ، ص 590.

[3] بن سعيدي سمير، أزمة صائفة 1962 وإجتماع مابين الولايات بزمورة 24-25 جوان 1962 ، مجلة البحوث التاريخية ، المجلد5، العدد 2، ديسمبر 2021 ، البويرة، الجزائر ، ص ص 334، 439

[4] سعاد يمينة شبوط، الولاية الرابعة في مواجهة أزمة صائفة 1962 ، العدد 13 ، جامعة تلمسان ، ص 271.

4. تحولت العاصمة الى حلبة صراع بين وحدات الولاية الرابعة و مجموعات مسلحة الموالية لهيئة الاركان العامة و سقوط ضحايا في إشتباكات القصبة.
5. شهدت منطقة سور الغزلان أكبر إشتباك مسلح بين الوحدات الولاية الرابعة و جيش الحدود حيث سقط العشرات من القتلى و تم تدمير 7 شاحنات لجيش الحدود في جبل ديرة
6. انتهت المواجهة المسلحة بين الولاية الرابعة و تحالف بن بلة في 04 اوت 1962 بالتوصل الى إتفاق وقف إطلاق النار مقابل إخراج الولاية الرابعة لواحدتها من العاصمة و إبقاء كل ولاية من الولايات لوحدة عسكرية خاصة بها في ثكنات العاصمة[1].

انتخابات المجلس التأسيسي و تولي أحمد بن بلة الحكم :

تولى المكتب السياسي والمسؤولين العسكريون إعداد قوائم المرشحين لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي بمعدل قائمة واحدة عن كل ولاية أشرفو على تحضير حملة إنتخابية[2].

- وضمت عملية الترشيح جميع الطبقات في الداخل و الخارج بالاضافة الى (ضباط، سياسيون ، حقوقيون) وتم إنتخاب فرحات عباس رئيس المجلس و تفوقه ب 155 صوت من 196[3].
- رشح أعضاء المكتب السياسي أحمد بن بلة لمنصب رئاسة الحكومة الاولى للجمهورية الجزائرية و قبول بن بلة المنصب وقد تم التصويت بالمنصة حسب طلب النائب السيد الجيلالي[4].
- و بعد إنتهاء التصويت أعلن عن رفع الجلسة على الساعة الثامنة و 5 دقائق حتى فرز الاصوات و بعد الرجوع كانت نتائج الانتخابات عدد المنتخبين 189،الورقات البيضاء او الملغاة 31 عدد المصوتين 185 و كانت النتيجة

[1]– سعاد يمينة شبوط، المرجع السابق، ص 274.273

[2]– عبد الرحمان فارس، الحقيقة المرة، (مذكرات سياسية 1965.1945) دار القصبة للنشر،الجزائر، 2007 ص 202.

[3]– محمد عباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 253

[4]– عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 354.

السيد أحمد بن بلة 141

الأصوات بـ لا : 13

المختلفة : 04[1]

- وبهذا أعلنت في 29 سبتمبر 1962 عن تشكيل أول حكومة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المستقلة برئاسة أحمد بن بلة الذي تقلد في نفس الوقت منصب أول رئيس جمهورية و يتمتع بجميع الصلاحيات المخولة لرئيس دولة داخل الوطن وخارجه[2]

[1]– عمار قليل ، المرجع السابق، ص 356.355

[2]– بشير كاش الفرحي، مختصر وقائع و أحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر، (1962.1830) طبعة خاصة، وزارة المجاهدين ، 2007، ص 270.

خلاصة الفصل:

-يعد بن بلة رمزا النضال الوطني والجزائري، حيث ساهم بشكل كبير في مسيرة التحرير بفضل وعيه السياسي وتكوينه النظالي.

- بعد الإستقلال وجد بن بلة نفسه في قلب الصراعات السياسية من أجل وصول إلى السلطة.

-حضي بن بلة على الدعم من هيئة الأركان، الدعم الذي رسخ سلطته ومساندة الولايات له، إلى جانب الرئيس عبد الناصر.

الفصل الثاني : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية و دورها في توثيق تاريخ الجزائر

تمهيد:

المبحث الأول: نشأة الجريدة الرسمية

المبحث الثاني: تطور الجريدة الرسمية.

المبحث الثالث: محتوى الجريدة الرسمية

خلاصة الفصل

تمهيد:

يتناول هذا الفصل التعريف بالجريدة الرسمية باعتبارها مصدرا من مصادر التوثيق والتطرق الى نشأتها وخصائصها التي ميزتها عن باقي الجرائد إضافة الى تطورها حتى أصبحت وثيقة رسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وذلك إسناد لمحتواها القيم من قوانين وقرارات ومراسيم وتنظيمات تخص كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية موجهة بهذا الى كافة الهيئات الحكومية وكل فئات الشعب الجزائري.

.

المبحث الأول: نشأة الجريدة الرسمية

أ- تعريفها:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية هي مجموعة من القوانين والمراسيم والقرارات والتعليمات الرسمية الصادرة عن السلطات التشريعية والتنفيذية وتعد الوسيلة المعتمدة لأعلام الجمهور والجهات المعنية بالتشريعات والقرارات الجديدة.

ب - نشأتها:

نشأت الجريدة الرسمية بعد استقلال الجزائر عن فرنسا حيث برزت الحاجة الى وسيلة رسمية لنشر القوانين والقرارات الحكومية بهدف ضمان الشفافية وتعزيز سيادة القانون في الدولة الجزائرية الحديثة، وتصدر الجريدة الرسمية بانتظام وقد تكون يومية أو أسبوعية أو شهرية وفقا للحاجة، ليتم توزيعها على الجهات المعنية والجمهور.

- وتكمن أهمية الجريدة الرسمية في كونها المصدر الرسمي لنشر التشريعات **(القوانين المراسيم، القرارات الحكومية)**، مما يضمن الشفافية وسيادة القانون، فهي تتيح للمواطنين والجهات المعنية للاطلاع على التشريعات الجديدة مما يساهم في تعزيز الوعي القانوني وتنفيذ القوانين بفعالية كما تعد مرجعا قانونيا موثوقا للهيئات القضائية والإدراية[1].

[1]- الموقع الرسمي للجريدة الرسمية الجزائرية متاح على الرابط www.jora . dp.dzتاريخ الرفع 2025/03/31 على 17:28

المبحث الثاني: تطور الجريدة الرسمية.

- نشر أول عدد من الجريدة الرسمية باللغة الفرنسية يوم الجمعة 06 جويلية 1962 تحت عنوان **"الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية "**

journal officiel de l eta algerien

وتكون من 12 صفحة تضمن العدد الأول إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير الذي أجري في 01 جويلية 1962، كما أعلنته لجنة المراقبة المركزية

- كما احتوى العدد على رسالة من الرئيس الفرنسي الى رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بتاريخ 03 جويلية 1962 تضمنت الاعتراف الرسمي بإستقلال الجزائر إضافة الى ذلك نشرت مجموعة من المراسيم والقرارات والأوامر التي امتدت من الصفحة السادسة الى الصفحة الحادية عشر و فيما بعد تغير اسم الجريدة الى **الجريدة الرسمية**

للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Journal Officiel De La République Algérienne Démocratique Et Populaire

ومن جهة تأخرت الجريدة الرسمية في الصدور باللغة العربية حتى سنة 1964 حيث صدر أول عدد منها يوم الجمعة 29 ماي 1964 تحت اسم الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية باللغة العربية وقد نصت المادة 02 من المرسوم رقم 147-64 على ان الجريدة الرسمية تحرر باللغة العربية مع استمرار نشر نشرة مؤقتة[1].

باللغة الفرنسية

- ومن مميزات الجريدة الرسمية ان صفحاتها كانت تحمل ترقيما متتابعا طوال السنة الميلادية يبدا من 1 مع أول عدد في العام و يستمر حتى أخر عدد يصدر في 31 ديسمبر كما ان رقم العدد كان يظهر فقط في الصفحة الاولى دون وجود قواعد صارمة تحكم ذلك وإنما كانت تخضع للعرف الإداري بإشراف مديرية الجريدة الرسمية ثم الأمانة العامة للحكومة.

- وتم إيقاف العمل بالترقيم المستمر وأصبح لكل عدد أرقام خاصة بصفحاته ومع ذلك كان الترقيم العام أهمية كبيرة بالنسبة للباحثين حيث يمكنهم العثور بسهولة على النصوص المطلوبة بمجرد معرفة رقم الصفحة و من إيجابيات التي أدخلت في بداية التسعينات إدراج رقم العدد في اعلى

[1]-- وافي عيسى ، التطور التاريخي للجريدة الرسمية الجزائرية بعد الاستقلال ، منصة أريد ، متاح على الرابط

تاريخ الرفع 2025.22:41/03/12 http.portal.arid.my\ ar-ly\posts. Details

ووسط كل صفحة مما جعل البحث في الأعداد أكثر سهولة وفعالية.

- و في إطار مشروع الحكومة الالكترونية قامت الجزائر في 2013 برقمنة جميع أعداد الجريدة الرسمية بدأ من أول عدد صدر في 06 جويلية 1962 وحتى يومنا هذا وأصبحت متاحة على الموقع الالكتروني للأمانة العامة للحكومة الجزائرية.
- يعتمد الموقع الالكتروني للأمانة على محرك بحث متعدد المعايير يعمل بالغتين العربية والفرنسية مما يتيح البحث الدقيق في جميع النصوص القانونية الصادرة منذ العدد الأول للجريدة الى اليوم.

و يعرف هذا النظام باسم **نظام الاطلاع على التشريع و التنظيم** ويشار إليه باختصار الفرنسي scaler وتتيح نتائج البحث المستخدمين الوصول الى المراجع القانونية و أرقام النصوص و تواريخ إصدراها بالاضافة الى إمكانية المطالعة للنص الكامل لاي قانون او مرسوم منشور في الجريدة الرسمية كما يمكن الرجوع الى النسخة الرقمية المتاحة على الموقع او الاطلاع على النسخة الورقية التقليدية للجريدة الرسمية[1].

[1]– وافي عيسى ، المراجع السابق، الموقع :

http.portal.arid.my\ ar-ly\posts. Details

المبحث الثالث: محتوى الجريدة الرسمية

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية تحتوى على عدة أقسام أساسية وتتمثل في:

1 - القوانين و المراسيم الرئاسية:

- نشر القوانين و المراسيم التي تصدرها رئيس الجمهورية و هي تشكل جزءا أساسيا من التشريع الوطني كقوانين تعديل الدستور ومراسيم رئاسية حول تعيين كبار المسؤولين من **وزراء- سفراء-ولاة- مدراء**

مثل: تعيين السيد محمد بشنهو مدير للجرائد الرسمية لدى رئاسة الجمهورية[1]

2 - المراسيم التنفيذية :

- تتعلق بالقرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة أو الوزراء لتنفيذ القوانين كتنظيم الاقتصادي او الصحي أو التعليمي

مثال:

تأميم مطاحن و مصانع السميد ومعامل العجين الغذائية والكسكس[2].

3- القرارات الإدارية:

- تتضمن القرارات التي تصدر عن المؤسسات الحكومية المختلفة وتخص التنظيمات أو الإدارة كقرارات الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية.

مثال:

قرار مؤرخ في 04 جوان 1964 يتضمن إحداث مكتب سمسرة بمديرية الإدارة العامة (رئاسة الجمهورية)[3]

4 - النصوص التنظيمية:

قوانين ومراسيم تصدر لتحدد كيفية تطبيق التشريعات أو المراسيم التى تخص مجالات التربية و التعليم او الصحة

مثال:

مرسوم 145-64 الصادر في 22 ماي 1964 بشأن تأسيس المدرسة العليا للترجمة وضم أيضا القوانين الأساسية للمدرسة العليا من مبادئ وتنظيمات والاختبارات والإجازات وتسير المعهد.[4]

5 - التعينات والتعديلات في الوظائف العامة:

نشر القرارات المتعلقة بتعين أو تعديل الوظائف العامة في الإدارة الجزائرية.

---

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد01، 29 ماي 1964، ص 03

[2]– الجريدة الرسمية ، ع 01، 1964/05/29 ، ص 05

[3]– الجريدة الرسمية ، ع07 ، 1964/06/19 ، ص 97

[4]– الجريدة الرسمية ، ع02 ، 1964/06/02 ، ص 18

مثال:

تعيين السيد مداحي عبد الله لمنصب رئيس اللجنة المؤقتة لإدارة الصندوق المستقل لتقاعد وإحتياط مستخدمي مناجم الجزائر[1].

6 - المناقصات و العقود :

نشر المناقصات العامة والعقود المتعلقة بالمشروعات العامة وهي مهمة لتوفير الشفافية.

مثال:

- فتح مناقصة لدراسة العوامل الزراعية والخواص الأرضية المتعلقة باستثمار السهول الساحلية الكائنة في ناحية جيجل.[1]

7 - الإعلانات القانونية:

تشمل الإعلان التي تهم المواطن في مختلف المجالات كالإعلان عن انتخابات أو نتائج مسابقات التوظيف.

مثال:

تنظيم امتحانات الحصول على شهادة مؤهلة لمنصب ممرض أو ممرضة للإسعاف العمومي الجزائري[2].

[1]- الجريدة الرسمية، ع12، 1964/07/07 ، ص 188

[2]- الجريدة الرسمية، ع 03، 1964/06/05، ص 44

خلاصة الفصل:

وفي نهاية هذا الفصل يمكن الخروج بجملة من الاستنتاجات أهمها:

- الجريدة الرسمية الجزائرية ليست مجرد وسيلة لنشر النصوص القانونية بل هي رمز السيادة
- الوطنية و أداة لضمان الشفافية والعدالة
- أصبحت الجريدة مرجع رسمي لنشر القوانين و تنظيمات التي تسير شؤون الدولة.
- تتولى نشر نصوص و قوانين ومراسيم و قرارات هامة لجميع المواطنين والهيئات الحكومية.

الفصل الثالث :

تطور الأوضاع الإقتصادية

من خلال الجريدة الرسمية

تمهيد

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية عشية الاستقلال

أ - الجانب الاقتصادي

ب - الجانب الزراعي

ج - الجانب الصناعي

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية من خلال الجريدة الرسمية

أ - القطاع الزراعي

ب - القطاع الصناعي

ج - القطاع التجاري

خلاصة الفصل

تمهيد:

بعد الاستقلال سنة 1962 ورثت الجزائر اقتصادا هشا خاضعا لسيطرة الاستعمار مما جعل الدولة تسارع الى إعادة تنظيم القطاعات الأساسية مثل الزراعة، الصناعة، التجارة وعملت الدولة من خلال القوانين والمراسيم الصادرة ما بين 1962-1965 على استرجاع الأملاك وإنشاء مؤسسات وطنية، وتأميم بعض القطاعات بهدف بناء اقتصاد وطني مستقل يخدم حاجات الشعب ويضمن السيادة الاقتصادية.

كان الوضع الاقتصادي للجزائر المستعمرة تسيطر عليه فرنسا كليا وتحت أيدي أجنبية بالإضافة الى وجود قطاعات فالقطاع الأول: يمثل قطاع رأسمالي عصري ونشيط يشكل موقع أمامي للاقتصاد الفرنسي يشمل الفلاحة الأوربية والنقل والتجارة والصناعة

أما القطاع الثاني: تقليدي يعيش منه الجزائريين.[1]

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية عشية الاستقلال

أدت حرب الجزائر منذ اندلاعها في أول نوفمبر 1954 الوصول الى هدفها وهو الاستقلال وكانت الحرب طويلة استمرت سبع سنوات ونصف مدمرة على جميع الأصعدة من خلال الوسائل المادية والبشرية الهائلة التي وظفتها فرنسا من أجل إبقاء على الجزائر فرنسية.[2]

أ- الجانب الاقتصادي:

اتسمت سنة 1961-1962 بالفراغ الاقتصادي فقد غادر الجزائر 900 ألف عامل منهم 400 ألف من الناشطين اقتصاديا الذي يؤمنون التأطير الإداري والاقتصادي في الجزائر.[3]

قصد الاستعمار الفرنسي تدمير البنية التحتية للجزائر بهدف ربط الجزائر بالاقتصاد الفرنسي و السيطرة على قطاع الطاقة وما زاد الوضع الاقتصادي سوء هو قيام المستوطنين بتهريب الأموال في المرحلة الانتقالية.[4]

ب - الجانب الزراعي:

لما نالت الجزائر استقلالها وجدت نفسها أمام وضعية صعبة للغاية تميزت بفوضى كبيرة مليون فلاح جزائري بلا أرض (40% من الجزائريين يعيشون حالة البؤس).[5]

بالإضافة الى تدمير ما يزيد عن 8000 قرية تدميرا كاملا وحرق الآلاف من هكتارات الغابات وإهمال الأراضي الزراعية و حرق و قطع الأشجار المثمرة.[6]

---

[1]–محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 406.

[2] عبد السلام فيلالي ، الجزائر الدولة و المجتمع ، ط1، الوسام العربي، الجزائر، 2013، ص 569.

[3] ستورا بنجامين، المرجع السابق ، ص 13.

[4] بوضياف خديجة، جيلالي بلخوجة عبد القادر، أحمد بن بلة دوره في بناء معالم الدولة، 2022/12/31. الجزائر، ص 899.

[5] عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص 570

[6] سماعيلي زوليخة، مواودة عاوش، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ الى الاستقلال ، ط1 ، دار الدزاير أنفو،الجزائر ، 2013، ص 512

- نهب وإهلاك 4 ملايين رأس من الماشية من أصل 7 ملايين وتدمير القطاع البقر بأكمله.[1]
- نزوح الفلاحين الى المدن بحثا عن الإغاثة الغذائية والمدارس والمساعدات الطبية.[2]
- أما بالنسبة لحرث الأراضي كانت الدولة تفتقر للمعدات حيث لم يكن هناك حتى بغال أو حيوانات نتيجة قتلها في المناطق المحرمة.[3]

ج - الجانب الصناعي:

كان الوضع منهار وسيء للغاية وتميز بانعدام قاعدة الصناعية ونقص الإطارات ورؤوس الأموال و تهريبها وإخلاء الخزينة من الأرصدة الذهبية و العملات الأجنبية وامتناع البنوك الأجنبية من تقديم القروض و تمويل المشاريع.[4]

فقد سلمت الجزائر وهي بلدا مدمرا تماما فالناس في الشوارع دون مأوى يبحثوا عن الطعام لان المجاعة كانت في كل مكان والمصانع المعطلة جعلت البطالة تغزو البلاد.[5]

[1] تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1989) ، المرجع السابق ، ص 336.
[2] روبيرل ميرل ، المرجع السابق ، ص 160
[3] أحمد منصور ، المرجع السابق ، ص 229.
[4] ستورا بنجامين ، المرجع السابق ، ص 13.
[5] أحمد منصور ، المرجع السابق ، ص 230.

المبحث الثاني: تطورالأوضاع الإقتصادية من خلال الجريدة الرسمية

أ - القطاع الزراعي (1962-1965):

شكل القطاع الزراعي أحد الركائز الأساسية في السياسية الاقتصادية للجزائر المستقلة ،نظرا لما مثله من رمز لاستقلال استعماري واسع، وأهمية اجتماعية باعتباره المصدر الرئيسي للعيش أغلبية السكان، سعت الدولة الى تحرير الأرض من المعمرين و توجيهها الى خدمة الفلاحين والمنتجين وهذا من خلال مجموعة مراسيم و إصلاحات التي عبرت عن توجه اشتراكي هدفه بناء زراعة وطنية حديثة.

سنة.1962: في السنة الأولى بعد الاستقلال بدأت الدولة في اتخاذ إجراءات رمزية لتعزيز سلطتها على الأراضي الزراعية تمهيدا لإطلاق إصلاح شامل.

مرسوم 06 جويلية 1962: يقضي بإعلان المنفعة العامة لسيطرة على الأراضي من قبل بلدية إمنا إرميل[1] و يعد هذا المرسوم أول خطوة نحو مصادرة أملاك المعمرين.

سنة 1963: شهدت هذه السنة تحولات جذريا في القطاع الزراعي من خلال تنظيم القطاع وتأسيس مؤسسات وتطبيق التسيير الذاتي.

المرسوم رقم 63-98 المؤرخ في 28 مارس 1963: يحدد دخل المزارع ومؤسسات الاكتفاء الذاتي و شروط نشأتها و هو من النصوص المؤسسة لنظام التسيير الذاتي.[2]

المراسيم المؤرخة في 18.22.23.مارس 1963: تتعلق بتأطير نظام التسيير الذاتي الزراعي و تحديد قواعد تنظيمية.[3]

المرسوم 63-161 المؤرخ في 25 أفريل 1963: ينص على إنشاء صندوق مركزي للجمعيات الادخارية الزراعية تحت إشراف وزارة الزراعة.

المرسوم رقم 63-147: يتضمن إنشاء صندوق التضامن الدولي و هو هيكل دعم مخصص للمبادرات الفلاحية والجماعية.[4]

---

[1] journal.officiel.de la.republique.algerienne.N1.17 juillet 1962.page 24.
[2] J.Of.Rep.Alg.N=:88.22/02/1963.p.190.
[3] بوضياف خديجة ، المرجع السابق ، ص 902.
[4] J.Of.Rep.Alg.N=: 26.23/04/1963.p 399.

القانون رقم 63-275 المؤرخ في 26 جويلية 1963: إنشاء مكتب الوطني لمصائد الأسماك.[1]

(من أجل توسيع مفهوم الزراعة ليشمل الثروات المائية)

المرسوم رقم 63-336 المؤرخ في 11 سبتمبر 1963: ينظم مكافحة الحرائق الفلاحية لحماية الأراضي المزروعة و الغابات.[2]

سنة 1964:عرفت تركيز على تكوين والأعداد التقني للفلاحين بالإضافة الى الدعم المالي للمشاريع الزراعية

المرسوم رقم 64-141 المؤرخ في 22 ماي 1964 : يخص توزيع إعتمادات مالية لوزارة الفلاحة في إطار قانون المالية لسنة 1964.[3]

المرسوم رقم 64-146 المؤرخ في 22 ماي 1964: ينص على إنشاء معهد علمي و تقني لصيد الأسماك و تربيتها مما يوسع من نطاق الفلاحة ليشمل الموارد البحرية.[4]

المرسوم رقم 64-197 المؤرخ في 03 جويلية 1964: يحدث مدرسة لتكوين الإطارات المتوسطة في البيطرة وتربية المواشي.[5]

سنة 1965: تميزت هذه السنة بتكثيف العمل التنظيمي وتدعيم التخطيط الزراعي الى جانب العناية بتربية الحيوانات.

المرسوم رقم 65-85 المؤرخ في 24 مارس 1965: يقضي بإنشاء مديرية لتربية الحيوانات ضمن وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي.[6]

قرار مؤرخ في 11 مارس 1965: ينص على إحداث لجنة مركزية للمواسم الزراعية (التشجير، الحراثة، الحصاد، قطف العنب).[7]

المرسوم رقم 65-135 المؤرخ في 28 أفريل 1965: يتضمن إنشاء ورشات شعبية للتشجير و تحديد قوانينها الأساسية بهدف محاربة البطالة و استصلاح الأراضي المهملة.[8]

---

[1] J.Of.Rep.Alg.N=;53.02/08/1963.p 773.
[2] J.Of.Rep.Alg.N=:65.13/09/1963.p 920.
[3] الجريدة الرسمية ، العدد 01 ، 1964/05/29 ، ص 02.
[4] الجريدة الرسمية ، ع 16 ، 196/07/21 ، ص 246.
[5] الجريدة الرسمية ، ع 14 ، 1964/07/14 ، ص 214.
[6] الجريدة الرسمية ، ع 29 ، 1965/04/06 ، ص 342.
[7] الجريدة الرسمية ، ع 30 ، 1965/04/09 ، ص 354.
[8] الجريدة الرسمية ، ع 42 ، 1965/05/18 ، ص 553

❖ **تحليل النصوص:**

يظهر المسار الزراعي في الجزائر خلال هذه الفترة التوجه الاشتراكي الواضح و يستند هذا الى مجموعة من المبادىء التي تناولها الباحثون.

كالثورة الزراعية واعتبرت ركيزة أساسية للثورة الديمقراطية حيث كان لابد القضاء على القواعد الاقتصادية للاستعمار وتحديد الملكية العقارية تحت شعار" الأرض لمن يخدمها ".

ومن أهم المبادئ:

- تحديد الملكية حسب الإنتاج
- تأسيس تعاونيات إنتاجية
- تحديث الفلاحة و تشجير الأراضي وتوسيع المناطق المرور
- تطوير تربية المواشي وتنظيم الورشات لاستصلاح الأراضي و مكافحة البطالة.[1]

أعطى بن بلة للقطاع الزراعي أولوية قصوى ضمن التوجه الاشتراكي و قام بتطبيق النظام التسيير الذاتي سنة 1963 وأصدر عدة مراسيم تؤطره، كما أنشئت الهيئة الوطنية للإصلاح الزراعي في 18 مارس 1963 و أوكلت لها مهمة الأشراف على شركات زراعية و مراقبة الأجور.[2]

[1] بسام العسلي ، مصطفى طلاس ، الثورة الجزائرية، دار العزة والكرامة للكتاب، ص 615.

[2] – بوشياف خديجة، المرجع السابق ، ص 902

ب - القطاع الصناعي (1962-1965):

سعت الجزائر الى بناء قاعدة صناعية وطنية تعوض التخلف الاقتصادي الموروث عن الاستعمار الفرنسي ، فتبنت الدولة سياسية تأميم الموارد وإنشاء شركات عمومية الى جانب تنظيم القطاع الصناعي ضمن مقاربة اشتراكية تهدف الى تحقيق السيادة الاقتصادية

وشهدت الفترة الممتدة من 1962 الى 1965 صدور مجموعة من القوانين و المراسيم الرسمية التي ترسم ملامح التوجه الصناعي للدولة الجزائرية.

سنة 1962: شهدت هذه السنة أولى الخطوات العملية في تأميم الموارد وإنشاء الهياكل التنظيمية للمؤسسات الصناعية والطاقة.

المرسوم رقم 62-30 (25 أوت 1962): إنشاء المكتب الوطني للبترول.[1]

الأمر رقم 62-53 (23 نوفمبر 1962): إنشاء لجنة إدارة الكهرباء و الغاز.[2]

المرسوم رقم 62-38 (23 نوفمبر 1962): إنشاء لجان إدارة في المؤسسات الصناعية والحرفية والتعدين.[3]

كما بدأت الدولة في التفكير في التكوين التقني والمهني لتأهيل الكوادر الوطنية.

سنة 1963: شهدت هذه السنة توسعا كبيرا لسيطرة الدولة على الصناعة، وبدأت مرحلة التسيير الذاتي وتأسيس الكيانات الوطنية.

مرسوم 18 مارس 1963: تنظيم الأملاك الشاغرة

مرسوم 22 مارس 1963: وضع آليات التسيير الذاتي للمؤسسات الصناعية من قبل العمال.[4]

المرسوم رقم 63-22 (14 جانفي 1963): إنشاء معهد النبيذ.[5]

المرسوم رقم 63-30 (17 جانفي 1963): تعديل الجزائر للمنظمة التقنية و التركيز على ثروات الصحراء.[6]

المرسوم رقم 63-248 (10 جويلية 1963): إنشاء المكتب الوطني للملكية الصناعية.[7]

---

[1] J.Of.Rep.Alg.n=10 .01/09/1962 .p 109.
[2] J.Of.Rep.Alg.N=18.septmbre 1962.p 278.
[3] J.Of.Rep.Alg.N=55.23/11/1962.p 56

[4] عبد السلام فيلالي ، المرجع السابق ، ص 576.575.

[5] J.Of.Rep.Alg.N= 44.25/01/1963.P 102
[6] J.Of.Rep.Alg.N = 44.25/01/1963. p 104
[7] J.Of. Rep.Alg.N=49.19/07/1963.p 726

تأسيس شركة السوناطراك (31 ديسمبر 1963): بإعتبارها مؤسسة وطنية لاستغلال وتسويق المحروقات[1].

سنة 1964: دخلت الجزائر في هذه السنة مرحلة بناء مؤسسات صناعية وطنية كبرى وتأميم قطاعات حيوية.

المرسوم رقم 64-138 (22 ماي 1964) :تأميم المطاحن ومصانع السميد والعجين الغذائي والكسكس[2].

المرسوم رقم 64-146 (22 ماي 1964): إنشاء معهد علمي وتقني لصيد الأسماك وتربيتها.[3]

المرسوم رقم 64-175 (08 جوان 1964): تحديد نظام القطاع الصناعي الاشتراكي.[4]

المرسوم رقم 64-176 (08 جوان 1964): تمويل المؤسسات الصناعية ذات التسيير الذاتي من قبل البنك المركزي و الصندوق الجزائري للتنمية.[5]

المرسوم رقم 64-177 (08 جوان 1964): إنشاء مفتشية وطنية للتسيير الصناعي.[6]

المرسوم رقم 64- 195 (04 جويلية 1964): إنشاء الشركة الوطنية للصناعة الميكانيكية.[7]

قرار 01 جويلية 1964: المصادقة على مشروع نقل المياه الهيدروليكية من حوض الحمراء الأرزيو.[8]

المرسوم رقم 64- 276 (03 سبتمبر 1964): إنشاء الشركة الوطنية لصناعة الحديد والمصادقة على قوانينها الأساسية.[9]

- **المرسوم رقم 64- 294 (15أكتوبر 1964):** إنشاء مركز وطني للتكوين والبحث في صناعة النسيج.[10]

المرسوم رقم 64-282 (17 سبتمبر 1964): إنشاء المكتب الجزائري للأبحاث والاستغلال المنجمي.[11]

---

[1] وافية نجاتي ، واقع تحديات إقتصاد الجزائر ، مجلة دراسات و أبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 8 ، العدد2 ، 2021 ، ص 88.

[2] الجريدة الرسمية، ع 01، 1964/05/29 ، ص01.

[3] الجريدة الرسمية ، ع 03 ، 1964/06/05، ص 34.

[4] الجريدة الرسمية، العدد 09 ، 1964/05/26 ، ص 129.

[5] الجريدة الرسمية ، ع 07، 1964/06/19 ، ص 101.

[6] الجريدة الرسمية ، ع 07 ، 1964/06/19 ، ص 97.

[7] الجريدة الرسمية ، ع 13 ، 1964/07/10 ، ص 190

[8] الجريدة الرسمية ، ع 11 ، 1964/07/03 ، ص 170.

[9] الجريدة الرسمية ، ع 32 ، 1964/09/15 ، ص 490

[10] الجريدة الرسمية ، ع 43 ، 1964/10/23 ، ص 656

[11] الجريدة الرسمية ، ع 37 ، 1964/10/02 ، ص 577.

مرسوم 3 سبتمبر 1964: تنظيم الشركة الوطنية لتفصيل الملابس و المصادقة على قوانينها الأساسية.[1]

قراروزاري مشترك (15 أفريل 1964): تنظيم صناعة دقيق القمح الصلب و الطري.[2]

سنة 1965 : ركزت القوانين والمراسيم الصادرة في 1965 على تنظيم القطاع الصناعي وتدعيم الكفاءات الوطنية

قانون رقم 64-321 (31 ديسمبر 1965): تضمن أحكاما ضريبية تخص الأرباح الصناعية و التجارية[3]

المرسوم رقم 65-130 (23 أفريل 1965): إنشاء مركز للوثائق والإحصائيات البترولية.[4]

المرسوم رقم 65-261 (14 أكتوبر 1965): إنشاء المدرسة التقنية للمناجم بمليانة.[5]

الأمر رقم 65-287 (18 نوفمبر 1965): المصادقة على إتفاقية جزائرية فرنسية تخص تسوية قضايا تتعلق بالوقود و الصناعة وقعت في جويلية 1965.[6]

تحليل النصوص:

من خلال استعراض المراسيم والقوانين الصادرة بين 1962 و1965 تبين ان الجزائر اعتمدت على سياسية صناعية تهدف الى تحرير الاقتصاد من التبعية و بناء قاعدة إنتاج وطنية وتجلت هذه السياسية في تأميم الموارد الطبيعية وإنشاء شركات وطنية ضخمة مثل سونطراك والشركة الوطنية للحديد و الصلب بالإضافة الى تعزيز البحث الصناعي والتكوين التقني.

[1] الجريدة الرسمية ، ع 32 ، 1964/09/15، ص 487.
[2] الجريدة الرسمية ، ع 43 ، 1964/10/23 ، ص 659.
[3] الجريدة الرسمية ، ع 01 ، 1965/01/01 ، ص 02
[4] الجريدة الرسمية ، ع 39 ، 1965/05/07 ، ص 525
[5] الجريدة الرسمية ، ع 88 ، 1965/10/26 ، ص 1189
[6] الجريدة الرسمية ، ع 95 ، 1965/11/19 ، ص 1282

ج - القطاع التجاري (1962-1965) :

عقب الاستقلال شرعت الدولة الجزائرية في إعادة هيكلة قطاع التجارة، بهدف التخلص من التبعية الاقتصادية و شبط السوق المحلي و توجيه المبادلات التجارية الخارجية

بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني و إتسمت هذه المرحلة بإطلاق مجموعة من القوانين والمراسيم التي عززت الرقابة على الاسعار و نظمت عمليات الاستيراد و التصدير وأسست هياكل تجارية جديدة تعمل على تأطير القطاع التجاري

سنة 1962: إتسمت بداية الاستقلال التجاري ببعض الإجراءات الاستعجالية لضبط الأسعار وتطوير صادرات محلية بسيطة

مرسوم 08 أوت 1962 : الترخيص بتصدير التين المجفف في خطوة رمزية لتحفيز التبادل التجاري الخارجي.[1]

مرسوم 19 أكتوبر 1962 :تحديد أسعار السجائر و منتجات التبغ ذات الانتاج الجزائري و الفرنسي[2]

المرسوم رقم 62-18 (15 نوفمبر 1962) : ضبط أسعار اللحوم و الاغنام المستوردة من المجر ويوغسلافيا للحد من المضاربة.[3]

المرسوم رقم 62-125 (13 ديسمبر 1962) :إنشاء مكتب التسويق الوطني لتأطير التجارة الخارجية وتنظيم عمليات الاستيراد و التصدير و بعد من أولى المؤسسات التى كرست تدخل الدولة في هذا القطاع.[4]

سنة 1963 :

شهدت هذه السنة إنطلاق تنظيم هياكل تجارية وطنية و تسهيل حركة المبادلات عبر الموانى مرسوم 3 **سبتمبر 1963**: إحداث صندوق تنظيم المواد الدهنية و مشتقاتها لمراقبة سوق الزيوت والدهون[5].

[1] J.Of.Rep.Alg.N=1.21/08/1962. p 69.
[2] J.Of.Rep.Alg.N=22.02/11/1962.p 26.
[3] J.Of.Rep.Alg.N=44.16/11/1962.p 46.
[4] J.Of.Rep.Alg.N=9.21/12/1962. p 105.
[5] J.Of.Rep.Alg.N= 11.04/01/1963.p 06.

مرسوم رقم 63-443 (09 نوفمبر 1963) : منح الحكم الذاتي لميناءي الجزائر ووهران بهدف تبسيط عمليات التصدير و الاستيراد و ضمان سلاسة المبادلات التجارية[1].

سنة 1964: بدأت الدولة في هذه السنة بتأسيس مؤسسات متخصصة و تنظيم السوق الداخلى و الخارجي

المرسوم رقم 64-157 (08 جوان 1964) : إنشاء مكتب المعرض الدولي بالجزائر لتشجيع عرض المنتجات الوطنية و تبادل السلع مع دول أجنبية.[2]

قرار (06 ماي 1964) : وضع قواعد لشحن و نقل الفواكه و الخضر بحريا من الجزائر نحو الدول البعيدة.[3]

قرار18 جوان 1964 : تعيين السيارات المسموح بإستيرادها وفق ضوابط معينة.[4]

المرسوم رقم 64-196 (03 جويلية 1964) :إدماج التجار في صندوق التأمين على الشيخوخة[5].

قرار01 سبتمبر1964: تحرير إستيراد الزرابي المصنوعة من الجوت وتقسيط إستيراد الاغطية الصناعية[6].

قرار01 سبتمبر1964:تأسيس مجموعة مهنية لاستيراد الأحذية و لجنة مهنية لاستيراد الخشب[7].

المرسوم رقم 64- 312 (23 أكتوبر 1964): تنظيم سوق الخضر اليابسة و تحديد شروط عرضها وتدوالها [8]

سنة 1965: شهدت تطور آليات الدولة في تنظيم القطاع التجاري من خلال ترخيص شركات وطنية وتأطير التجارة

---

[1] – J.Of.Rep.Alg.N= 87.22/11/1963.p 1233

[2] الجريدة الرسمية ، ع05 ، 1964/06/12، ص 58.

[3] الجريدة الرسمية ، ع 09 ، 1964/06/26 ، ص 130

[4] الجريدة الرسمية ، ع 08 ، 1964/06/32 ، ص 118

[5] الجريدة الرسمية ، ع 13 ، 1964/07/10 ، ص 190.

[6] الجريدة الرسمية ، ع 17 ، 1964/07/24 ، ص 257.

[7] الجريدة الرسمية ، ع 32 ، 1964/09/15 ، ص 493

[8] الجريدة الرسمية ، ع 45 ، 1964/10/30 ، ص 681

قرار 04 ماي 1965: تأسيس مجموعة مهنية لاستيراد أنواع الجلود[1].

قرارات في 22 مارس 1965 : بتنظيم تسويق المارغرين و البهار المطحون[2].

المرسوم رقم 65-127 في 23 أفريل 1965 : فرص الحصول على رخصة من وزير التجارة لتموين السفن التجارية[3].

مرسوم رقم 65-284 (17 نوفمبر 1965) : تنظيم تجارة زيت الزيتون بما يعكس حرص الدولة على تأطير المواد الاساسية[4].

مرسوم 65-200(09 أوت 1965):ترخيص الشركة الوطنية للمتاجر الشعبية الجزائرية الكبرى[5].

*** تحليل النصوص :** تميزت الفترة الممتدة من 1962 الى 1965 بتأميم القرض و التجارة الخارجية و خلق شركات تابعة للدولة تتحكم في المبادلات التجارية

بالاضافة الى القضاء على النظام الامتيازي مع فرنسا تدريجيا ، و الانتقال الى نظام تجاري يقوم على المساواة و المنفعة المتبادلة[6].

إنشاء هيئة مكلفة بالتسويق كالية ضرورية في مرحلة ما بعد الاستقلال للتحكم في تدفق السلع و تنظيم السوق[7].

[1] الجريدة الرسمية ، ع 45 ، 1965/05/28 ، ص 593

[2] الجريدة الرسمية ، ع 43 ، 1965/05/21 ، ص 566

[3] الجريدة الرسمية ، ع 41 ، 1965/05/14 ، ص 549

[4] الجريدة الرسمية، ع 97 ، 1965/11/26 ، ص 1319.

[5] الجريدة الرسمية، ع 79 ، 1965/08/20 ، ص 988.

[6] بسام العسلي، مرجع سابق ، ص 617.

[7] بوضياف خديجة، مرجع سابق ، ص 902.

خلاصة الفصل :

من خلال دراسة القوانين المتعلقة بالزراعة و الصناعة والتجارة نلاحظ ان الجزائر في بداية الاستقلال ركزت على بناء اقتصاد وطني قائم على التأميم والتخطيط ودور الدولة في التنظيم و الإشراف.

ففي الزراعة تم تنظيم التعاونيات واسترجاع الأراضي و في الصناعة أنشئت شركات وطنية و تم الاهتمام بالثروات الطبيعية والتكوين التقني أما في التجارة فعملت الدولة على ضبط الاسعار وإنشاء مكتب التسويق و تنظيم التصدير والاستيراد

تظهر هذه الإجراءات رغبة حقيقية في التحرر من التبعية الاقتصادية و بناء إقتصاد يخدم مصالح الوطن و المواطن .

الفصل الرابع : تطورالأوضاع الاجتماعية من خلال الجريدة الرسمية

تمهيد

المبحث الأول: الأوضاع الاجتماعية عشية الاستقلال

أ- الواقع السكاني

ب- التعليم

ج - الصحة

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية من خلال الجريدة الرسمية

أ - القطاع القضائي (1962-1965)

ب - القطاع الصحي (1962-1965)

ج - القطاع التعليمي (1962-1965)

د - القطاع السكاني (1962-1965)

ر- قطاع النقل (1962-1965)

خلاصة الفصل

تمهيد:

بعد الاستقلال واجهت الجزائر تحديات كبيرة في إعادة بناء الدولة حيث كانت الحكومة بحاجة الى تطوير المجال الإجتماعي بمختلف قطاعاته (التعليم، الصحة، النقل السكان، القضاء) من خلال سلسة من المراسيم و القوانين بين 1962 و1965 تم تأسيس بنية تحتية جديدة تهدف الى تحسين حياة المواطنين ودعم نمو الدولة المستقلة.

عاشت الجزائر المستعمرة أوضاع اجتماعية قاهرة من خلال وجود 990 ألف عاطل عن العمل في المدن ومليون ونصف عاطل في الأرياف بالإضافة الى هجرة 400 ألف جزائري الى فرنسا.

وتدهور قطاع السكن والحالة الصحية وكل هذا يعكس تكاثر الأحياء القصديرية وقلة المنشآت في الريف بالإضافة الى الأمية.[1]

المبحث الأول: الأوضاع الاجتماعية عشية الاستقلال

كانت الجزائر تعيش أوضاع اجتماعية مدمرة نتيجة السياسات الاستعمارية الممنهجة والحرب التحريرية التي خلقت أثار مدمرة على كافة المستويات فقد كانت البلاد مستنزفة بالكامل تعاني من خراب مادي وبشري واسع النطاق.

أ - الو اقع السكاني:

قدرت الكلفة البشرية لحرب التحرير بأكثر من مليون ونصف مليون شهيد إضافة الى دمار 8000 قرية وتشريد سكانها كما تم إجبار ما يقارب ثلاثة ملايين جزائري على مغادرة منازلهم ونزح أكثر من مليون ونصف المليون نحو المدن الكبرى وسجل وجود حوالي نصف مليون لاجئ في كل من تونس والمغرب فيما بلغ عدد المعتقلين السياسيين نحو 4000 شخص إضافة الى 4000 مهاجر نحو فرنسا[2]

بلغ عدد السكان في 1962 حوالي 8 مليون نسمة.[3]

وقد نتج انقسام الجزائريين الى لاجئين ونازحين ومهاجرين ومعتقلين الى تفكك اجتماعي حاد وظهر هذا من خلال العدد الكبير من الأرامل والأيتام والعائلات المشردة التي فقدت المأوى والرزق وهو ما شكل أولى التحديات التي بات عليها أن توفر الدولة لهؤلاء العمل و السكن والرعاية الصحية والحلول الاجتماعية العاجلة.[4]

أما فيما يخص قطاع السكان لم يحظ في البداية باهتمام كبير بالنظر الى وجود عدد من السكنات الشاغرة التي خلفها المعمرون الفرنسيون بعد رحيلهم غير ان هذه السكنات سرعان ما أثبتت عدم كفايتها بسب التدقيق الهائل لسكان الأرياف نحو المدن.[5]

---

[1]– محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 406–407.

[2] بوضياف خديجة، المرجع السابق، ص 897.

[3] أحمد منصور، المرجع السابق، ص 228.

[4] سماعيلي زوليخة، مولودة علوش، المرجع السابق، ص 511.

[5] إبتسام حاوشين، السياسية السكانية في الجزائر الواقع و الافاق ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، البليدة، ص70.

ب - التعليم:

كانت وضعية البلاد مستنزفة حيث عملت منظمة الجيش السري الفرنسي OAS الى تخريب المنشآت العمومية بما فيها المدارس التي تعرض عدد كبير منها الى التفجير بالقنابل.[1]

أما بالنسبة للتعليم كان أغلب المعلمين فرنسيين و قد خرجوا مع المحتل لذلك حاولت الدولة أن تطلب إمدادات بمعلمين عرب ليحلو محل الفرنسيين (مصر والأردن).[2]

وفي هذا السياق بلغت نسبة الأمية مستويات خطيرة قدرت بحوالي 80%[3]

ج - الصحة:

ورثت الجزائر عقب الاستقلال وضعية صحية متردية اتسمت بنقص الموارد المادية والبشرية والبنية التحتية مفككة نتيجة التخريب والحرق التي قادها الجيش الفرنسي السري وتهريب الآلات والمعدات الصحية الى فرنسا فقط بقي في الجزائر342 طبيب و 144 مستشفى دون تسير إداري وتقني كان الشعب يعاني من الفقر و الجوع و الجهل و الأمراض الفاتكة كالملاريا والسل والكوليدا والتيفونيد.[4]

[1] روبيرل ميرل ، المرجع السابق ، ص 159.

[2] أحمد منصور ، المرجع السابق ، ص 229.

[3] عبد السلام فيلالي ، المرجع السابق ، ص 570.

[4] سليمة بلخيري ، بخوش وليد ، وفاء قاسمي ، المنظومة الصحية الجزائرية ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية ، العدد 36 ، ص 303

المبحث الثاني: تطورالأوضاع الاجتماعية من خلال الجريدة الرسمية

أ - المجال القضائي (1962-1965):

شكلت الفترة الممتدة بين 1962 و1965 مرحلة تأسيسية لبناء الجهاز القضائي في الجزائر المستقلة حيث سعت الدولة الى تقنين المؤسسات القضائية وضبط علاقتها بالسلطة التنفيذية الى جانب سن قوانين تعكس الانتقال من الإدارة الاستعمارية الى السيادة الوطنية .

1 - سنة 1962:

شهدت هذه السنة إصدار عدة مراسيم وأوامر أسست لنواة الجهاز القضائي الوطني من أبرزها:

- **لأمر رقم 62-02 المؤرخ في 10 جويلية 1962:** والذي منح عفوا عاما عن الأفعال المرتكبة قبل 20 مارس 1962. في إطار مسمى المصالحة الوطنية و طي صفحة الماضي الاستعماري.[1]
- **المرسوم رقم 62-048 المؤرخ في 21 سبتمبر 1962**:نص على إنشاء محكمة الدولة القمعية و قد كانت هذه المحكمة ذات طابع سياسي إستثنائي بغض النظر في القضايا التى تمس أمن الدولة.[2]
- **المرسوم رقم 62-26 المؤرخ في 18 سبتمبر 1962**: تضمن إنشاء مديرية عامة للخدمة العمومية والتي ساهمت في ضبط تسير الموارد البشرية في قطاع العدالة.[3]
- **المرسوم رقم 62-13 المؤرخ في 25 أكتوبر 1962:** نص على خلق مناصب عمل في صفوف الشرطة المساعدة كخطوة لتعزيز المنظومة الأمنية

والذي أسندت له مهام حفظ النظام وتنفيذ أحكام القضاء خاصة في المناطق الريفية[4]

بالإضافة الى مجموعة مراسيم **من رقم 62-45 الى 62-95**: والتي نظمت عملية ترشيح القضاة في إطار سعي الدولة لتكوين جهاز قضائي وطني مستقل عن التأثيرات الاستعمارية السابقة[5].

[1] J.Of.Rep.Alg.N = 01.17/07/1962. P 13.
[2] J.Of.Rep.Alg.N = 17.22/09/1962 . P 242.
[3] J.Of.Rep.Alg.N= 15.18/09/1962. P 20.
[4] J.Of.Rep.Alg.N= 44.04/09/1962. P 122.
[5] J.Of.Rep.Alg.N=66.30/11/1962.P 70.

2 - سنة 1963: برزت هذه السنة بتكريس مؤسسات قضائية شعبية وأخرى عليا:

المرسوم رقم 63- 333 المؤرخ في 11 سبتمبر 1963: أقر إنشاء محاكم المجرمين الشعبين كآلية قضائية جماهرية تعكس مشاركة الشعب في محاربة الجريمة وإرساء قيم العدالة[1]

القانون رقم 63-218 المؤرخ في 18 جوان 1963:نص على إنشاء المحكمة العليا وهي أعلى هيئة قضائية في البلاد وتمثل تتويجا لبناء سلطة قضائية مستقلة[2].

3 -سنة 1964: شهدت هذه السنة تطورات ذات طابع تنظيمي في القضاء تجلت في:

القانون رقم 64-193 الصادر في 03 جويلية 1964: والمتعلق بتنفيذ حكم الإعدام ما يدل على تشديد الدولة للعقوبات في مواجهة الجرائم الخطيرة[3].

الأمر رقم 64-211 الصادر في 28 جويلية 1964: إنشاء محكمة عرفية خاصة بمحاكمة العسكرين والمدنين المتهمين بجرائم ضد أمن الدولة و هو ما يعكس التحديات الأمنية والسياسية التي واجهتها الدولة[4].

المادة رقم 64-96: والتي تضمن أحكاما متعلقة باكتساب الجنسية الجزائرية وهو نص له طابع قانوني قضائي مهم في ترسيخ الهوية الوطنية[5].

4 - سنة 1965: لم تصدر مراسيم أو قوانين بارزة في المجال القضائي خلال هذه السنة حسب الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

❖ **تحليل النصوص:**

شكلت الفترة مابين 1962-1965 مرحلة تأسيسية وحساسة في تاريخ الجهاز القضائي فدولة وجدت نفسها تعاني من فراغ قانوني خاصة بعد رحيل الإدارة الاستعمارية مما تطلب وضع قوانين مستعجلة لتأطير العدالة وبناء جهاز قضائي وطني مستقل بالإضافة الى تنظيم قوانين خاصة بالمحكمة العليا ومحاكم عرفية ذات طابع أمني للتحكم في النظام القضائي وضمان إستقراره.

---

[1] J.Of.Rep.Alg.N =69.20/09/1963 P 981.
[2] J.Of.Rep.Alg.N=43.20/06/1963 .P 662.
[3] الجريدة الرسمية ، ع 11 ، 1963/07/03، ص 169.
[4] الجريدة الرسمية، ع20، 1964/08/04، ص 306.
[5] الجريدة الرسمية، ع 59، 1962/12/15، ص 855.

ب - القطاع الصحي (1962-1965) :

مع بداية الاستقلال ورثت الجزائر منظومة صحية شبه منهارة تعاني من نقص حاد في الإطارات الطبية وتدهور في البنى التحتية الى جانب الانتشار الكبير للأوبئة والأمراض المعدية أمام هذا الواقع، أولت الدولة اهتماما كبير لإعادة هيكلة قطاع الصحة من خلال إصدار مراسيم تنظيمية وقوانين تأسيسية.

1- سنة 1962: شهدت هذه السنة الخطوات الأولى لإعادة بعث قطاع الصحة ومن أبرز هذه الإجراءات:

الأمر الصادر في 30 جوان 1962: لتعزيز وكيل فني ضمن خدمة مكافحة الملاريا في إطار محاربة الأوبئة.[1]

المرسوم الصادر في 05 أكتوبر 1962: والمتعلق بامتحان القبول في مدرسة المساعدين التقنين الصحيين مما يعبر عن بداية تكوين الكوادر الصحية الوطنية.[2]

المرسوم رقم 62-509 المؤرخ في 16 أوت 1962: الذي نص على توظيف الأطباء والجراحين في مستشفى الجزائر العاصمة.[3]

المرسوم رقم 62-524 المؤرخ في 06 سبتمبر 1962: اعتراف رسمي بجمعية الهلال الأحمر الجزائري مما أضاف طابعا قانونيا على أنشطتها الإنسانية.[4]

المرسوم رقم 62-536: المتعلق بإنشاء مدرسة للتمريض في مدينة الأغواط ما يعكس توجه الدولة نحو تعميم التكوين الصحي في المناطق الداخلية.[5]

سنة 1963: تركزت الجهود خلال هذا العام على مكافحة الأمراض المعدية وتعزيز التخفيضات الطبية

مرسوم 14 فيفري 1963: فرض إلزامية التطعيم ضد التيفوس الطفحي وهو مرض كان شائعا بعد الاستقلال نتيجة التدهور الصحي.[6]

[1] J.Of.Rep.Alg.N= 01.31/07/1962.p 39.
[2] J.Of.Rep.Alg.N=22.02/11/1962. p 26.
[3] J.Of.Rep.Alg.N=13.11/09/1962. p 158.
[4] J.Of.Rep.Alg.N=41.14/09/1962. p 199.
[5] J.Of.Rep.Alg.N= 191. 24/09/1962. p 334.
[6] J.Of.Rep.Alg.N= 12. 12/03/1963. p 254.

مرسوم 14 أوت 1963: إنشاء مستشفى متخصص في الأمراض العصبية في الجزائر العاصمة، وهو من بين أولى المؤسسات المتخصصة في البلاد.[1]

سنة 1964: اتخذت الإجراءات الصحية منحى تنظيميا وتخطيطا أكثر وضوح

القرار المؤرخ في 12 أفريل 1964: نظم امتحانات الحصول على شهادة ممرض وممرضة ضمن الإسعاف العمومي مما ساعد على ضبط معايير التكوين.[2]

القرار المؤرخ في 05 ماي 1964: إنشاء دوائر الإسعاف الطبي والاجتماعي بدوام كامل في عمالتي تيزي وزو والمدية.[3]

قرار مؤرخ في 3 أوت 1964 :أسس مجلس استشاري للصحة و دراسة الأوبئة ما يعكس بداية العمل المؤسسي الوقائي.[4]

المرسوم رقم 64-240: تنظيم التعليم الشبه الطبي للمساعدين و الممرضين[5]

القرار المؤرخ في 6 أوت 1964 : نص على إنشاء مصحة متخصصة في الامراض الصدرية بمعسكر[6]

سنة 1965: رغم الأزمة السياسية التي عرفتها البلاد واصل قطاع الصحة تطوره:

القرار المؤرخ في 22 ديسمبر 1964: نص على تحويل مستشفى بوادي العثمانية الى مستشفى متخصص في الأمراض العقلية.[7]

المرسوم رقم 65-52الصادر في 27 فيفري 1965: أعاد تنظيم تعليم العلوم الطبية و أسس معاهد وطنية للعلوم الطبية ما شكل تحولا نوعيا في تكوين الأطباء داخل الجزائر بدلا من الاعتماد على التكوين في الخارج.[8]

---

[1] J.Of.Rep.Alg.N=59. 23/08/1963 . P 840.

[2] الجريدة الرسمية ، ع 03 ، 1964/06/05 ، ص 34.

[3] الجريدة الرسمية ، ع 04 ، 1964/06/09 ، ص 49.

[4] الجريدة الرسمية ، ع 22 ، 1964/08/22 ، ص 329.

[5] الجريدة الرسمية ، ع 25 ، 1964/08/21 ، ص 376

[6] الجريدة الرسمية ، ع 28 ، 1964/09/22 ، ص 428

[7] الجريدة الرسمية ، ع 1 ، 1965/01/01 ، ص 1

[8] الجريدة الرسمية ، ع 25 ، 23 /1965/03 ، ص 282.

*** تحليل النصوص:**

يتضح أن الدولة الجزائرية اعتمدت إستراتيجية مزدوجة في مجال الصحة تقوم على إعادة تأهيل الهياكل الصحية المروثة عن الاستعمار وفي الوقت نفسه إرساء منظومة وطنية صحية مستقلة ضمت التركيز على:

- تكوين الأطر الطبية والصحية بشكل مستعجل من خلال مدارس ومراكز الشبه الطبي.[1]
- محاربة الأمراض المعدية مثل التيفوس والملاريا والسل.[2]
- إرساء أطباء للخارج: للتكوين من تأسيس معاهد وطنية متخصصة بالداخل لاحقا.[3]
- مثلت هذه التشريعات بداية بناء قطاع صحي وطني يسعى لضمان الحق في الصحة للمواطن الجزائري رغم ضعف الإمكانيات وضغط المرحلة.

[1] بسام العسلي ، المرجع السابق ، ص 619.

[2] محمد بلعباس ، المرجع السابق ، ص 409.

[3] سليمة بلخيري ، المرجع السابق ، ص 303.

ج - قطاع التعليم (1962-1965):

- كان قطاع التعليم في الجزائر من أولويات الحكومة بعد الاستقلال حيث عملت الدولة على بناء وتطوير البنية التحتية التعليمية فضلا عن إنشاء مؤسسات تعليمية وتربوية تلبي حاجات المجتمع الجديد فركزت الدولة الجزائرية على تطوير المدارس وتدريب المعلمين ورفع مستوى التعليم في كافة مناطق البلاد.

1 - سنة 1962: شهدت هذه السنة بداية إجراءات تأسيس المؤسسات التعليمية:

أمر 30 جوان 1962: الذي نص على مصادرة الأراضي المخصصة لبناء مدارس في منطقة بيرني مستر ما يعكس اهتمام الدولة بتوفير الأراضي اللازمة لبناء مؤسسات تعليمية.[1]

المرسوم رقم 62-37 المؤرخ في 23 نوفمبر 1962 :الذي أسس معهد الدراسات العربية والذي يعكس توجه الحكومة الجزائرية نحو تعزيز الثقافة و الهوية العربية في النظام التعليمي.[2]

2 - سنة 1963: في هذه السنة استمرت الحكومة في جهودها لتطوير القطاع التعليمي وتنظيمه

المرسوم رقم 63-74 المؤرخ في 4 مارس 1963:الذي تضمن أعمال الترميم في المدارس المنكوبة جراء الحرب الاستعمارية مما يعكس الاهتمام الكبير بإعادة بناء منشأت تعليمية التي تأثرت بفعل الاستعمار.[3]

المرسوم رقم 63-241 المؤرخ في 3 جويلية 1963: الذي أوجد هيئة من المستشارين التربويين و ذلك لتحسين جودة التعليم و ضمان سير العملية التعليمية.[4]

المرسوم رقم 63-242 المؤرخ في 3 جويلية 1963: الذي أنشأ هيئة من المفتشين الاساسين المعنين من بين المعلمين بهدف متابعة و تقيم العملية التعليمية وضمان الالتزام بالمعايير التربوية.[5]

المرسوم رقم 63-81 المؤرخ في 26 جويلية 1963: الذي أسس تنظيم وزارة التعليم الوطني ليكون المسؤول عن إرادة و تطوير السياسية التعليمة في البلاد.[6]

---

[1] J.Of.Rep.Alg. N = 01.31/07/1962. P 39.
[2] J.Of.Rep.Alg.N = 55. 23 /11/1962. p 57.
[3] J.Of.Rep.Alg.N = 11.08/03/1963.P 244.
[4] J.Of.Rep.Alg N= 48.16/07/1963.P 721.
[5] J.Of.Rep.Alg.N = 48 . 16/07/1963. P 722.
[6] J.Of.Rep.Alg.N = 52.30/07/1963 . P 769.

3 - سنة 1964: شهدت هذه السنة تطورات هامة في مجال التعليم حيث تم تأسيس العديد من المؤسسات التعليمية المتخصصة:

المرسوم رقم 64- 139 الصادر في 24 أفريل 1964 : الذي نص على إنشاء المدرسة العليا للمعلمين بهدف تدريب المعلمين الأكفاء للعمل في المدارس الجزائرية.[1]

المرسوم رقم 64-145 المؤرخ في 22 ماي 1964: الذي أسس المدرسة العليا للترجمة في إطار السعي للتطوير الترجمة و تسهيل التواصل بين الثقافات المختلفة.[2]

المرسوم رقم 64-144 المؤرخ في 22 ماي 1964: الذي نص على تنظيم إجراءات خاصة لبناء المدارس في المناطق القروية بهدف تعزيز التعليم في المناطق الريفية.[3]

المرسوم رقم 64-269 المؤرخ في 21 أوت 1964: الذي أسس المركز الوطني لمحاربة الامية حيث كانت محاربة الأمية واحدة من أولويات الحكومة الجزائرية[4].

القرار المؤرخ في 1 أكتوبر 1964: الذي نص على إنشاء مركز السمعي البصري لتعزيز التعليم عن طريق الوسائط السمعية والبصرية[5].

المرسوم رقم 64-356 المؤرخ في 21 ديسمبر 1964 :الذي أسس المدرسة العليا للصحافة في خطوة لتطوير التعليم الإعلامي في الجزائر.[6]

4 - سنة 1965 : في هذه السنة استمرت الإجراءات من أجل تحسين التعليم العالي والتعليم المهني

المرسوم رقم 65-29 الصادر في 11 مارس 1965: الذي أسس المدرسة الوطنية للطب البيطري بهدف تدريب المتخصصين في الطب البيطري لتلبية احتياجات البلاد في هذا المجال.[7]

المرسوم رقم 65-70 الصادر في 11 مارس 1965: الذي نظم المطاعم المدرسية للتعليم الابتدائي في عمالتي الساورة والواحات لتحسين ظروف التغذية والتعليم للطلاب في المناطق النائية.[8]

---

[1] الجريدة الرسمية ، ع 1 ، 1964/05/29 ،ص 02.

[2] الجريدة الرسمية ، ع2 ، 1964/06/02 ، ص18.

[3] الجريدة الرسمية ، ع 3 ، 1964/06/05 ، ص 34.

[4] الجريدة الرسمية ، ع 30 ، 1964/09/08 ، ص 459.

[5] الجريدة الرسمية ،ع 40 ، 1964/09/13 ، ص 623.

[6] الجريدة الرسمية ، ع 63 ، 1964/12/29 ، ص 901.

[7] الجريدة الرسمية ، ع 32 ، 1964/03/26 ، ص 293.

[8] الجريدة الرسمية ، ع27 ، 1964/03/30 ، ص 319.

*** تحليل النصوص:**

على الرغم من التحديات الكبيرة التي واجهتها الجزائر بعد الاستقلال إلا أن الحكومة الجزائرية أولت قطاع التعليم اهتماما خاصا أبرزها:

- ✓ إعادة بناء المدارس المتضررة من الحرب الاستعمارية مع التركيز على ترميم المدارس و تعويض الأضرار التي لحقت البنية التحتية؛
- ✓ إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة مثل مدرسة العليا للمعلمين والترجمة والصحافة؛
- ✓ التركيز على محاربة الأمية؛
- ✓ الاهتمام بالمناطق الريفية من خلال إنشاء المدارس وتنظيم إجراءات لبناء المؤسسات التعليمية.

كل هذه الخطوات تهدف الى بناء قاعدة تعليمية قوية تساهم في تنمية البلاد.

د- قطاع السكن (1962-1965):

بعد الاستقلال كانت الجزائر بحاجة ماسة الى إعادة بناء قطاع السكن بشكل شامل لتوفير ظروف سكنية لائقة للمواطنين الذين تأثروا بالحرب الاستعمارية حيث اتجهت الدولة الجزائرية الى اتخاذ إجراءات لتوفير إسكان مناسب لكل المواطنين.

1 - سنة 1962:

المادة 1 من المرسوم 36413 الصادر في 12 جوان 1962: التي تتعلق بمنح مساعدات من الجزائر لتنفيذ مشاريع التنمية العمرانية بما في ذلك بناء الطرق المساحات الخضراء، توفير مياه الشرب، الصرف الصحي.[1]

المرسوم الصادر في 9 نوفمبر 1962: الذي ينص على إنشاء محيط حماية حول الآبار المستخدمة في إمدادات مياه الشرب في منطقة معسكر.[2]

2 - سنة 1963:

استمرت الدولة في تطبيق مشاريع تطور الإسكان و بدأت في تنظيم عمليات بناء السكنات

المرسوم رقم 63-64 الصادر في 1963: والذي حدد بداية الأشغال في المباني السكنية واستخدمتها المهنية ما يعكس أولى محاولات الدولة لتنظيم قطاع الإسكان.[3]

أوامر وزارة الأعمار والأشغال العامة: الصادرة بين نوفمبر 1962 و جانفي 1963 التي تخص تعيين نواب تقنيات الجسور والملازمين في ميناء الجزائر مما يعكس أهمية التوسع العمراني في إطار تأمين بنيته التحتية.[4]

3- سنة 1964:

استمر التوجه نحو تحسين قطاع السكن مع التركيز على توفير التمويل وتنظيم الشركات المختصة.

المرسوم رقم 64-217 المؤرخ في 3 أوت 1964: الذي أذن بتأسيس الشركة الوطنية للبناء والأشغال العمومية والتي تهدف الى بناء مشاريع سكنية ضخمة تلبي حاجيات السكان.[5]

---

[1] J.Of.Rep.Alg.N = 1 .06/07/1962. P 10.
[2] J.Of.Rep.Alg.N = 44 . 16/11/1962.p 50.
[3] J.Of.Rep.Alg.N =99.01/03/1963 . P210.
[4] J.Of.Rep.Alg.N= 12.12/03/1963 . P 253.
[5] الجريدة الرسمية ، ع 23 ، 1964/08/14 ، ص 237.

قانون رقم 64-227 المؤرخ في 10 أوت 1964: إنشاء الصندوق الوطني لتوفير الاحتياط بهدف تمويل مشاريع السكن وتسهيل الحصول على القروض العقارية[1].

4 - سنة 1965:

استمرت جهود الدولة في توسيع قاعدة الإسكان وتقديم حلول أكثر شمولا للمواطنين

قرار وزاري بتاريخ 18 ديسمبر 1965: الذي نص على تأسيس مجموعة التعمير في أرزيو مما يعكس أهمية تنظيم العمل العمراني في المناطق الجديدة[2].

- **قرار 25 مارس 1965**: الذي شمل إنشاء دور للأطفال الأيتام الذين تضرروا جراء الحرب وهو جزء من الجهود الحكومية لتعويض الأضرار الاجتماعية الناتجة عن الاستعمار[3].

- **المرسوم رقم 65-215 في 19 أوت 1965**: الذي نص على إنشاء مراكز مختصة لرعاية الطفولة حيث كان هذا جزاء كبيرا من سياسية الدولة لرعاية فئة الأطفال الذين فقدوا أسرهم خلال الحرب[4].

❖ **تحليل النصوص:**

على الرغم من الصعوبات الاقتصادية والإدارية التي عانت منها الجزائر بعد الاستقلال إلا أن الدولة اتخذت خطوات حاسمة لتنظيم قطاع السكن وتوفير حلول إسكانية للمواطنين.

إجراءات مستعجلة: تم اتخاذها مثل الإعانات لتنفيذ مشاريع التعمير وإعادة إعمار البنية التحتية[5].

تنظيم قطاع التأجير وتوفير التمويل من خلال إنشاء الصندوق الوطني لتوفير الحاجيات[6].

التركيز على الفئات المتضررة من الحرب مثل الأطفال الأيتام من خلال إنشاء دور لهم وهو ما يعكس التزام الدولة بمسؤوليتها الاجتماعية

لقد شهدت الجزائر في هذه الفترة خطوات متقدمة في تنظيم قطاع السكن ساهمت في التخفيف من أثار الحرب ووضعت أسس لتنمية العمرانية.

[1] الجريدة الرسمية ، ع 26 ، 1964/08/25 ، ص 387.
[2] الجريدة الرسمية ، العدد02 ، 1965/01/05 ،ص 14.
[3] الجريدة الرسمية ، ع 31 ، 1965/04/11 ، ص 366.
[4] الجريدة الرسمية ، ع 72 ، 1965/08/31 ، ص 1028.
[5] محمد بلعباس ، المرجع السابق ، ص 409.
[6] بسام العسلي ، المرجع السابق ، ص 619.

ر- قطاع النقل (1962-1965) :

بعد الاستقلال كانت الجزائر بحاجة الى إعادة بناء وتطوير بنيتها التحتية في مجال النقل و ذلك لضمان ربط مختلف المناطق وتعزيز الاقتصاد الوطني و تضمن الاستراتيجيات الحكومية في هذه الفترة تأميم النشأة ووسائل النقل بالإضافة الى تحسين شبكات الطرق و السكك الحديدة و خلق بنية تحتية للنقل الجوي

1- سنة 1962:

التعاون مع الشركة الوطنية للسكك الحديدية الفرنسية :حيث تم العمل على تحسين الشبكة الحديدية في الجزائر واستعادة السيطرة عليها لصالح الدولة الجزائرية بعد الاستقلال بالإضافة الى تحسين وتجديد شبكات الطرق والسكك الحديدية لضمان التنقل بين المناطق المختلفة[1].

إقامة مواصلات برية بين الطرق الكبرى والأسواق القروية: ما ساعد في تسير حركة النقل داخل المناطق الريفية و دعم الاقتصاد الوطني[2].

2- سنة 1963:

استمرت الدولة في العمل على تطوير قطاع النقل:

قانون 63-283 الصادر في 1 أوت 1963: نص على إنشاء مكتب النقل الوطني الذي كان يهدف الى تنظيم و تنسيق حركات النقل في الجزائر سواء بري او جوي[3].

المرسوم رقم 63-329 المؤرخ في 10 سبتمبر 1963 : الذي تناول إنشاء المؤسسات العامة لمطارات الجزائر[4].

3 - سنة 1964 :

في هذه السنة كان هناك تطور واضح في تنظيم النقل الجوي بشكل خاص

قانون رقم 64-166 الصادر في 8 جوان 1964: الذي تناول المصالح الجوية في الجزائر و أسس القواعد الاساسية لتنظيم النقل الجوي

[1] J.Of.Rep.Alg.N =1.17/07/1962 . P 22.

[2]– بسام العسلي ، المرجع السابق ، ص 616.

[3] J.Of.Rep.Alg.N = 54.06/08/1963.P 782

[4] J.Of.Rep.Alg.N = 65.13/09/1963. P921

الامر رقم 62-50 المؤرخ في 18 سبتمبر 1964:الذي حدد شروط السير و الطيران في الفضاء الوطني ما يشير الى بداية تنظيم الفضاء الجوي الجزائري بعد الاستقلال

الامر 64-412 الصادر في 24 أكتوبر 1964:الذي تناول القانون الخاص بمستخدمي الطيران موضحا حقوق وواجبات العاملين في قطاع النقل الجوي

المرسوم رقم 63-4266 المؤرخ في 28 أكتوبر 1962:الذي يخص قواعد الضبط المتعلقة بالنقل الجوي في الجزائر[1]

- سنة 1965:

لم تسجل اي تطورات ملحوظة في مجال النقل خلال هذه السنة

❖ **تحليل النصوص :**

- لقد شهد قطاع النقل في الجزائر بعد الاستقلال تحولات جذرية تمثلت في تأميم منشأة ووسائل النقل من خلا التعاون مع شركات أجنبية لتطوير قطاع السكك الحديدية[2].
- إعادة تأهيل الطرق التي كانت شبه مدمرة بعد الاستعمار كما حاز قطاع الجوي على اهتمام كبير من حيث تأسيس مؤسسات جديدة ووضع قوانين لتحديد شروط العمل في الطيران.

[1] الجريدة الرسمية ، ع 06 ، 061964/16 ، ص 74.

[2]–بسام العسلي، المرجع السابق، ص 616.

خلاصة الفصل:

بين 1962-1965 قامت الجزائر بإصلاحات هامة في القطاعات الحيوية كالتعليم من خلال إنشاء مدارس ومعاهد جديدة الصحة عبر تطوير مؤسسات صحية وبرامج لمكافحة الأمراض، النقل بتأميم وسائل النقل وتحسين الشبكات والسكن بتوفير مشاريع سكنية للمواطنين وكانت هذه الإصلاحات خطوة نحو بناء دولة قوية ومتماسكة.



الخاتمة

خاتمة:

بعد دراستي لهذا الموضوع المتعلق بتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر (1962-1965) من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية توصلت الى عدة استنتاجات أبرزها مايلي:

1. مرت المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني وفرنسا بمرحلتين سرية استكشافية ثم رسمية حاسمة.
2. المفاوضات الشبه رسمية تمثلت في لقاءات تمهيدية واستطلاعية بين الوفدين الجزائري والفرنسي من بينها لقاء لوسارن ومولان و لكنها لم تحقق أي نجاح.
3. أما المرحلة الثانية من المفاوضات ظهرت بنتائج حاسمة تمثلت في توقيع اتفاقيات إيفيان التي مهدت الطريق لوقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء تقرير المصير مما أدى الى إعلان استقلال الجزائر في 05 جويلية 1962.
4. ظهر أحمد بن بلة بدور مركزي في مرحلة ما بعد الاستقلال إذا مثل امتداد للنضال الوطني في بنيته السياسية التى أصبحت قاعدة أساسية لترشحه لقيادة الدولة بعد الاستقلال.
5. ساهم الدعم العسكري من هيئة الأركان إضافة الى التأييد السياسي من الولايات الداخلية والدعم الخارجي خاصة من الرئيس جمال عبد الناصر في تعزيز شرعية بن بلة وتمكنه من الوصول الى الحكم في الفترة الممتدة من (1962-1965).
6. تعد الجريدة الرسمية مصدرا قانوني موثوقا في دراسة السياسات العامة للدولة الجزائرية إذا تمثل الإطار القانوني الذي يعبر عن توجهات السلطة التنفيذية والتشريعية في مرحلة ما بعد الاستقلال.
7. ساهمت الجريدة الرسمية في ترسيخ شرعية الدولة ومؤسساتها من خلال نشر القوانين والمراسيم والقرارات ما جعلها أداة مركزية في توثيق السيادة الوطنية وضمان تنفيذ النصوص القانونية الى مختلف شرائح المجتمع.
8. تكشف النصوص القانونية الصادرة بين 1962-1965 عن توجه الدولة الجزائرية نحو إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية الأساسية إذا تم في مجال الزراعة استرجاع الأراضي وتأسيس التعاونيات بما يعكس سعي الدولة في إعادة توزيع الثروة وتحقيق العدالة الزراعية.
9. في القطاع الصناعي برز اهتمام واضح بتأميم الثروات الطبيعية وإنشاء مؤسسات صناعية وطنية مما يعكس توجهها نحو التصنيع الموجه لخدمة التنمية الوطنية.

10. عملت الدولة في القطاع التجاري على ضبط الأسعار وتنظيم عمليات الاستيراد والتصدير وإنشاء أجهزة إشراف مثل مكتب التسويق.
11. عكست التدخلات التشريعية بين 1962-1965 توجه الدولة الجزائرية نحو إعادة بناء المنظومة الاجتماعية من خلال إصدار قوانين ومراسيم تهدف الى إعادة بناء المنظومة الاجتماعية من خلال إصدار قوانين ومراسيم تهدف الى إعادة تنظيم القطاعات الأساسية الذي يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية
12. اتضح من خلال الجريدة الرسمية ان الدولة أولت أولوية للتعليم والصحة عبر توسيع قاعدة المؤسسات التعليمية والصحية الى جانب تطوير السكن والنقل من خلال برامج التأميم وبناء ما ساهم في ترسيخ أسس الدولة الوطنية ذات البعد الاجتماعي.



قائمة المصدر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع :

أولا: المصادر

أ-الجرائد :

الجرائد باللغة الفرنسية

1. journal officiel de la republique algerienne.1962.numero (01-09-10-13-15-17-18-22-41-44-55-191)
2. journal officiel de la republique algerienne.1963.N. (11-12-26-44-48-49-52-53-54-65-69-87-88-99)

ب- الجرائد : باللغة العربية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .1964.الأعداد: (01-02-03-05-06-07-08-09-11-13-14-16-17-20-22-23-25-26-27-28-30-32-37-40-43-45-59-63)
2. الجريدة الرسمية ، 1965 ، الأعداد (01-02-25-29-30-31-39-41-43-45-72-79-88-95-97)

ج-الكتب:

1. (ال) جنرال، ديغول، الأمل والتجديد 1962.1968، تر: سموحي فوق العادة منشورات عويدات، شارع بدارو، بيروت، 1971م.
2. (بن) خدة ، بن يوسف ، اتفاقيات ايفيان، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002 م
3. تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1989)، ج2، دار المعرفة، باب الوادي الجزائر، 2006 م
4. (دحلب)، سعد المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر ، منشةرات دحلب ، الجزائر 2007 م
5. (روبير)، ميرل، مذكرات احمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت
6. (زبيري)، الطاهر، نصف القرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري، ط1، الشروق للاعلام والنشر، الجزائر،2011.
7. (زبيري)، الطاهر، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخية، 1929-1962، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين
8. (عباس)، محمد ، نصر بل ثمن الثورة الجزائرية، 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 م.
9. (فارس)، عبد الرحمان، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945-1965 دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 م
10. (قليل)، عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 3، دار العثمانية، الجزائر2003م.

11. (مالك)، رضا، الجزائر في اايفيان ، تاريخ المفاوضات السرية، 1956-1962، تر : فارس غصوب، ط1، دار االفارابي، الجزائر، 2003 م.
12. (ملاح)، عمار، محطات حاسمة في ثورة اول نوفمبر1954 ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة ، الجزائر ، 2012 م
13. (منصور)، أحمد، الرئيس أحمد بن بلة يكشف أسرار الجزائر، ط2 دار الاصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 م
14. (هارون)، علي، خيبة الانطلاق فتنة صيف الجزائر 1962، تر: الصادق عماري، أمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013 م

ثانيا: المراجع

1. (احدادان)، زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات دحلب ، الجزائر، 2012.
2. (بلحاج)، صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، 2005.
3. (بورغدة)، رمضان، الثورة الجزائرية وجنرال ديغول 1958-1962 سنوات الحسم والخلاص ، منشورات بونة للبحوث والدراسات، الجزائر2012 م.
4. بلعباس)، محمد ، الوجيز في تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع ، باب الزوار، الجزائر.
5. (بديدة)، لزهر، دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية ط1، وزارة الثقافة ، الجزائر، 2009 م
6. (حاروش) ، نور الدين ، رؤساء الجزائر ، ط1 ، شركةدار الامة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012 م
7. (زبيري)، محمد العربي ، قراءة في كتاب عبد الناصر والثورة الجزائرية ط1، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2014 م
8. (زبيري)، محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2 ، وزارة الثقافة الجزائر، 2008 م
9. (زبيري)، محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج3، دار الحكمة للنشر الجزائر، 2015
10. (سباعي)، سيدي عبد القادر، الثورة الجزائرية 1954-1962، المعاصرة بشار، الجزائر، 2021
11. (ستورا)، بنجامين، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988 ، تر : صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة الثقافية ، دمشق ، 2012 م

12. (سيد علي) ، أحمد مسعود ، قضايا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية1959-1962 ، ج2 ، أماني للنشر و التوزيع ، 2022 م
13. (سماعيلي) ، زوليخية ، علوش ، ملودة ،تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ الى الاستقلال ، ط1 ، دار الدزاير أنفو ، الجزائر ، 2013
14. (عمورة)، عمار ، موجز في تاريخ الجزائر ، ط1 ، الجزائر ، 2002م
15. (عثماني)، مسعود، الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013 م
16. (فركوس)، صالح، المختصر في تاريخ الجزائر، من عهد الفنيقين الى خروج الفرنسين 814 ق.م 1962 م ، دار العلوم للنشر والتوزيع
17. (فيلالي)، عبد السلام، الجزائر الدولة والمجتمع، ط1، الوسام العربي الجزائر، 2013 م
18. (لونيسي)، رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكرين والسياسين دار المعرفة، الجزائر.
19. الملحمة الجزائرية، السياق التاريخي للثورة الجزائرية 1954-1962 أبعادها السياسية والاجتماعية والعسكرية، مركز الخطابي للدراسات، 2002م
20. (الصديق)، محمد الصالح، أيام خالدة في حياة الجزائر، موفم للنشر الجزائر، 2007م
21. (الفرحي)، بشير، المختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسية الجزائرية 1830-1962 ، طبعة خاصة ،وزارة المجاهدين ، 2007 م.
22. (العسلي)، بسام ، مصطفى طلاس ، الثورة الجزائرية ، دار العزة و الكرامة للكتاب

د-المجالات:

1. (بوعباش)، مراد، قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية اتفاقيات ايفيان نموذجا، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد34، 2018م
2. (بن سعيدي)، سمير، أزمة صائفة 1962 واجتماع مابين الولايات بزمورة24-25 جوان 1962، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 5، العدد 2، سبتمبر 2021 م
3. (بوضياف) خديجة، (جيلالي) بلخوجة عبد القادر ، أحمد بن بلة و دوره في بناء معالم الدولة، العدد 31 ، 2022/12 ، الجزائر
4. (بلخيري)، سليمة، بخوش، وليد، قاسمي، وفاء، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، العدد 36، 01 ، المنظومة الصحية الجزائرية
5. (تبرس)، سعاد، المجلة المغاربية للدراسات تاريخية والاجتماعية، اعلان عن وقف اطلاق النار 19 مارس 1962 في الأوساط الرسمية مواقف واراء مجلد 14، العدد 2 ، سيدي بلعباس، الجزائر.
6. (حاوشيين)، ابتسام، السياسية السكانية في الجزائر الواقع والافاق، مجلة علوم الاقتصاد والتسير والتجارة ، البليدة

7. (شبوط)، يمينة ، الولاية الرابعة في مواجهة أزمة صائفة 1962، العدد 13 قسم التاريخ ، جامعة تلمسان.
8. (غريس)، مبروك، (نايت قاسي)، الياس، المجلة التاريخية الجزائرية المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956-1962 من خلال الكتابات الجزائرية والفرنسية و الوثائق الارشيفية السويسرية، العدد 2، 2021.

و-القواميس

1. (شرفي)، عاشور، معلمة الجزائر، القاموس الموسوعي، دار القصبة للنشر، منشورات، الجزائر، 2009 م
2. (مقلاتي)، عبد الله، قاموس أعلام شهداء و أبطال الثورة الجزائرية ، ط1 منشورات لوتو، الجزائر، 2009 م

ي- الاطاريح و المذكرات :

1. (بوقارة) عبد الرحمان، مكانة اتفاقيات ايفيان في العلاقات الجزائرية الفرنسية1962 -1989 أطروحة نيل الدكتوراة، جامعة لخضر، باتنة، 2021/2020
2. (بداني)، أحمد، الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس، جويلية 1962 مذكرة ماجستر، جامعة وهران 2012 -2013.

و- المو اقع الالكترونية:

1 - الموقع الرسمي للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

htt p:\\ w.w.w asjp. dz

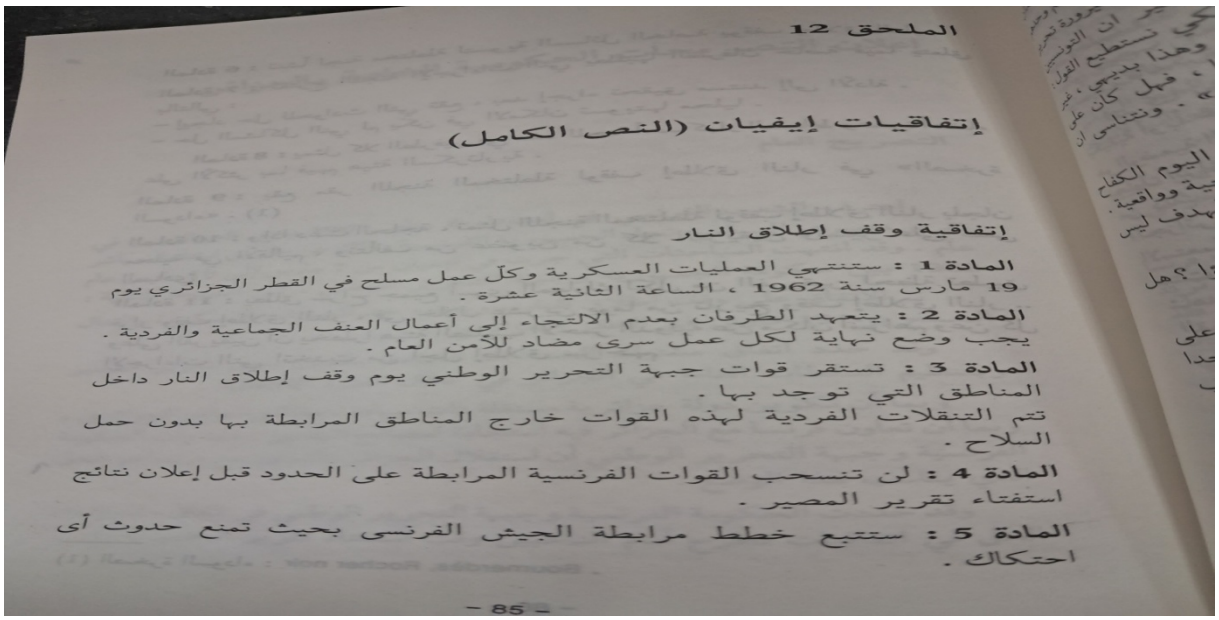
2 - وافي عيسى ، التطور التاريخي للجريدة الرسمية الجزائرية بعد الاستقلال

منصة أريد

htt psi \\portal. arid .my \ ar \ ly \ posts. detalis

الملاحـــق

الملحق رقم (01): نص إتفاقية إفيان[1]



الملحق 12

إتفاقيات إيفيان (النص الكامل)

إتفاقية وقف إطلاق النار

المادة 1 : ستنتهي العمليات العسكرية وكل عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19 مارس سنة 1962 ، الساعة الثانية عشرة .

المادة 2 : يتعهد الطرفان بعدم الالتجاء إلى أعمال العنف الجماعية والفردية . يجب وضع نهاية لكل عمل سرى مضاد للأمن العام .

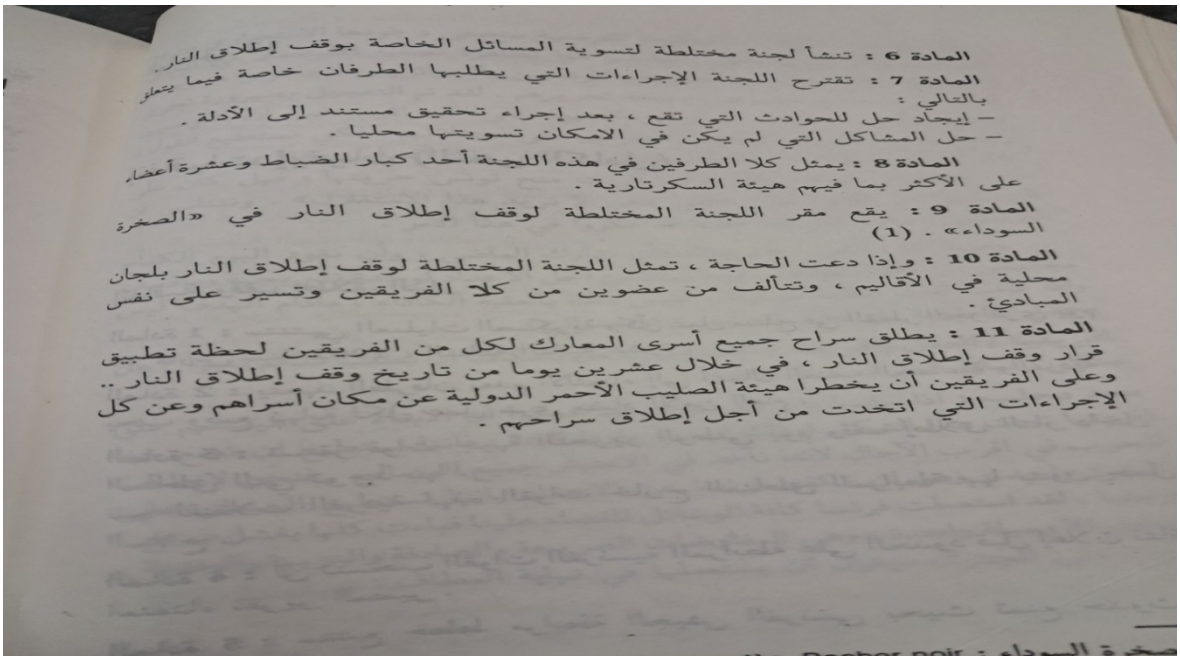
المادة 3 : تستقر قوات جبهة التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها .

تتم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطة بها بدون حمل السلاح .

المادة 4 : لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير .

المادة 5 : ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسي بحيث تمنع حدوث أي احتكاك .

- 85 -



المادة 6 : تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار.

المادة 7 : تقترح اللجنة الإجراءات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يتعلق بالتالي :

– إيجاد حل للحوادث التي تقع ، بعد إجراء تحقيق مستند إلى الأدلة .

– حل المشاكل التي لم يكن في الامكان تسويتها محليا .

المادة 8 : يمثل كلا الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط وعشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية .

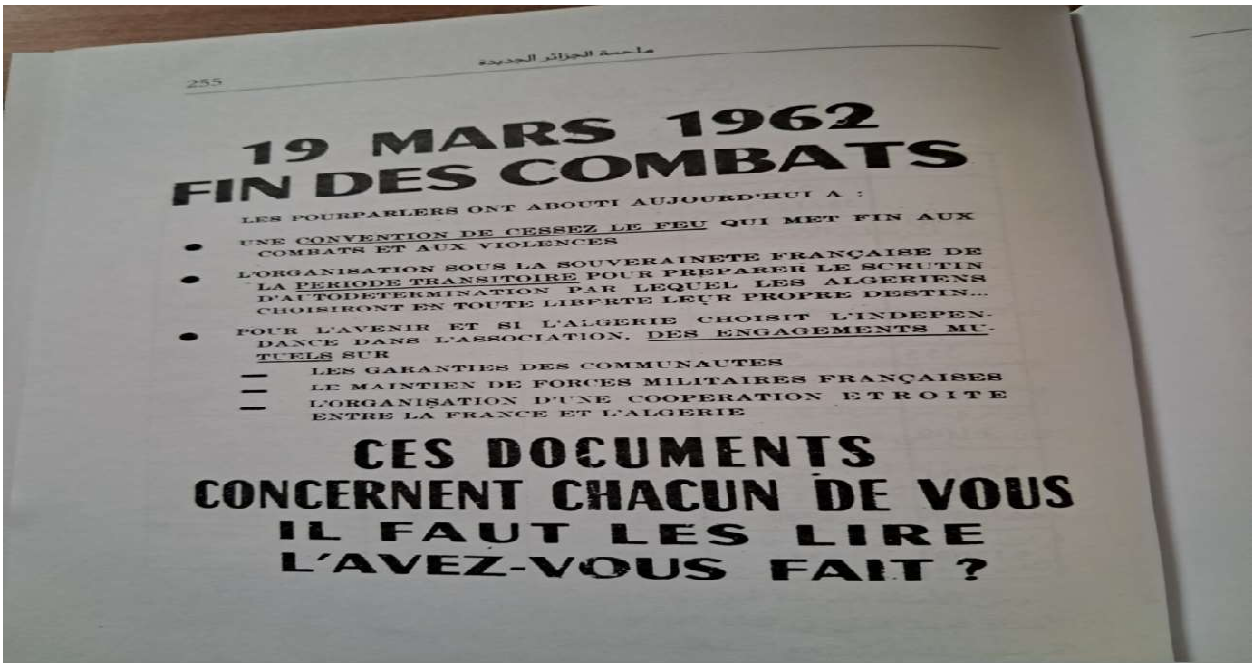
المادة 9 : يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار في «الصخرة السوداء» . (1)

المادة 10 : وإذا دعت الحاجة ، تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم ، وتتألف من عضوين من كلا الفريقين وتسير على نفس المبادئ .

المادة 11 : يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار ، في خلال عشرين يوما من تاريخ وقف إطلاق النار .. وعلى الفريقين أن يخطرا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم وعن كل الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم .

[1] – بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إفيان

الملحق رقم 02: إعلان وقف إطلاق النار[1]



الملحق رقم 03: استفتاء تقرير المصير



[1] – عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة.

الملحق رقم 04: صورة الرئيس السابق أحمد بن بلة



الملحق رقم 05: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بالفرنسية

1re Année n° 2 — BI-HEBDOMADAIRE — Mardi 17 Juillet 1962

JOURNAL OFFICIEL
DE L'ÉTAT ALGÉRIEN

ORDONNANCES
DECRETS
ARRETES, DECISIONS CIRCULAIRES, AVIS, COMMUNICATIONS ET ANNONCES

ABONNEMENTS	Trois mois	Six mois	Un an
Algérie et France	8 NF	14 NF	24 NF
Etranger	12 NF	20 NF	35 NF

DIRECTION, REDACTION ET ADMINISTRATION
Abonnements et publicité
IMPRIMERIE OFFICIELLE
9, rue Trollier, ALGER
Tél. : 66-81-49, 66-80-96
C.C.P. 3200-50 - ALGER : IMPRIMERIE OFFICIELLE

Le numéro 0,25 NF. — Les tables sont fournies gratuitement aux abonnés

SOMMAIRE

ORDONNANCES

Ordonnance n° 62-2 du 10 juillet 1962 portant amnistie des faits commis avant le 20 mars 1962 (p. 14).

Ordonnance n° 62-10 du 16 juillet 1962 fixant les modalités de l'élection des membres de l'Assemblée Nationale (p. 14).

Ordonnance n° 62-011 du 17 juillet 1962 décidant de soumettre au référendum un projet de loi relatif aux attributions et à la durée des pouvoirs de l'Assemblée Nationale (p. 15).

DECRETS, ARRETES, DECISIONS ET CIRCULAIRES

PRESIDENT DE L'EXECUTIF PROVISOIRE

Arrêté du 10 juillet 1962 du président de l'exécutif provisoire interdisant l'impression, la mise en vente, la diffusion de certains journaux (p. 16).

DELEGATION AUX AFFAIRES GENERALES

Décret n° 62-500 du 17 juillet 1962 fixant les modalités d'application des articles 19 et 20 de l'ordonnance n° 62-010 du 16 juillet 1962, relative à l'élection des membres de l'Assemblée Nationale (p. 16).

Décret n° 62-501 du 17 juillet 1962 relatif à l'organisation de l'élection des membres de l'Assemblée Nationale (p. 17).

DELEGATION AUX POSTES

Arrêté du 29 juin 1962 accordant la franchise postale à toutes les correspondances relatives aux opérations électorales en vue des élections à l'Assemblée Nationale constituante. (p. 18).

DELEGATION AUX AFFAIRES FINANCIERES

Arrêté du 25 juin 1962 accordant la qualité d'ordonnateur secondaire du budget des services civils en Algérie (p. 18).

Extraits de délibérations municipales fixant et modifiant les tarifs applicables en matière de taxes communales indirectes et sur le chiffre d'affaires (régions de Constantine et d'Oran). (p. 18).

DELEGATION AUX TRAVAUX PUBLICS

Arrêté du 22 juin 1962. — Approbation du règlement type d'exploitation applicable aux services réguliers de transports publics routiers de voyageurs en Algérie (p. 19).

Arrêté du 22 juin 1962. — Définitions des véhicules à emplois très spéciaux non soumis aux règles de la coordination des transports (p. 23).

DELEGATION AUX AFFAIRES ECONOMIQUES

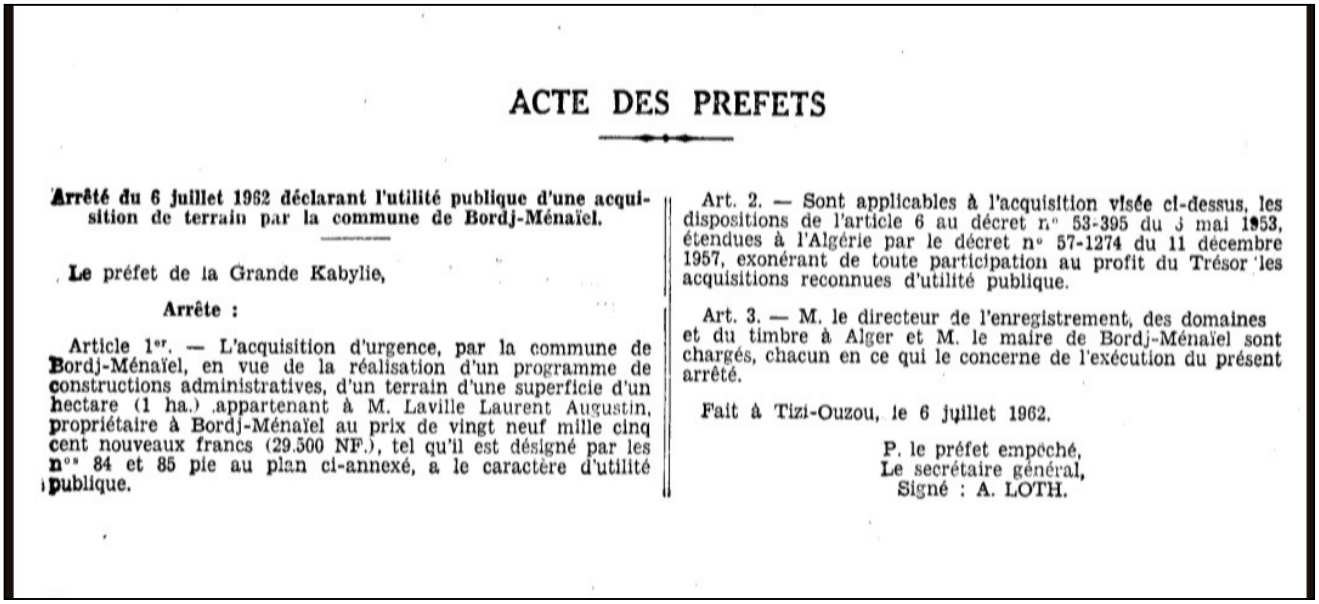
Avis aux importateurs de produits en provenance de Suède. (p. 24).

ACTES DES PREFETS

Arrêté du 6 juillet 1962 déclarant l'utilité publique de l'acquisition d'un terrain par la commune de Bordj-Ménaïel. (p. 24).

1- www.joradp.dz

الملحق رقم 06: النصوص الأصلية للجريدة الرسمية المقدمة في البحث بالفرنسية



ACTE DES PREFETS

Arrêté du 6 juillet 1962 déclarant l'utilité publique d'une acquisition de terrain par la commune de Bordj-Ménaïel.

Le préfet de la Grande Kabylie,

Arrête :

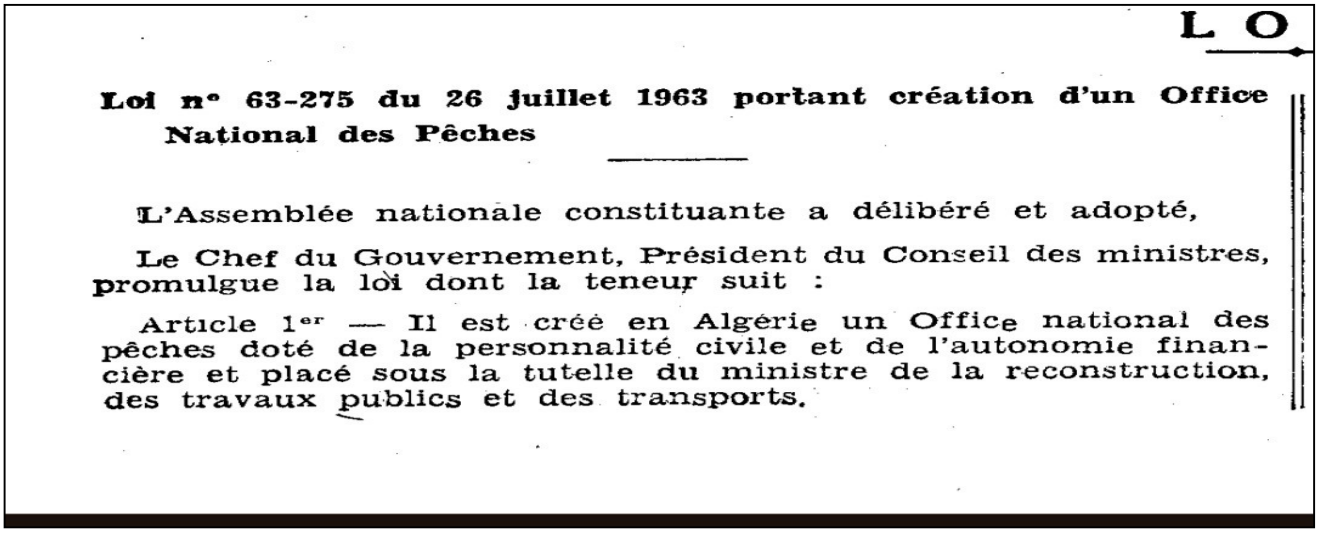
Article 1er. — L'acquisition d'urgence, par la commune de Bordj-Ménaïel, en vue de la réalisation d'un programme de constructions administratives, d'un terrain d'une superficie d'un hectare (1 ha.) appartenant à M. Laville Laurent Augustin, propriétaire à Bordj-Ménaïel au prix de vingt neuf mille cinq cent nouveaux francs (29.500 NF.), tel qu'il est désigné par les nos 84 et 85 pie au plan ci-annexé, a le caractère d'utilité publique.

Art. 2. — Sont applicables à l'acquisition visée ci-dessus, les dispositions de l'article 6 au décret n° 53-395 du 3 mai 1953, étendues à l'Algérie par le décret n° 57-1274 du 11 décembre 1957, exonérant de toute participation au profit du Trésor les acquisitions reconnues d'utilité publique.

Art. 3. — M. le directeur de l'enregistrement, des domaines et du timbre à Alger et M. le maire de Bordj-Ménaïel sont chargés, chacun en ce qui le concerne de l'exécution du présent arrêté.

Fait à Tizi-Ouzou, le 6 juillet 1962.

P. le préfet empêché,
Le secrétaire général,
Signé : A. LOTH.



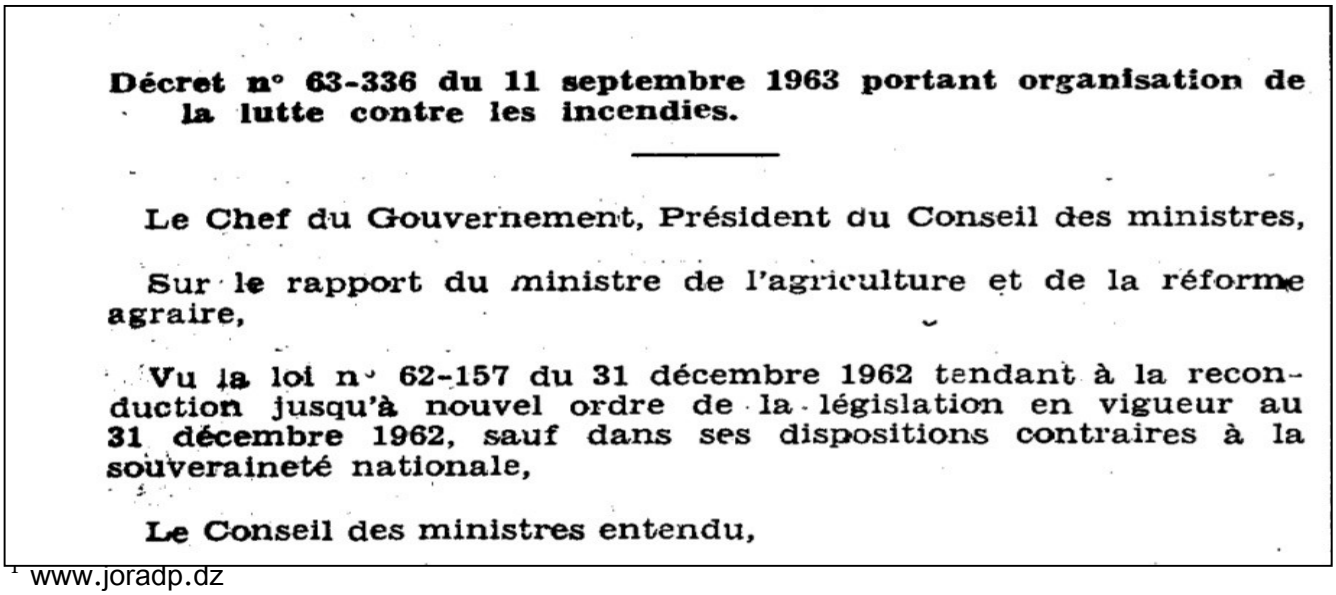
L O

Loi n° 63-275 du 26 juillet 1963 portant création d'un Office National des Pêches

L'Assemblée nationale constituante a délibéré et adopté,

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil des ministres, promulgue la loi dont la teneur suit :

Article 1er — Il est créé en Algérie un Office national des pêches doté de la personnalité civile et de l'autonomie financière et placé sous la tutelle du ministre de la reconstruction, des travaux publics et des transports.



Décret n° 63-336 du 11 septembre 1963 portant organisation de la lutte contre les incendies.

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil des ministres,

Sur le rapport du ministre de l'agriculture et de la réforme agraire,

Vu la loi n° 62-157 du 31 décembre 1962 tendant à la reconduction jusqu'à nouvel ordre de la législation en vigueur au 31 décembre 1962, sauf dans ses dispositions contraires à la souveraineté nationale,

Le Conseil des ministres entendu,

[1] www.joradp.dz

ce qui le concerne, de l'exécu-
e qui sera publiée au Journal

t 1962.

résident de l'Exécutif Provisoire,
Signé : A. FARES.

miques
.

é aux Affaires Administratives,
gné : A. CHENTOUF.

cières,

ût 1962 relative à l'organisation
irection de l'Energie et des Car-

ovisoire,

Affaires Economiques,

entendu,

la Délégation aux Affaires Eco-
nergie et des Carburants.

nergie et des Carburants a pour

œuvre conformément aux direc-
t aux orientations du Plan, la
eloppement des ressources éner-

ures de règlementation et d'or-

activités des différents secteurs
listribution d'énergie ;

loitation des gisements pétroli-
r celles de ces mesures qui res-
tion minière de la compétence
n des Mines et de la géologie,
abore notamment pour tout ce

nel des exploitations pétrolières ;

entes à l'inspection et à la lé-
l dans les exploitations pétro-

nerce du pétrole brut et de ses
combustible liquide, carburant
acement ;

ibution de tous les produits mis
ustible, carburant ou lubrifiant
bles solides ;

xploitation des dépôts pour hy-
ou produits de caractéristiques
analogues, et des canalisations
rande distance de pétrole brut,
ides et carburants.

aux entreprises qui s'adonnent
ans le cadre de ses compétences
précisées le cas échéant par dé-
du Délégué aux Affaires Econo-

c les autres services publics et
problèmes économiques et so-
luction, le transport, la répar-
commerce des produits et ma-
ts alinéas du présent article ;

s organisations professionnelles
es d'activité industrielle et com-
;

inistrative du Bureau Algérien

l'exécution de tous les contrats
favoriser le développement des
le contrôle.

Art. 3. — Pour l'accomplissement des missions dont elle est chargée conformément à l'article 2 de la présente ordonnance, la Direction de l'Energie et des Carburants, dispose :

1°) D'un service législatif et administratif ;

2°) D'une Division de la coordination énergétique ;

3°) D'une Division des Hydrocarbures.

Art. 4. — La Division des Hydrocarbures est constituée de deux services :

a) Un service de Recherche et Production qui est notamment chargé de recevoir les demandes de titres miniers d'hydrocarbures et d'instruire celles qui intéressent le territoire des départements d'Alger, Batna, Bône, Constantine, Médéa, Oran, Mostaganem, Orléansville, Saïda, Sétif, Tiaret, Tizi-Ouzou, Tlemcen.

Ce service exerce la surveillance administrative des sociétés permissionnaires ou concessionnaires dans ces départements.

Il conseille le gouvernement sur l'octroi, le retrait, la renonciation ou la mutation de tout titre minier d'hydrocarbures ;

b) Un service de distribution qui est notamment chargé ; de la réalisation des programmes d'importation et d'exportation et des questions qui s'y rattachent ;

des problèmes de prix et de fiscalité ;

des problèmes de raffinage, de stockage, de transport, de transformations pétrochimiques, en liaison avec la Direction de l'Industrialisation.

Art. 5. — La Division de la coordination énergétique est notamment chargée :

— de l'établissement des programmes d'investissements à l'échelle nationale dans le secteur énergétique, sous le contrôle de la Direction des Etudes Economiques et du Plan auprès de laquelle elle intervient comme un conseil technique ;

— de l'étude des problèmes relatifs à l'importation, à l'exportation et à la répartition des combustibles solides, liquides et gazeux ;

— de la tutelle administrative de l'E.G.A.

Art. 6. — Le Délégué aux Affaires Economiques, le Délégué aux Affaires Financières et le Délégué aux Affaires Administratives sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution de la présente ordonnance qui sera publiée au Journal Officiel de l'Etat Algérien.

Fait à Rocher-Noir, le 25 août 1962.

Le Président de l'Exécutif Provisoire,
Signé : A. FARES.

Le Délégué aux Affaires Economiques,
Signé : B. ABDESSELAM.

Le Délégué aux Affaires Financières,
Signé : J. MANNONI.

Le Délégué aux Affaires Administratives,
Signé : A. CHENTOUF.

Ordonnance n° 62-030 du 25 août 1962 relative à la création d'un Bureau des Pétroles.

Le Président de l'Exécutif Provisoire,
Sur rapport du Délégué aux Affaires Economiques,
L'Exécutif Provisoire Algérien entendu

Ordonne :

Article 1er. — Il est institué sous la tutelle du Délégué aux Affaires Economiques (Direction de l'Energie et des Carburants), un établissement public doté de la personnalité civile et de l'autonomie financière, dénommé « Bureau Algérien des Pétroles ».

Art. 2. — Le Bureau Algérien des Pétroles est chargé de l'établissement et de la mise en œuvre d'un programme national de recherche et de mise en valeur des richesses pétrolières, dans l'intérêt exclusif de la nation.

[1] www.joradp.dz

MINISTERE DE L'INTERIEUR

Décret n° 62-17 du 30 octobre 1962 mettant fin à une délégation dans les fonctions d'administrateur général du grand Alger.

Le Président du Conseil,

Vu le décret n° 62-1 du 27 septembre 1962 portant nomination des membres du gouvernement ;

Vu le décret n° 62-502 du 19 juillet 1962 fixant les conditions de nomination de certains hauts fonctionnaires ;

Vu le décret du 1er octobre 1962 déléguant M. Achour Youcef dans les fonctions de préfet, administrateur général de la ville d'Alger ;

Sur proposition du Président du Conseil et du Ministre de l'Intérieur ;

Le Conseil des ministres entendu ;

Décrète :

Article 1er. — Il est mis fin à la délégation de M. Achour Youcef dans les fonctions de préfet, administrateur général de la ville d'Alger, à compter du 29 octobre 1962.

Art. 2. — Le ministre de l'intérieur est chargé de l'exécution du présent arrêté qui sera publié au *Journal officiel* de la République Algérienne Démocratique et Populaire.

Fait à Alger, le 30 Octobre 1962.

Ahmed BEN BELLA

MINISTERE DU COMMERCE

Décret n° 63-22 du 14 janvier 1963 créant un institut des vins de consommation courante.

Le chef du Gouvernement, Président du Conseil des ministres,

Vu l'ensemble de la législation antérieure au 1er juillet 1962, et relative à l'organisation et à l'assainissement du marché du vin et à l'organisation de la production agricole,

PRESIDENCE DU CONSEIL

Décret n° 63-248 du 10 juillet 1963 portant création d'un Office national de la propriété industrielle (O.N.P.I.).

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil des ministres,

Sur le rapport des ministres de l'industrialisation et de l'énergie et du commerce,

Le conseil des ministres entendu,

DELEGATION AUX AFFAIRES ADMINISTRATIVES

Décret n° 62-526 du 18 septembre 1962 portant création d'une Direction Générale de la Fonction Publique.

Le Président de l'Exécutif Provisoire,
Sur le rapport du Délégué aux Affaires Administratives,
L'Exécutif Provisoire entendu,

Décrète :

Article 1er. — Il est créé une Direction Générale de la Fonction Publique chargée :

1°) De préparer les éléments d'une politique d'ensemble de la fonction publique ;

2°) De suivre l'application du statut général de la fonction publique et des règles statutaires particulières aux divers personnels de l'Etat et des autres collectivités publiques et d'étudier tous les projets de statuts de personnels ;

3°) D'étudier toutes propositions tendant à aménager les principes de la rémunération et le régime de prévoyance des personnels de l'Etat et des autres collectivités publiques ;

4°) D'assurer le contrôle de la gestion des personnels des administrations centrales ;

5°) De préparer les éléments d'une politique de la coopération technique ; de coordonner l'application des conventions d'assistance technique et le recrutement des personnels étrangers dans les administrations publiques ;

6°) D'assurer la formation des personnels administratifs des administrations publiques ;

7°) D'établir ou de faire établir une documentation et des statistiques d'ensemble concernant la fonction publique ;

8°) D'étudier toutes mesures propres à améliorer l'organisation et le fonctionnement des services publics.

Art. 2. — Un arrêté du Délégué aux Affaires Administratives déterminera l'organisation interne de la Direction Générale de la Fonction Publique.

Art. 3. — Le présent décret sera publié au Journal Officiel de l'Etat Algérien.

Fait à Rocher Noir, le 18 septembre 1962.

Le Président de l'Exécutif Provisoire,
Signé : A. FARES.

Le Délégué aux Affaires Administratives,
Signé : A. CHENTOUF.

Le Délégué aux Affaires Financières,
Signé : J. MANNONI.

Ordonnance n° 62-2 du 10 juillet 1962 portant amnistie des faits commis avant le 20 mars 1962.

L'Exécutif provisoire,

Sur le rapport du délégué aux affaires administratives,

Ordonne :

Article 1er. — Sont amnistiées toutes les infractions commises avant le 20 mars 1962.

Art. 2. — La présente ordonnance sera publiée au Journal Officiel de l'Etat Algérien.

Fait à Rocher Noir, le 10 juillet 1962,

Le Président de l'Exécutif provisoire,
Signé : A. FARES

Le délégué aux affaires administratives,
Signé : A. CHENTOUF.

Décret n° 62-13 du 25 octobre 1962 portant création d'emplois nouveaux au sein de la force auxiliaire de police.

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil,

Sur la proposition du ministre de l'intérieur,

Vu les arrêtés des 13 février 1962 et 17 avril 1962 portant création d'un cadre Algérien d'agents contractuels et fixant leur rémunération ;

Vu le décret n° 62-506 du 9 août 1962 portant ouverture de stages pour la formation de fonctionnaires de Police ;

Vu l'arrêté du 6 octobre 1962 modifiant les rémunérations des Agents contractuels de la Force Auxiliaire de Police ;

Décrète :

Article 1er. — Il est créé, au sein de la Force Auxiliaire de Police, 6.104 emplois nouveaux répartis conformément au tableau ci-annexé.

Art. 2. — Les dispositions du présent décret sont applicables à partir du 1er octobre 1962.

DECRETS, ARRETES, DEC

MINISTERE DE LA JUSTICE

Décret n° 63-333 du 11 septembre 1963, modifiant le décret n° 63-146, du 25 avril 1963, portant création des tribunaux criminels populaires (rectificatif).

Journal officiel n° 65 du 13 septembre 1963.

Au lieu de : décret n° 63.332,

lire : décret n° 63-333.

Arrêté du 30 juin 1962. — Promotion d'un agent technique du service antipaludique.

L'inspecteur général régional, préfet d'Alger,

Arrête :

Article 1er. — M. Soufli Youcef, agent technique du service antipaludique de la région d'Alger, titulaire, est promu au 3e échelon de son grade (indice brut 190) à compter du 1er juin 1962, toutes bonifications épuisées.

Art. 2. — M. le secrétaire général est chargé de l'exécution du présent arrêté qui sera publié au recueil des actes administratifs.

Fait à Alger, le 30 juin 1962.

P. l'inspecteur général régional, préfet d'Alger empêché,
Le chef de division, chef des services administratifs,
Signé : BRUA.

DELEGATION AUX AFFAIRES SOCIALES

Décret n° 62-538 du 21 septembre 1962 portant création d'une école d'infirmières et d'infirmiers à Laghouat (Oasis).

MINISTERE DU COMMERCE

Décret n° 63-74 du 4 mars 1963 relatif aux travaux de remise en état des écoles sinistrées.

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil des ministres,

Vu la loi n° 62-157 du 31 décembre 1962 portant reconduction jusqu'à nouvel ordre, de la législation en vigueur au 31 décembre 1962,

Vu le décret n° 56-256 du 13 mars 1956 modifié relatif aux marchés passés au nom de l'Etat ;

Vu le décret n° 57-24 du 6 janvier 1957 relatif aux marchés passés en Algérie ;

Sur le rapport du ministre du commerce,

Le Conseil des ministres entendu ;

Décrète :

Article 1er. — Par dérogation aux dispositions de l'article 89.1 du décret n° 56-256 du 13 mars 1956 modifié, les travaux de remise en état des écoles sinistrées financés sur les chapitres n° 35.01 et 35.02 du budget de l'Algérie pourront être exécutés sur mémoires ou sur simples factures lorsque la dépense présumée n'excède pas cinquante mille nouveaux francs. (50.000 NF).

Art. 2. — Les dispositions de l'article 1er cesseront d'avoir effet le 1er juillet 1963.

Art. 3. — Le ministre du commerce, le ministre des finances, le ministre de l'éducation nationale, le ministre de la reconstruction, des travaux publics et des transports, sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret qui sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 4 mars 1963.

Ahmed BEN BELLA.

Par le Chef du Gouvernement,
Président du Conseil des ministres,

Le ministre des finances,
A. FRANCIS.

Le ministre du commerce,
M. KHOBZI.

Le ministre de l'éducation nationale,
A. BENHAMIDA.

Le ministre de la reconstruction,
des travaux publics et des transports,
A. BOUMENDJEL.

MINISTERE DE LA RECONSTRUCTION, DES TRAVAUX PUBLICS ET DES TRANSPORTS

Arrêté du 9 novembre 1962 portant création du périmètre de protection quantitative autour des puits servant à l'alimentation en eau du centre de Mascara et situés sur le territoire de la commune de Mascara.

Le ministre de la reconstruction, des travaux publics et des transports,

Vu le décret n° 62-1 du 27 septembre 1962 portant nomination des membres du gouvernement ;

Vu le décret du 30 octobre 1935 relatif au régime des eaux souterraines en Algérie et notamment son article 2 modifié par le décret n° 351-353 du 7 avril 1961;

Vu le règlement d'administration publique du 21 avril 1938 pris en application du décret susvisé ;

MINISTERE DE LA SANTE PUBLIQUE ET DE LA POPULATION

Arrêté du 14 août 1963 portant création d'un hôpital neurologique et neuro-chirurgical à Alger, à la clinique Verdun.

Le ministre de la santé publique et de la population,

Vu le décret n° 57-1090 du 3 octobre 1957 relatif aux hôpitaux et hospices publics de l'Algérie ensemble, l'arrêté du 31 décembre 1957 relatif à la création, la transformation, l'agrandissement ou la supression des établissements hospitaliers, l'arrêté du 31 décembre 1957 relatif à l'organisation et au fonctionnement des établissements hospitaliers et les autres arrêtés pris pour l'application dudit décret ;

Vu l'avis favorable du ministre des finances (lettre n° 1130 F/B du 3 juillet 1963) ;

Vu l'avis donné par le préfet du département d'Alger ;

Sur la proposition du sous-directeur de la santé publique,

Arrête :

Article 1er. — Il est créé un hôpital neurologique et neuro-chirurgical dans les bâtiments de l'ex-clinique Verdun et dans une partie du dispensaire antituberculeux, y attenant, de la Croix-Rouge Française.

Cet hôpital comprend les trois services suivants

— un service de neurologique ;
— un service de neuro-chirurgie ;
— un service de neuroradiologie.

Art. 2. — L'ensemble constitue un établissement public départemental soumis aux dispositions du décret n° 57-1090 du 3 octobre 1957 relatif aux hôpitaux et hospices publics de l'Algérie et des textes intervenus pour son application.

Art. 3. — Cet ensemble neurologique et neuro-chirurgical reçoit en dotation les droits mobiliers et immobiliers acquis de la Croix-Rouge Française par le ministère de la santé publique et de la population ainsi que les mobiliers et matériels acquis par ce ministère et affectés à l'équipement dudit hôpital.

Art. 4. — L'hôpital neurologique et neuro-chirurgical d'Alger est classé parmi les établissements spécialisés et intégré au centre hospitalo-universitaire d'Alger.

MINISTERE DE LA RECONSTRUCTION, DES TRAVAUX PUBLICS ET DES TRANSPORTS

Décret n° 63-329 du 10 septembre 1963 portant création de l'établissement public « Les aéroports d'Algérie ».

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil des ministres

MINISTERE DU COMMERCE

Arrêté du 3 décembre 1962 portant création d'un fonds de régularisation du marché des corps gras et dérivés.

Le ministre du

PRESIDENCE DU CONSEIL

Décret n° 63-288 du 2 août 1963, relatif à l'intérim du Chef du Gouvernement, Président du Conseil des ministres, ministre des affaires étrangères.

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil des ministres, ministre des affaires étrangères,

Vu le décret n° 62-1 du 27 septembre 1962 portant nomination des membres du Gouvernement,

Vu le décret n° 63-167 du 8 mai 1963 chargeant à titre provisoire le Chef du Gouvernement, Président du Conseil des ministres, du ministère des affaires étrangères,

Le conseil des ministres entendu,

Décrète :

Article 1er. — Le deuxième vice-président du Conseil des ministres, ministre des anciens moudjahidine et des victimes de la guerre assure l'intérim du Chef du Gouvernement. Président du Conseil des ministres, ministre des affaires étrangères, pendant la durée de la mission de ce dernier à l'étranger.

Art. 2. — Le présent décret sera publié au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire.

Fait à Alger, le 2 août 1963.

Ahmed BEN BELLA

Par le Chef du Gouvernement,
Président du Conseil des Ministres.
Le deuxième vice-président du Conseil des ministres,
Ministre des anciens moudjahidine,
et victimes de la guerre,
Saïd MOHAMMEDI.

et la nature des sucres dans chaque lieu) - Distinguer :

a) Les quantités en entrepôt :

b) Les quantités flottantes :

Visa des services de contrôle — Date et signature

MINISTERE DE L'EDUCATION NATIONALE

Décret n° 63-241 du 3 juillet 1963 portant création d'un corps de conseillers pédagogiques.

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil des ministres,

Sur le rapport du ministre de l'éducation nationale,

Vu la loi n° 62-157 du 31 décembre 1962 tendant à la reconduction jusqu'à nouvel ordre de la législation en vigueur au 31 décembre 1962, sauf dans ses dispositions contraires à la souveraineté nationale,

Vu l'ordonnance n° 59-244 portant statut général de la fonction publique et notamment son article 2,

Vu le décret du 18 janvier 1887, modifié, ayant pour objet l'exécution de la loi organique sur l'enseignement primaire et notamment l'article 110,

Le Conseil des ministres entendu,

Décrète :

Article 1er. — Pour assurer la formation professionnelle du personnel enseignant débutant du 1er degré, il est créé un corps de conseillers pédagogiques.

Art. 2. — Les conseillers pédagogiques assistent les inspecteurs primaires sous l'autorité desquels ils sont placés. Ils exercent les attributions qui peuvent leur être déléguées par les inspecteurs primaires à l'exception de l'inspection, de la notation des instituteurs et des institutrices titulaires.

Art. 3. — Les conseillers pédagogiques sont recrutés sur titres parmi les instituteurs et institutrices ayant 8 ans d'ancienneté de service et inscrits sur une liste d'aptitude ouverte à la direction de l'enseignement du 1er degré.

Art. 4. — Les instituteurs et les institutrices dont la candidature est retenue pour exercer les fonctions prévues à l'article 1 ci-dessus, reçoivent une délégation du ministre de l'éducation nationale sur proposition du directeur de l'enseignement du premier degré.

Après un stage de 2 ans, ils sont sur proposition du directeur de l'enseignement du premier degré soit titularisés, soit autorisés à accomplir un stage supplémentaire d'un an, soit réintégrés dans leur cadre d'origine.

Les conseillers pédagogiques sont titularisés dans l'échelon dans lequel ils ont été délégués. Le temps passé en fonction de délégation est pris en compte pour l'avancement à l'échelon supérieur.

Décret n° 63-242 du 3 juillet 1963 portant création d'un corps d'inspecteurs primaires recrutés parmi les instituteurs.

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil des ministres,

Sur le rapport du ministre de l'éducation nationale,

Vu la loi n° 62-157 du 31 décembre 1962 tendant à la reconduction jusqu'à nouvel ordre de la législation en vigueur au 31 décembre 1962, sauf dans ses dispositions contraires à la souveraineté nationale ;

Vu le décret organique du 18 janvier 1887 modifié ayant pour objet l'exécution de la loi organique sur l'enseignement primaire, notamment l'article 110,

Le conseil des ministres entendu,

Décrète :

Article 1er. — A titre transitoire et jusqu'à la formation d'un corps d'inspecteurs de l'enseignement primaire, certains instituteurs peuvent recevoir une délégation pour exercer les fonctions d'inspecteurs de l'enseignement primaire.

Art. 2. — Peuvent bénéficier de la délégation visée à l'article I des instituteurs titulaires possédant une haute qualification sur le plan pédagogique et administratif et ayant suivi en outre un stage dont les modalités seront précisées ultérieurement. Dans la limite des places disponibles peuvent être admis à suivre le même stage des instituteurs ayant au moins 8 ans d'ancienneté titulaires du baccalauréat, du B.S., du Tahcil ou du diplôme des Médersas et dont la moyenne des deux dernières notes d'inspections est supérieure à 15.

Art. 3. — Toutefois à titre exceptionnel, sont susceptibles d'être retenus également pour suivre le stage, les Moudérrès pouvant justifier d'un retard ou d'une perturbation de carrière dus à leur comportement durant la révolution. Une commission centrale examinera les dossiers des intéressés.

Art. 4. — Les candidats aux postes d'inspecteurs chargés de fonctions ayant satisfait aux conditions visées aux articles 2 et 3 seront délégués dans les fonctions d'inspecteurs primaires par arrêté ministériel après avis des inspecteurs d'académie et sur proposition du directeur de l'enseignement du 1er degré. Ils auront alors les mêmes attributions que les inspecteurs primaires pourvus du C.A.I.P.

Art. 5. — Pendant la durée des fonctions qui leur sont confiées au titre de l'article 1, les instituteurs chargés de fonctions percevront le traitement afférent à leur cadre d'origine assorti d'un indemnité de charges administratives calculée sur la base d'une moyenne entre leur traitement d'instituteurs ou de directeurs d'écoles et le traitement correspondant d'inspecteurs de l'enseignement primaire titulaire.

Toutefois, l'indemnité de charges administratives est variable suivant la zone d'exercice de la fonction prévue à l'article I.

Le tableau annexé au présent décret précise les modalités de calcul de l'indemnité précitée.

الملحق رقم 07: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بالعربية

الثلاثاء ٤ ربيع الاول عام ١٣٨٤ — الموافق ١٤ يوليو سنة ١٩٦٤ — السنة الاول ـ العدد ١٤

الجريدة الرسمية

للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

قوانين ومراسيم

قرارات . مقررات . مناشير . اعلانات و بلاغات

الاشتراكات	القوانين والمراسيم		مناقشات المجلس الوطني	النشرة الرسمية اعلانات ،صفقات عمومية وسجل تجاري	التحرير والادارة الاشتراكات والنشر المطبعة الرسمية ٩ شارع ترولیه الجزائر تليفون : ٤٩ـ٨١ـ٦٦ ٩٦ـ٨٠ـ٦٦ رقم الحساب الجارى بالبريد ٥٠ ـ ٣٢٠٠
	٣ اشهر	٦ اشهر	سنة	سنة	
فى الجزائر	٨ دنانير	١٤ دينارا	٢٤ دينارا	١٥ دينارا	
فى البلاد الاجنبية	١٢ دينارا	٢٠ دينارا	٢٥ دينارا	٢٠ دينارا	

ثمن العدد ٢٥ر٠ دينار وثمن العدد للسنين السابقة ٣٠ر٠ دينار و تسلم الفهارس مجانا للمشتركين ٠ المطلوب منهم الاعلام عن تغيير عناوينهم وعن مطالبهم ـ يؤدى عن تغيير العنوان ٣٠ر٠ دينار ثمن النشرة على اساس ٥٠ر٢ دينار للسطر

فهرس

مراسيم ، قرارات ، تعلمات

رئاسة الحكومة

ـ قرار مؤرخ فى ١٨ صفر عام ١٣٨٤ الموافق ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٤ يتضمن معادلة بعض الشهادات التى تخول الولوج الى الوظيفة العمومية ٢١٤

وزارة العدل

ـ موجز قرارين باكتساب الجنسية الجزائرية ٢١٥

وزارة الداخلية

ـ مرسوم قم ٦٤ـ٢٠٠ مؤرخ فى ٢٢ صفر عام ١٣٨٤ الموافق ٣ يوليو سنة ١٩٦٤ يتعلق بسير المحاكم الادارية ٠ ٢١٥

ـ مرسوم مؤرخ فى ٢١ صفر عام ١٣٨٤ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٦٤ يتضمن تسمية رئيس المحكمة الادارية بمدينة الجزائر ٠ ٢١٥

ـ موجز قرارين مؤرخين فى ٢١ صفر عام ١٣٨٤ الموافق ٢ يوليو سنة ١٩٦٤ بتعيين ضارب على الآلة الكاتبة وعزل ضاربة على الآلة الكاتبة ٠ ٢١٥

ـ موجز قرار مؤرخ فى ٢٢ صفر عام ١٣٨٤ الموافق ٣ يوليو سنة ١٩٦٤ يتضمن تسمية متصرف مدنى بوزارة الداخلية ٠ ٢١٥

وزارة الاقتصاد الوطنى

ـ قرار مؤرخ فى ٢ ذى الحجة عام ١٣٨٣ الموافق ١٥ ابريل ١٩٦٤ يتضمن انشاء لجان تقنية مهنية ٢١٦

ـ قرار مؤرخ فى ٧ صفر عام ١٣٨٤ الموافق ١٨ يونيو سنة ١٩٦٤ بتفويض الامضاء لمدير الادارة العامة فى وزارة الاقتصاد الوطنى ٢١٦

وزارة الفلاحة

ـ مرسوم رقم ٦٤ـ١٩٧ مؤرخ فى ٢٢ صفر عام ١٣٨٤

الملحق رقم 08: النصوص الأصلية للجريدة الرسمية المقدمة في البحث بالعربية



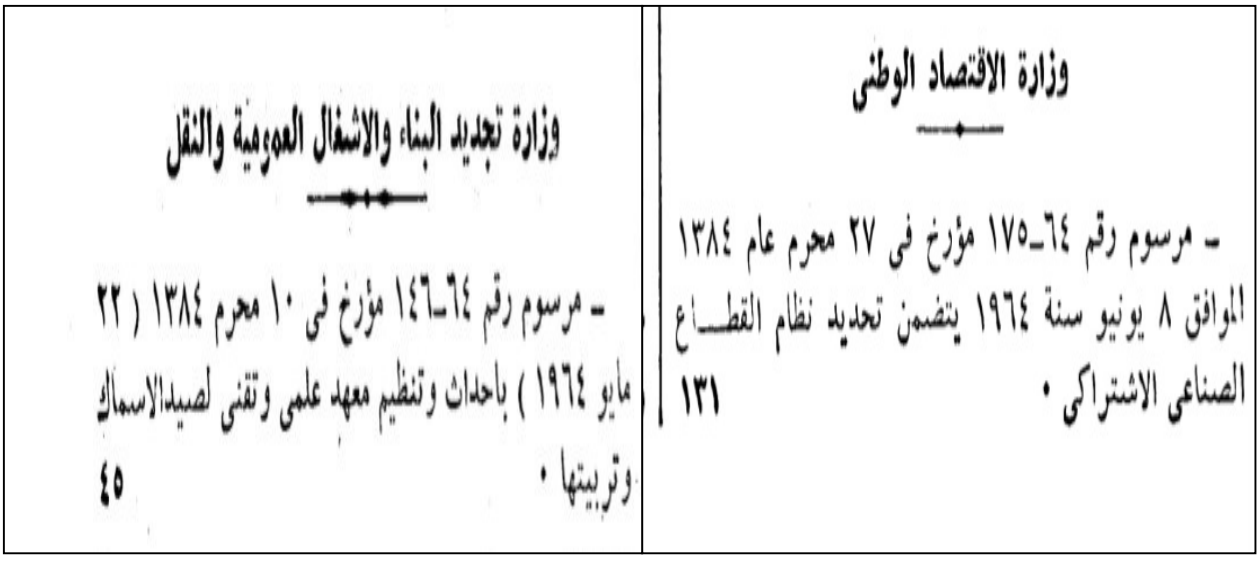
وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي

- مرسوم رقم ٦٥ - ١٣٥ مؤرخ فى ٢٦ ذى الحجة عام ١٣٨٤ الموافق ٢٨ ابريل سنة ١٩٦٥ يتضمن احداث ورشات شعبية للتشجير وتحديد قوانينها الاساسية . ٥٦١

وزارة الفـــلاحة والاصلاح الزراعى

مرسوم رقم ٦٥ - ٨٥ مؤرخ فى ٢٢ ذى القعدة عام ١٣٨٤ الموافق ٢٤ مارس سنة ١٩٦٥ يتضمن احداث مديرية لتربية الحيوانات فى وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعى

ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء ،
- بمقتضى المرسوم رقم ٦٣ - ٨٩ المؤرخ فى ١٨ مارس

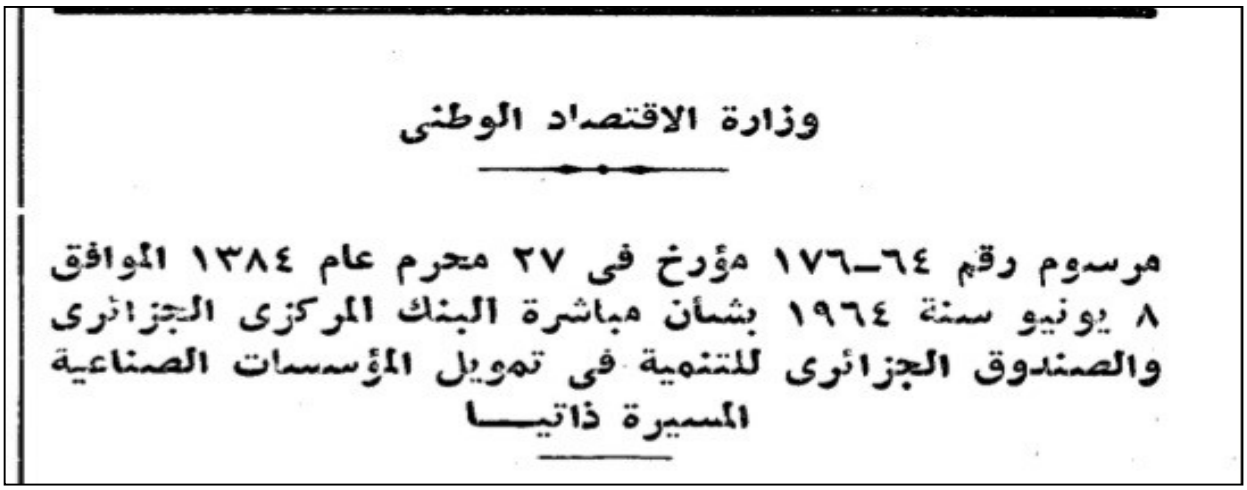


وزارة الاقتصاد الوطنى

- مرسوم رقم ٦٤-١٧٥ مؤرخ فى ٢٧ محرم عام ١٣٨٤ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٤ يتضمن تحديد نظام القطـــاع الصناعى الاشتراكى . ١٣١

وزارة تجديد البناء والاشغال العمومية والنقل

- مرسوم رقم ٦٤-١٤٦ مؤرخ فى ١٠ محرم ١٣٨٤ (٢٢ مايو ١٩٦٤) باحداث وتنظيم معهد علمى وتقنى لصيد الاسماك وتربيتها . ٤٥



وزارة الاقتصاد الوطنى

مرسوم رقم ٦٤-١٧٦ مؤرخ فى ٢٧ محرم عام ١٣٨٤ الموافق ٨ يونيو سنة ١٩٦٤ بشأن مباشرة البنك المركزى الجزائرى والصندوق الجزائرى للتنمية فى تمويل المؤسسات الصناعية المسيرة ذاتيـــا

— مرسوم رقم ٦٤ـ١٩٥ مؤرخ فى ٢٢ صفر عام ١٣٨٤ الموافق ٣ يوليو سنة ١٩٦٤ يتضمن احداث الشركة الوطنية للصناعة الميكانيكية والطيرانية . ٢٠١

— قرار مؤرخ فى ٢٢ صفر عام ١٣٨٤ الموافق ٣ يوليو سنة ١٩٦٤ يتضمن تعيين مدير عام للشركة الوطنية للصناعة الميكانيكية والطيرانية . ٢٠١

قرار وزارى مشترك مؤرخ فى ٣ ذى الحجة عام ١٣٨٣ الموافق ١٥ ابريل سنة ١٩٦٤ ينص على صناعة دقيق القمح الصلب أو ادماج القمح الصلب فى القمح الطرىء المطحون بقصد استخراج الدقيق

قوانين واوامر

امر رقم ٦٥ — ٢٨٧ مؤرخ فى ٢١ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٥ يتضمن المصادقة على اتفاقية الجزائر المبرمة بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الفرنسية المتعلقة بتسوية المسائل الخاصة بالوقود والتنمية الصناعية الجزائرية والموقعة فى مدينة الجزائر بتاريخ ٣٠ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يوليو سنة ١٩٦٥

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

— بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجية ،

— وبناء على الامر رقم ٦٥ — ١٨٢ المؤرخ فى ١١ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ يوليو سنة ١٩٦٥ المتضمن تأسيس الحكومة ،

— وبعد الاطلاع على اتفاقية الجزائر المبرمة فى مدينة الجزائر بتاريخ ٣٠ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يوليو سنة ١٩٦٥ بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، والجمهورية الفرنسية المتعلقة بتسوية المسائل الخاصة بالوقود والتنمية الصناعية الجزائرية ،

— وبعد استطلاع رأي مجلس الوزراء ،

يأمر بما يلي :

المادة الاولى : يصادق على اتفاقية الجزائر المبرمة فى مدينة الجزائر فى ٣٠ ربيع الاول عام ١٣٨٥ الموافق ٢٩ يوليو سنة ١٩٦٥ بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية الفرنسية المتعلقة بتسوية المسائل الخاصة بالوقود والتنمية الصناعية الجزائرية ، وستنشر هذه الاتفاقية فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

المادة ٢ : ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ٢١ رجب عام ١٣٨٥ الموافق ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٥ .

هوارى بومدين

وزارة الصناعة والطاقة

مرسوم رقم ٦٥ ـ ٢٦١ مؤرخ فى ١٨ جمادى الثانية عام١٣٨٥ الموافق ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٥ يتعلق بالمدرسة التقنية للمناجم بمليانة

قرار وزارى مؤرخ فى ٢٣ محرم عام ١٣٨٤ الموافق ٦ مايو سنة ١٩٦٤ بتحديد القواعد الخاصة بشحن ونقل الفواكه والخضر بالطرق البحرية من الجزائر الى البلاد البعيدة

ان وزير الاقتصاد الوطنى :
ووزير الفلاحة
ووزير تجديد البناء والاشغال العمومية والنقل
بناء على الامر رقم ٦٢ـــ٣٦ . المؤرخ فى ٢٥ اوت سنة ١٩٦٢ الصادر بتغيير تسمية واختصاصات المكتب الجزائرى للتنشيط التجارى .
وبناء على الامر رقم ٦٢ـــ٦٢ . المؤرخ فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، والمرسوم رقم ٦٣ـــ٤١٩ المؤرخ فى ٢٨ اكتوبر ١٩٦٣ الصادرين بتغيير الامر المشار اليه اعلاه .
وبمقتضى القانون رقم ٦٢ـــ١٥٧ المؤرخ فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٢ الرامى الى تمديد التشريع النافذ لغاية ٣١ ديسمبر ١٩٦٢ لحين صدور امر جديد باستثناء مقتضياته المخالفة للسيادة الوطنية .
وبمقتضى المرسوم المؤرخ فى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٣ المتضمن تنظيم المراقبة التقنية على المنتجات المقننة عند تصديرها من الجزائر
وبناء على رأى لجنة شروط المراقبة على الشحن المتخذ خلال الاجتماع المنعقد فى ١٤ يناير سنة ١٩٦٤
وبناء على اقتراح مدير التجارة الخارجية ومدير النقل ومدير الانتاج الفلاحى .

قرار مؤرخ فى ٥ ربيع الاول عام ١٣٨٤ الموافق ١٥ يوليو سنة ١٩٦٤ يتعلق بتحرير استيراد الزرابى المصنوعة بالجوت وتقسيط استيراد الاغطية الصناعية (فبران)

وزارة التجـــــارة

قرار مؤرخ فى ٢٠ ذى القعدة عام ١٣٨٤ الموافق ٢٣ مارس سنة ١٩٦٥ يتعلق بتسويق اصناف المارغرين

ان وزير التجـارة ،

ـــ بمقتضى المرسوم رقم ٦٤ ـــ ٣٤٢ المؤرخ فى ٢٧ رجب عام١٣٨٤ الموافق ٢ ديسمبر سنة١٩٦٤ المتضمن اختصاصات وزير التجـارة ،

ـــ وبمقتضى القرار المؤرخ فى ١٦ شوال عام ١٣٨٤ الموافق ١٧ فبراير سنة ١٩٦٥ المتعلق باستيراد اصنـاف سمن المارغرين ،

ـــ وبناء على اقتراح مدير التجارة الداخلية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : ان اسعار اصناف سمن المارغرين (رقم التعرفة الجمركية ١٥ ـــ ١٣) المستوردة من البلاد الاجنبية يتم تحديدها قبل اجراء بيعها .

المادة ٢ : يكلف المشاركون لمجموعـة شـراء واستيراد وتوزيع الحليب المحفوظ (GAIRLAC) ومستوردو اصناف سمن المارغرين ، برسم الاجراءات اللاحقة التى من شانها ان تسهر على تطبيق المادة الاولى اعلاه ، بارسال طلب بتحديد الاثمان ـــ مديرية التجارة الداخلية ـــ وزارة التجارة ، وذلك بمناسبة كل استيراد وبمجرد استلامهم المنتجات المشار اليها أعـلاه .

المادة ٣ : ان اسعار بيع سمن المارغرين المحدد وفقا لما جاء فى المادتين الاولى والثانية اعلاه تشمل حدا للربح خاصا بالمشارك فى مجموعة شراء واستيراد وتوزيع الحليب المحفوظ المستورد ، بالرسم الفريد الاجمالي المترتب على الانتاج بما فى ذلك البضاعة التى يتم ردها الى متجر المشترى ، وذلك بمجوع التراب الجزائرى .

عن وزير التجارة
الكاتب العام
محمد المقامي

قرار مؤرخ فى ٩ محرم عام ١٣٨٥ الموافق ١٠ مايو سنة ١٩٦٥ يتعلق بتسويق البهار المطحون او على شكل حبوب ملففة

ان وزير التجارة ،

ـــ بمقتضى المرسوم رقم ٦٤ ـــ ٣٤٢ المؤرخ فى ٢٧ رجب عام ١٣٨٤ الموافق ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ المتعلق باختصاصات وزير التجـارة ،

ـــ وبمقتضى القرار المؤرخ فى ٨ يناير سنة ١٩٦٤ المحدد بموجبه مدى النشاط التجارى المطبق على بعض المنتجات البزور والتوابل والعطريات ،

ـــ وبناء على اقتراح مدير التجارة الداخلية ،

يقرر ما يلي :

المادة الاولى : تلغى المادة ٣ من القرار المؤرخ فى ٨ يناير سنة ١٩٦٤ المشار اليه اعلاه .

المادة ٢ : يؤذن فقط ببيع البهار المطحون او الحبوب الملففة فى التحزيمات المبينة ادناه :

ـــ اكياس صغيرة من ٥ و ١٠ غرامات ،

ـــ فى فلفيات من ٢٠ غراما .

ـــ اكياس من ١٠٠ غرام ومن ٥٠٠ غرام وكيلو غرام و٣ كيلو غرامات ،

ـــ علب معدنية من ١٠٠ غرام وكيلو غرام و ٣ كيلو غرامات .

المادة ٣ : ان اسعار بيع البهار المطحون او فى شكل حبوب ملففة فى اكياس صغيرة من ٥ و ١٠ غرامات تحدد كما يلي :

وزارة الصحة العمومية وقدماء المجاهدين والشؤون الاجتماعية

قرار مؤرخ فى ١٧ شعبان عام ١٣٨٤ الموافق ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ يتضمن تحويل المستشفى المدنى بوادى عثمانية الى مستشفى للامراض العقلية

— بموجب قرار مؤرخ فى ١٧ شعبان عام ١٣٨٤ الموافق ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، حول المستشفى المدنى لوادى عثمانية بعمالة قسنطينة الى مستشفى للامراض العقلية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٥ — ان هذا المستشفى الخاص بالمصابين من الجنسين يسير بموجب القانون المؤرخ فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٨ والامر المؤرخ فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩

وزارة الارشاد القومى

مرسوم رقم ٦٤ ـ ١٤٤ مؤرخ فى ١٠ محرم ١٣٨٤ الموافق ٢٢ مايو سنة ١٩٦٤ المتعلق بتنظيم الاجراءات الخاصة ببناء المدارس فى المناطق القروية

وزارة تجديد البناء والاشغال العمومية والنقل

مرسوم رقم ٦٤ — ٢١٧ مؤرخ فى ٢٤ ربيع الاول عام ١٣٨٤ الموافق ٣ اوت سنة ١٩٦٤ يتضمن الاذن بتاسيس الشركة الوطنية للبناء والاشغال العمومية والمصادقة على قوانينها الاساسية

ان رئيس الجمهورية ، رئيس مجلس الوزراء ،



الملخص

الملخص:

تعالج هذه المذكرة موضوع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 الى سنة 1965 مباشرة بعد استرجاع السياد الوطنية انطلاقا من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية باعتبارها المصدر الأساسي الذي يجسد توجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الجزائرية وذلك بالاعتماد على المنهج التاريخي الناتج عن تحليل القوانين و المراسيم والقرارات المنشورة في الجريدة الرسمية والتي تعكس جهود الدولة في إعادة تنظيم مختلف القطاعات الحيوية، كالزراعة، الصناعة، التجارة، التعليم، السكن القضاء ما يضمن انتقال الجزائر من نظام استعماري إلى نظام وطني مستقل. وتهدف هذه الدراسة تتبع تطور النصوص القانونية و فهم سياقها الاقتصادي و الاجتماعي مما أتاح استخلاص صورة كاملة عن طبيعة المرحلة والخيارات التي تبتها السلطة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية : الجريدة الرسمية - اتفاقيات إيفيان - مراسيم (1962-1963) - قوانين(1964-1965).

Résumé :

Ce mémoire traite de l'évolution des conditions économiques et sociales en Algérie durant la période allant de 1962 à 1965, immédiatement après la récupération de la souveraineté nationale. Il s'appuie sur le *Journal Officiel de la République Algérienne*, considéré comme la source principale reflétant les orientations politiques, économiques et sociales de l'État algérien. L'étude adopte une approche historique fondée sur l'analyse des lois, décrets et décisions publiés dans le Journal Officiel, lesquels traduisent les efforts de l'État pour réorganiser les secteurs vitaux tels que l'agriculture, l'industrie, le commerce, l'éducation, le logement et la justice, garantissant ainsi la transition de l'Algérie d'un système colonial à un système national indépendant. L'objectif de cette étude est de suivre l'évolution des textes juridiques et de comprendre leur contexte économique et social, ce qui a permis de dégager une image complète de la nature de cette période et des choix adoptés par les autorités algériennes.

Mots-clés : Journal Officiel – Accords d'Évian – Décrets (1962–1963) – Lois (1964–1965).

Abstract:

This thesis addresses the topic of the evolution of economic and social conditions in Algeria during the period from 1962 to 1965, immediately following the restoration of national sovereignty. It is based on the *Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria*, considered the primary source reflecting the political, economic, and social orientations of the Algerian state. The study employs a historical methodology based on the analysis of laws, decrees, and decisions published in the Official Gazette, which highlight the state's efforts to reorganize key sectors such as agriculture, industry, commerce, education, housing, and the judiciary. These efforts ensured Algeria's transition from a colonial system to an independent national system. The aim of this study is to trace the development of legal texts and understand their economic and social context, allowing for a comprehensive understanding of the nature of the period and the choices adopted by the Algerian authorities.

Keywords: Official Gazette – Evian Accords – Decrees (1962–1963) – Laws (1964–1965).